

طالع البشرى
على العقيدة الصغرى

سلسلة إحياء التراث الزيتوني (٢)

طَالِعُ الْبُشْرَى

عَلَى الْعَقِيدَةِ الصُّغْرَى

تأليف الشيخ العلامة المقرئ

إبراهيم بن أحمد المارغني الزيتوني المالكي

(ت ١٣٤٩هـ)

اعتنى به

نزار جمادي

تونس - ١٤٣٢هـ / ٢٠١٢م

هَذَا الشَّرْحُ كَانَ مُقَرَّرًا مِنْ طَرَفِ الْمَشِيخَةِ الزَّيْتُونِيَّةِ لِطَلَبَةِ الْعُلُومِ الشَّرْعِيَّةِ

إجازةُ النظارة العلمية

بالجامع الأعظم جامع الزيتونة أدام الله عمرانه

الحمد لله على إفضاله، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله،
وصحابته والناسجين على منواله

هذا، وإنَّ النظارة العلمية قد اطلعت على ما كتبه العلامة الهمام
النحير الدرّاعة المحقّق الشهير الشيخ سيدي إبراهيم المارغني
المفتي المالكي بالقطر التونسي من الشرح المسمى بـ«طالع البشرى
على العقيدة الصغرى» للشيخ العارف بالله سيدي محمد بن محمد بن
يوسف السنوسي الحسني المشهورة بـ«أم البراهين» وبـ«الصغرى» في
علم التوحيد، فألفته شرحاً مفيداً وتأليفاً نافعاً، ولغطاء ما انبهم منها
مزيلاً ورافعاً، حسناً في بابه، نافعاً لراغبيه وطُلابه، فلذا شكّرت
حضرة مؤلّفه على حُسنِ صنّعه، وأذنت له في نشره وطبّعه، رجاء
لتعميم نفعه. وكتب بالنظارة العلمية بالجامع الأعظم دام عمرانه
في ٢ شعبان سنة ١٣٤٢ هـ وفي ٩ مارس سنة ١٩٢٤

صحّ - محمد الطاهر بن عاشور

صحّ - أحمد بيرم

صحّ - محمد الصادق النيفر

صحّ - محمد رضوان

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ الْإِنْسَانَ وَجَعَلَ لَهُ عَقْلاً، وَوَفَّقَهُ لِلتَّمْيِيزِ بِهِ بَيْنَ الْجَائِزِ وَالْوَاجِبِ وَالْمُسْتَحِيلِ لَطْفاً مِنْهُ وَفَضْلاً، وَالشُّكْرُ لَهُ أَنْ هَدَانَا لِمَعْرِفَةِ عَقَائِدِ الْإِيمَانِ وَأَدَلَّتْهَا، وَسَلَّكَ بِنَا طَرِيقَةَ مَرْضِيَّةِ أَشْعَرِيَّةٍ فِي تَحْصِيلِهَا وَتَحْصِينِهَا، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ الْمُوصُوفِ بِالصِّدْقِ وَالْأَمَانَةِ وَالتَّبْلِيغِ، وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ الْمُبَرِّئِينَ مِنَ الزَّلَلِ وَالرِّيْغِ.

وبعد؛ فَإِنَّ أَفْضَلَ الْعُلُومِ عَلَى الْإِطْلَاقِ، وَآكَدَهَا عِنْدَ الْعُقَلَاءِ بِاتِّفَاقٍ: عِلْمُ الْعَقِيدَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ، الْمَقَرَّرِ عَلَى مَنْهَجِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ السُّنِّيَّةِ، ذَلِكَ أَنَّهُ الْعِلْمُ الَّذِي عَلَيْهِ تَنْبِنِي سَائِرُ الْعُلُومِ الدِّينِيَّةِ، وَبِتَحْصِيلِهِ وَالْعَمَلِ عَلَيْهِ وَفَقِهِ تَتَحَقَّقُ سَعَادَةُ الْمَرْءِ فِي الْحَيَاتَيْنِ الدُّنْيَوِيَّةِ وَالْآخِرَوِيَّةِ، أَمَّا فِي الْأُولَى فَبِحُصُولِ الْجُزْمِ الْمَطَابِقِ لِلوَاقِعِ فِي عَقَائِدِ الدِّينِ، وَسُكُونِ النَّفْسِ لِلْحَقِّ وَاطْمِئْنَانِ الْقَلْبِ بِبَرْدِ الْيَقِينِ، وَبِذَلِكَ تَصَدَّرُ عَنِ الْإِنْسَانِ الْأَعْمَالُ الصَّالِحَةُ وَالْأَفْعَالُ الْمَرْضِيَّةُ لِتَنْوُرِ قَلْبِهِ بِاِكْتِسَابِ تِلْكَ الْحَقَائِقِ الْإِيمَانِيَّةِ^(١)، وَأَمَّا فِي الْآخِرَةِ فَأَدْنَى

(١) وَقَدْ بَيَّنَّ الشَّيْخُ الْإِمَامُ الطَّاهِرُ بْنُ عَاشُورٍ رَحِمَهُ اللهُ أَنْ إِصْلَاحَ عَقْدِ الْإِنْسَانِ هُوَ أَسَاسُ إِصْلَاحِ جَمِيعِ خِصَالِهِ، وَيَتَفَرَّعُ عَنِ ذَلِكَ اشْتِغَالُهُ بِإِصْلَاحِ أَعْمَالِهِ، وَعَلَى هَذَيْنِ الْإِصْلَاحِينَ مَدَارُ قَوَانِينِ الْمَجْتَمَعِ الصَّالِحِ، فَإِنَّ أَعْمَالَ الْعَامِلِينَ تَجْرِي عَلَى حَسَبِ مَعْتَقَدَاتِهِمْ وَأَفْكَارِهِمْ، وَجَدِيرٌ بِمَنْ صَلَحَتْ عَقَائِدُهُ وَأَفْكَارُهُ أَنْ تَصَدَّرَ عَنْهُ الْأَعْمَالُ الصَّالِحَةُ، وَبِمَنْ ذَهَلَ عَنِ حَقَائِقِ الْعَقِيدَةِ أَوْ أَخْطَأَ فِي إِدْرَاكِهَا أَنْ تَصَدَّرَ عَنْهُ الْأَعْمَالُ =

جملة من الطلبة ما كان يلقيه عليها المشايخ من الإملاءات والتحريرات^(١).

ومن أواخر تلك الشروح النفيسة وأكثرها بركةً في قطننا التونسي خاصة الشرح المسمى بـ«طالع البشرى على العقيدة السنوسية الصغرى» للشيخ الإمام العلامة الهمام سيدي إبراهيم بن أحمد المارغي رَحِمَهُ اللهُ، فقد مزج ألفاظه اللطيفة بألفاظها، فجلى غوامض أفكارها، ويسر للطلاب إدراك مقاصدها وفهم أبحاثها، فأجمع نظراً عصره على اعتمادِه مقررّاً لتدريس الأصول الإيمانية لطلبة المعاهد الزيتونية.

وقد طبع أربع طبعات متتالية كان آخرها عام ١٣٧١ هـ الموافق لسنة ١٩٥٢م، ومنذ ذلك الزمن البعيد انقطع وجوده بالمكتبات، فعزمت على العناية به لإعادة نشره، خدمة لتراثنا الإسلامي عامة والتونسي منه خاصة، ورعاية لحقوق العلماء علينا واعترافاً بجميل فضلهم وما قدموه من معروف إلينا، خصوصاً ونحن أحوج ما نكون إلى الاقتداء بسيرهم والاستفادة من علومهم لعلنا نحظى بالتوفيق للسير على منهجهم فنذكر بعض خصالهم، فقد نصحوا لله وكتابه ورسوله وأئمة المسلمين وعامتهم حَقَّ النَّصْحِ، وشهد لهم معاصروهم ومن جاء بعدهم بالعلم والتقوى والصلاح، وما ذاك إلا لتوفيق الله لهم بتحصيل صحيح الاعتقاد، ونشره بحلمٍ وعلمٍ بين العباد، والواقف على مصنفاتهم وتراجمهم يدرك ذلك بجلاء إذا لم يكن من أهل العناد.

وقد اعتمدت على النسخة الأخيرة التي صدرت بتصحيح الشيخ

(١) وما كتب على الصغرى يحتاج إلى دراسة خاصة لضبطه، فهو فعلا يعد بالعشرات والكثير منها موجود مخطوطاً.

عبد الواحد بن إبراهيم المارغني، فأعدت صَفَّ الشرح وشكل جميع حروفه وكلماته، وقدمت له بترجمة للشيخ الإمام السنوسي، ثم ذكرت عقيدته الصغرى كاملةً، ثم أوردت ترجمة حافلة للشيخ العلامة الشارح بقلم الشيخ محمد الشاذلي النيفر رحمهم الله جميعاً ورحمنا معهم، والله أسأل أن ينفعني وجميع طلبة العلوم الشرعية بهذا الشرح النفيس وأن يوفقنا لفهمه وتحصيل ثمرته، إنه ولي ذلك والقادر عليه، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

كته كتبه

نزار حمادي

تونس في ٩/١٢/٢٠١١م

ترجمة الإمام

أبي عبد الله محمد بن يوسف السنوسي الحسني^(١)

(٨٣٢-٨٩٥هـ)

يعتبر الإمام السنوسي رَحْمَةُ اللَّهِ إماماً فقيهاً مالِكياً عالِماً علماً من أئمة أهل السنة والجماعة، فقد كان متبحراً في العلوم الشرعية والعقلية المعتمدة في عصره، وبلغ من الورع والزهد الغاية القصوى. تلقى العلم على مشاهير علماء عصره، وتخرج به العديد من العلماء، يأتي إن شاء الله تعالى ذكر أبرزهم.

وقد أُلِّفَ تلميذه الشيخ أبو عبد الله محمد بن عمر الماللي مجلداً في مناقبه، وذكر فيه سيرته وما ظهر من كراماته في حياته وبعد مماته، سماه «المواهب القدوسية في المناقب السنوسية»، ومنه اختصرت هذه الترجمة، إذ كل النصوص الواردة في المصادر التي ترجمت للإمام السنوسي مقتبسة منه، وربتها على فصول:

(١) أبرز مصادر الترجمة: المواهب القدوسية في المناقب السنوسية، للشيخ الماللي (مخطوط رقم ٢٢٦٦٨ بدار الكتب تونس؛ البستان لابن مريم (ص٢٣٧-٢٤٨ الطبعة الثعالبية سنة ١٩٠٨م)؛ وكفاية المحتاج للتنبكتي (ج٢/ص٢٠٠ - ٢٠٩ طبعة وزارة الأوقاف المغربية سنة ٢٠٠٠م)

الفصل الأول: في اسمه ولقبه ومذهبه ونسبه:

هو: محمد بن أبي يعقوب يوسف بن عمر بن شعيب، أبو عبد الله، السنوسي الأصل، التلمساني المولد، المالكي المذهب، الأشعري المعتقد، والشريف الحسني النسب.

فالسَّنُوسِي: نسبة لقبيلة بني سنوس بالمغرب، وبهذا اللقب قد عُرف. والشريف الحسني: نسبة لسيدنا الحسن بن عليٍّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا. فالشرف ثابت له بواجب الثبوت من قبل الأم. وإثبات الشرف من قبل الأم قال به جماعة من العلماء بأدلة معتبرة.

الفصل الثاني: في ولادته ومكانها:

ذكر الملايبي أن الإمام السنوسي كان له من العمر عند وفاته ثلاثة وستون سنة، وحيث توفي رَحِمَهُ اللهُ سنة (٨٩٥ هـ) فيكون مولده سنة (٨٣٢ هـ)، وكان ذلك بتلمسان الجزائرية الواقعة على بعد (٨٠٠ كلم) غرب العاصمة الجزائر.

الفصل الثالث: في نشأته العلمية:

نشأ الإمام السنوسي ديناً ورِعاً في رعاية والده الشيخ الصالح المبارك الزاهد العابد الأستاذ المحقق المقرئ الخاشع أبي يعقوب يوسف السنوسي الذي يُعتَبَرُ أوَّلَ أستاذ له، فقد حفظ على يديه القرآن العظيم في صغره، وتهيأ بتوجيهه للترقي في معارج العلوم الشرعية والعقلية، وقد تيسر له ذلك فيما بعد، لا سيما بالأخوة الفاضلة التي حظي بها، فقد كان أخوه لأمه الشيخ علي التالوتي يصطحبه معه إلى المجالس العلمية الراقية كمجلس الشيخ الحسن

أبركان، بل كان هو أيضا شيخاً له في العلوم الفقهية خاصة، وقد نقل الماللي أنّ الإمام السنوسي قرأ على أخيه في صغره رسالة الشيخ ابن أبي زيد القيرواني. فهذه العوامل العائلية المتميزة، مع البيئة العلمية المزدهرة التي كانت عليها مدينة تلمسان، والتي اتسمت بتوافر العلماء واعتناء الدولة الزيانية بهم، يسّرت للإمام السنوسي الانطلاق باكراً في مسيرة علمية حافلة بالتوفيق والسداد.

وقد نقل لنا الشيخ الماللي بعض الأحداث الدالة على وفور عقل الإمام السنوسي وذكائه ونبوغه منذ صغره، منها قوله: «حدثني شيخنا سيدي علي التالوتي - رحمه الله تعالى - قال: كان أخي سيدي محمد السنوسي إذا دخل على الشيخ سيدي الحسن أبركان رَحِمَهُ اللهُ يتبسّم له ويفاتحه بالكلام، ثم يقول في دعائه له: جعلك الله من الأئمة المتقين. وكان أخي سيدي محمد لا يتكلم في المجلس، وربما تعرّض للشيخ سيدي الحسن مسألة ويتوقف أهل المجلس فيها، فيلتفت إلى سيدي محمد السنوسي - وكان صغيراً - فيقول له: ما تقول يا محمد في هذه المسألة؟ فيقول: يحتمل أن يكون المراد كذا وكذا، فيقول الشيخ سيدي الحسن أبركان: الصواب ما قال محمد، يعني سيدي محمد السنوسي رَحِمَهُ اللهُ ونفع به، فقد أجاب الله دعوته وحقق فيه فراسته رضي الله تعالى عنهما وحشرنا في زميرتهما» اهـ.

الفصل الرابع: في مكانته العلمية:

لخص الماللي مكانة شيخه الإمام السنوسي العلمية قائلاً: «اعلم أن العلم ينقسم إلى علم ظاهر وهو علم الشريعة، وباطن وهو علم الحقيقة، وهو

أفضل العلوم، وقد جمع الله تعالى للشيخ رَحْمَةُ اللَّهِ بَيْنَ الْعَلَمِينَ عَلَى أَكْمَلِ وَجْهِ،
أَمَّا الْعُلُومُ الظَّاهِرَةُ فَقَدْ فَازَ مِنْهَا بِأَوْفَرِ نَصِيبٍ، وَحَازَ فِي الْفُرُوعِ وَالْأَصُولِ
السَّهْمَ وَالتَّعْصِيبَ، وَرَمَى إِلَى كُلِّ فَضِيلَةٍ وَمَكْرَمَةٍ بِسَهْمِ مَصِيبٍ، وَلِهَذَا كَانَ
رَحْمَةُ اللَّهِ لَا تَتَحَدَّثُ مَعَهُ فِي عِلْمٍ مِنَ الْعُلُومِ إِلَّا تَحَدَّثَ مَعَكَ فِيهِ، حَتَّى يَقُولَ
السَّامِعُ: إِنَّهُ لَا يُحْسِنُ غَيْرَ هَذَا الْعِلْمِ، لَا سِوَمَا عِلْمِ التَّوْحِيدِ وَعِلْمِ الْمَعْقُولِ.

وقد شارك الفقهاء في العلوم الظاهرة، ولم يشاركوه في العلوم الباطنة،
بل زاد على الفقهاء في العلوم الظاهرة زيادة لا يمكن وصفها وهو حلُّ أقفال
المشكلات وما يُعْرَضُ مِنَ الشُّبْهِ وَالدَّوَاهِي الْمُعْضَلَاتِ، لَا سِوَمَا عِلْمِ التَّوْحِيدِ،
وهذا هو العلم على الحقيقة الذي يُعْرَفُ بِهِ حَقَائِقُ الْأَشْيَاءِ، وَيُزِيلُ بِأَنْوَارِ
عُلُومِهِ وَفَهُومِهِ مِنَ الْقَلْبِ دَاءَ الشُّبْهِ وَضُرُوبِ الشُّكُوكِ وَالْإِمْتِرَاءِ» اهـ.

الفصل الخامس: في شيوخه:

قدّمنا أن الإمام السنوسي نشأ في عائلة علمية، وذكرنا أنه تلقى العلوم
على مشاهير علماء عصره، وفيما يلي ذكر أبرزهم:

- أبو يعقوب يوسف بن عمر بن شعيب السنوسي^(١)، نسبة إلى القبيلة
المعروفة بالمغرب من قبل أبيه، الحسيني نسبة إلى سيدنا الحسن بن علي بن
أبي طالب رضي الله تعالى عنهما، والد الإمام السنوسي، نعتة الماللي بالشيخ
الصالح المبارك الزاهد العابد الأستاذ المحقق المقرئ الخاشع المقدّس
المرحوم، وذكر أنه في عدد أشياخ الإمام السنوسي حيث أنه قرأ عليه بعض
القرآن العزيز في صغره.

(١) ترجم له في المواهب القدوسية، (مخ/ص ١٤).

* أبو الحسن علي بن محمد السنوسي الشهير بالتالوتي^(١)
 (ت ٨٩٥هـ)، أخو الإمام السنوسي لأمه، نعته الملاي بالشيخ الفقيه الحافظ
 المتفنن العالم الصالح البركة، وهو من أكبر تلاميذ الشيخ الحسن أركان. كان
 حافظا لكتاب ابن الحاجب الفرعي مستحضراً له وكان بين عينيه، وذكر أن
 الإمام السنوسي أخذ عنه في زمن صغره رسالة ابن أبي زيد القيرواني.

* الحسن بن مخلوف بن مسعود المزيلي الراشدي الشهير بـ: أركان^(٢)
 (ت ٨٥٧هـ) قال الملاي: هو الشيخ الإمام العالم العلم الولي الصالح القطب
 الغوث الشهير الكبير، أخذ عن الشيخ إبراهيم المصمودي، والإمام ابن
 مرزوق الحفيد. لازمه الإمام السنوسي كثيراً في زمان صغره في أول بلوغه
 وانتفع به، وعدّه الملاي من مشايخه وإن لم يأخذ عنه كما أخذ أخوه الشيخ
 علي التالوتي، وذلك لأنه حضر مجلسه وانتفع بكلامه.

* محمد بن قاسم بن تونرت الصنهاجي التلمساني^(٣): العلامة الفقيه
 المشارك المحقق، وقد ذكر الملاي نقلاً عن شيخه الإمام السنوسي أنه قال:
 كان سيدي محمد بن تونرت رَحِمَهُ اللهُ شيخاً عالماً بعلوم المعقول والمنقول والنجم
 والحساب والفرائض والأوقاف والخط والهندسة وفي كل علم، وذكر أيضاً أن
 الإمام السنوسي قرأ عليه في زمن صغره جملة من الحساب والفرائض.

(١) ترجم له في المواهب القدوسية (مخ/ص ٢٠)؛ والبستان (ص ١٣٩)؛ وشجرة النور
 الزكية (ج ١/ص ٢٦٦)

(٢) ترجم له في المواهب القدوسية (ص ٢٦)، ونيل الابتهاج للتنبكتي (ص ١٠٩) والبستان
 لابن مريم (ص ٧٤)؛ وشجرة النور لمخلوف (ص ٢٦٢/١)

(٣) ترجم له في المواهب القدوسية (مخ/ص ١٧) والبستان (ص ٢٣٧) ونيل الابتهاج
 (ص ٣٢١)

* أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن علي القرشي الشهير بالقلصادي^(١) (ت ٨٩١هـ): الإمام العلامة الحاج الصالح الرّحّال، فرضي عصره وعدديّه، له تأليف عديدة أكثرها في الحساب والفرائض، كشرحه على تلخيص ابن البناء وشرحه على فرائض الحوفي، ذكر الملاي أن الإمام السنوسي قرأ عليه جملة من الحساب والفرائض، وأجازة القلصادي في جميع ما يرويه.

* نصر الزواوي التلمساني^(٢): كان عالماً محققاً زاهداً عابداً ولياً صالحاً ناصحاً، من أكابر تلاميذ الإمام محمد ابن مرزوق، أخذ عنه السنوسي علوم العربية ولازمه كثيرا.

* محمد بن أحمد بن عيسى المغيلي الشريف الشهير بالجلاب^(٣) (ت ٨٧٥هـ): الفقيه النوازلي، ذكر الملاي أن الإمام السنوسي كان يحدثه عن شيخه الجلاب فيقول: هو حافظ لمسائل الفقه. وذكر أيضا أن بعض الفقهاء أخبروه بأن الإمام السنوسي كان يقرأ عليه المدونة، وأنه ختمها عليه مرتين.

* أبو الحجاج يوسف بن أحمد بن محمد الشريف الحسني^(٤): كان فقيها وجيها نزيها، عالما أستاذا مقرئا محققا. ذكر الملاي أن الإمام السنوسي قرأ عليه القرآن الكريم بالمقارئ السبعة المشهورة من أم القرآن إلى آخره ختمتين، زاد من الختمة الثالثة قدراً صالحا، وأجازة فيها وفي جميع مروياته.

(١) ترجم له في المواهب القدوسية (مخ/ص١٨) وثبت البلوي (ص ١٠٤) والبستان (ص ١٤١) ونيل الابتهاج (ص ٢٠٩).

(٢) ترجم له في الموهب القدوسية (مخ/ص١٦) وكفاية المحتاج (ص ٤٤٥) والبستان (ص ٢٩٥).

(٣) ترجم له في المواهب القدوسية (مخ/ص١٩) والبستان (ص ٢٣٦).

(٤) ترجم له في المواهب القدوسية، (مخ/ص١٩) ونيل الابتهاج (ص ٣٥٤).

* أبو عبد الله محمد بن العباس بن محمد بن عيسى العبادي الشهير بـ«ابن العباس»^(١) (ت ٨٧١هـ): نعته الملاي بالشيخ الإمام العامل الحافظ المحصل المتفنن الصالح البركة، وذكر أن الإمام السنوسي قرأ عليه شيئاً من علم الأصول، وقرأ عليه من كتب المنطق «الجميل» للخونجي من أوّله إلى آخره في مدة يسيرة نحو ثلاثة أيام، وسبب ذلك أنه يقرأ ويفسر ما يقرأه، فيورد له الإمام السنوسي أسئلة ويسوق أجوبة لم توجد في الكتب، فيتعجب منه الشيخ ابن العباس ومن حسن جوابه، فلمّا رأى ذلك منه قال: لا تقرأ عليّ، أنت الذي يُقرأ عليك. وهذا سبب قلة مدة قراءته عليه، والله تعالى أعلم.

* أبو عبد الله محمد بن أحمد بن الحباك^(٢) (ت ٨٦٨هـ) قال الملاي: هو الشيخ الأجلّ الصالح المعدّل، قرأ عليه الشيخ السنوسي رَحْمَةُ اللَّهِ كَثِيراً من علم الاسطرلاب، وقد ذكره الشيخ في شرح الأرجوزة التي ألفها ابن الحباك المذكور وصرّح فيه بأنه تلميذه، وسمى قصيدته بـ«بغية الطلاب في علم الاسطرلاب».

* أبو القاسم الكناشي البجائي^(٣) نعته الملاي بالشيخ الإمام العالم الورع الصالح، وذكر أن الإمام السنوسي وأخوه التالوتي قرآ عليه كتاب «الإرشاد» لأبي المعالي الجويني في أصول الدين، وأجازهما جميع مروياته.

* إبراهيم بن محمد بن علي اللتني التازي^(٤)، نعته الملاي بالإمام

(١) ترجم له في المواهب القدوسية (مخ/ص ٢٠) والبستان (ص ٢٢٣) وشجرة النور (ج ١/ص ٢٦٤).

(٢) ترجم له في المواهب القدوسية (مخ/ص ٢٠) والبستان (ص ٢٢٢).

(٣) ترجم له في المواهب القدوسية (ص ٢٩) والبستان (ص ١٥٢).

(٤) ترجم له في المواهب القدوسية (مخ/ص ٣٣) وثبت الوادي آشي (ص ٤٣٩).

العالم العلامة الورع الزاهد الصالح الولي الناصح، وذكر أن الإمام السنوسي لقيه عند رجوعه من الجزائر بعد تلقيه العلوم عن الشيخ الثعالبي، وتحديدًا في مدينة وهران حيث مكث عنده مدة خمسة وعشرين يومًا، فأخذ فيها الخرقه والذكر والمصافحة والسبحة والحديث المسلسل بالأولية، كل ذلك بأسانيد المتصلة إلى سيدنا محمد صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ^(١).

* أبو زيد عبد الرحمن الثعالبي^(٢): الشيخ الإمام حجة الإسلام العالم العامل الزاهد العابد الورع الصالح الولي الناصح، صاحب تفسير «الجواهر الحسان» وغيره من المصنفات المفيدة، ذكر الوادي آشي أن الإمام السنوسي «رحل إليه إلى الجزائر وأخذ عنه بها علم الرواية»^(٣)، وذكر الماللي أنه رَحِمَهُ اللهُ قرأ عليه صحيح البخاري ومسلم وغيرهما من كتب الحديث، وأنه رأى إجازة بخط الثعالبي أجاز بها الإمام السنوسي وأخاه لأمه الشيخ علي التالوتي.

* أبو العباس أحمد بن عبد الله الجزائري الزواوي^(٤) (ت ٨٨٤هـ): الفقيه الولي الصالح الفاضل، يضاهاى الثعالبي علما وعملا، عده الوادي آشي من جملة مشايخ الإمام السنوسي حيث أخذ عنه في رحلته إلى الجزائر، من مؤلفاته قصيدة في علم العقائد سماها «كفاية المرید في علم التوحيد»، وهي التي أرسل بها إلى الإمام السنوسي وطلب منها شرحها، وقد فعل وسمى شرحه «المنهج السديد في شرح كفاية المرید في علم التوحيد».

(١) وقد ذكر الشيخ الماللي جميع تلك الأسانيد في المواهب القدوسية.

(٢) ترجم له في المواهب القدوسية (مخ/ص ٢٩) وشجرة النور (ج/ص ٢٦٤).

(٣) ثبت الوادي آشي (ص ٤٣٩).

(٤) ترجم له ثبت الودياشي (ص ٤٣٩).

الفصل السادس: في ذكر مصنفاته

شرع الإمام السنوسي في إنشاء المصنفات العلمية القيمة باكراً، وكان ذلك مبشراً بسبيل منهمر من المؤلفات ذات المستوى العالي في مختلف العلوم الشرعية والعقلية، وهو ما قد حصل بالفعل كما سنقف عليه من خلال عناوين كتبه.

وقد خصّ علم أصول الدين بالحظ الأوفر من كتاباته، فصنّف فيه المتون القصيرة والشروح المختصرة والمطولة، وتوجّه بمؤلفاته فيها لجميع المستويات، لا سيما للمبتدئين الذين بين لهم ما يجب اعتقاده على مذهب أهل السنة بأسهل العبارات وأعذبها، وحلّ لهم أعقد الشُّبُهات وأصعبها.

وقد أشار الماللي إلى أهمية علم أصول الدين عند الإمام السنوسي قائلاً: «وسمعتُه رَحْمَةُ اللَّهِ يَقُولُ مَا مَعْنَاهُ: إِنَّهُ لَيْسَ ثَمَّ عِلْمٌ مِنَ الْعُلُومِ الظَّاهِرَةِ يورث المعرفة بالله تعالى والخشية منه والمراقبة إلا علم التوحيد، وبه يفتح الله له فهم سائر العلوم كلها، وعلى قدر معرفته به يزداد خوفه من المولى تبارك وتعالى وقربه منه» اهـ.

وقال أيضاً: «ولا شك أنّ الشيخ الولي العارف بالله تعالى سيدي محمد السنوسي رَحْمَةُ اللَّهِ قد انفرد بمعرفة علم التوحيد في غاية المعرفة، ولم يشاركه فيها أحد، وعقائده المشهورة تنبؤك عن ذلك، ويكفيك في ذلك عقيدته الصغرى التي يتداولها العام والخاص شرقاً وغرباً، لا يعادلها شيء من عقائد العلماء ولا ممن تقدّم ولا ممن تأخّر لِمَا فيها من إدخال جميع عقائد الإيمان تحت كلمتي الشهادة»^(١) اهـ.

(١) المواهب القدوسية، (من/ص ٧٨).

وقال أيضا: «وبالجملة فشيخنا ومولانا وسيدنا وإمامنا لا يعادله أحد في معرفته بالتوحيد ولا نظير له فيه، بل لا نظير له في كل شيء، ولا تجد بعده من يشفي لك الغليل ويزيل داء الشكوك والشُّبه والدواهي المعضلة من القلب العليل، ولم يبق في هذا الزمان - الكثير الشرِّ القليل الخير - في الغالب إلا من يحفظ المسائل من الكتب من غير تحقيق ولا دليل»^(١).

وفيما يلي سأقتصر فقط على ذكر مؤلفاته في أصول الدين، وذلك على الترتيب الذي أورده الشيخ الماللي، وأما استيفاء جميع ما صنفه فقد أوردناه في مقدمة تحقيق شرح المقدمات الآتي ذكره.

* عقيدة أهل التوحيد المخرجة بعون الله من ظلمات الجهل وربقة التقليد المرغمة بفضل الله تعالى أنف كل مبتدع وعنيد. وهو متنه المعروف بالعقيدة الكبرى، من أول ما صنّف في علم التوحيد.

* شرح العقيدة الكبرى المسمى بـ: «عمدة أهل التوفيق والتسديد في شرح عقيدة أهل التوحيد».

* العقيدة الوسطى. وهي اختصار للعقيدة الكبرى مع زيادات نفيسة.

* شرح العقيدة الوسطى. وهو أيضا اختصار لشرح العقيدة الكبرى المتقدم ذكره.

* العقيدة الصغرى الشهيرة بـ: «أم البراهين» وهي التي نقدم لشرحها للشيخ العلامة إبراهيم المارغني.

(١) السابق (مخ/ص ٨٠).

✽ شرح العقيدة الصغرى .

✽ عقيدة صغرى الصغرى . قال الملاي: «وقد كان وضعها لوالدي - حفظه الله تعالى من كل آفة وبلية وأناله الدرجة العلية - ، وذلك أن والدي لما قرأ على الشيخ رَحْمَةُ اللَّهِ عَقِيدَتَهُ الصغرى وختمها عليه بالتفسير غير ما مرة رأى أنه قد ثقل عليه درسها وحفظها لكبره وكثرة همومه ، فطلب من الشيخ رَحْمَةُ اللَّهِ أَنْ يجعل له عقيدة أصغر من الصغرى بحيث يمكنه درسها وحفظها ، فعمل له هذه العقيدة وكتبها له بخط يده» .

✽ شرح صغرى الصغرى .

✽ عقيدة صغرى صغرى الصغرى . وتسمى أيضا الحفيدة ، وتسمى عقيدة النساء والصبيان ، وهي أوجز عقيدة كتبها .

✽ المقدمات . ولم يذكر الملاي هذا المتن باسمه ، وذكره الوادي آشي قائلا: «وضعها مبيّنة للعقيدة الصغرى ، وهي تقرب منها في الجرم»^(١) .

✽ شرح المقدمات . وهو شرح للمتن المتقدم ذكره ، وقد يسر الله تعالى تحقيقه ونشره مؤسسة المعارف بلبنان عام ١٤٣٠هـ .

✽ شرح واسطة السلوك ، وهو شرح على عقيدة مرجزة وضعها صاحبه وتلميذه الفقيه الأجل أبو عبد الله محمد بن عبد الرحمن الحوضي ، وذلك بطلب منه .

✽ المنهج السديد في شرح كفاية المريد ، وهو شرح كبير وضعه على القصيدة اللامية للشيخ الإمام العالم الولي الصالح سيدي أحمد بن عبد الله

(١) ثبت الوادي آشي (ص ٤٤١) .

الجزائري التي وضعها في التوحيد وسَمَّها «كفاية المريد في علم التوحيد»، وبعث بها من الجزائر للإمام السنوسي ليشرحها. قال الوادي آشي: «فوضع عليها هذا الشرح الجليل، وهو كبير محشو بالفوائد في علوم شتى»^(١) حققه الأستاذ مصطفى مرزوقي، وطبعته دار الهدى بعين مليلة الجزائر.

* شرح العقيدة المرشدة لابن تومرت. قال الماللي: رأيتَه مكملًا بخطه.

* شرح الأسماء الحسنی. قال الماللي: «وهو في نحو عشرين ورقة، فبعد ما يذكر تفسير كل اسم من أسمائه تعالى يقول بإثره في حظ العبد من الاسم كذا وكذا». وقد يسر الله لي تحقيقه ونشره بمؤسسة المعارف ببلنجان عام ١٤٢٩هـ.

الفصل السابع: في ذكر بعض تلاميذه:

ذكر الماللي أنّ مجلس الإمام السنوسي كان يزخر بطلبة العلوم الذين وجدوا في درسه ضالتهم، وذلك لِمَا فيه من البيان بالتلطف وترقيق القلوب والصدق والإخلاص وغيرها من الخصال التي عرف بها، ويقدم لنا الوادي آشي صورة عن ذلك المجلس قائلاً: «لقيته رَحْمَةُ اللَّهِ وحضرت مجلسه الخاص بالمستفيدين من طلبة العلم والعامّة بمسجده قرب داره، حضرت «الفتاحة» وأوائل سورة «البقرة» تقرأ عليه بالسبع، وكتبا غير ذلك، منها «البخاري» كان يقرأ عليه في بعض مجالس حَضَرْتُهَا، ويتكلم على أحاديثه بالكلام الذي يدل على مقامه في العلم والعبادة، وغيره من كتب المجلس، وحضرنا يوم سلّمنا

(١) ثبت الوادي آشي (ص ٤٤١).

عليه إثر ما صلينا العصر خلفه «عقيدته الصغرى» تقرأ بين يديه، ويقرؤها طلبته وجمع من العوام الملازمين لمجلسه عن ظهر قلب، سرداً على صوت واحد إثر سلامه من صلاة عصر يوم الجمعة عادة مستمرة، وهو قاعد بمحراه، مقبل على الذكر. ولم تقدّر لي القراءة عليه، مع رغبتى في ذلك وحرصى عليه؛ لاستغراق طلبته أوقات قعوده، حتى إنهم كانوا يقرؤون عليه و«الرملية» في يد أحدهم، إذا فرغت قطع، وكنت أومل القراءة وأترصد لها وقتاً، فعاجلته - قدّسه الله تعالى - المنية، ولم أنل من ذلك الأمانة^(١).

وقد حفظت لنا كتب التراجم بعض العلماء الذين تخرجوا على يد الإمام السنوسي وانتفعوا به، وأبرزهم:

- محمد بن عمر بن إبراهيم الماللي التلمساني (كان حيا سنة ٨٩٧هـ)، وهو صاحب «المواهب القدسية في المناقب السنوسية» الذي ترجم فيه لشيخه الإمام السنوسي وتكلم فيه على جميع نواحي حياته العلمية والأخلاقية وغير ذلك مما لا يوجد في غيره من الكتب، وله أيضا شرح كبير على العقيدة الصغرى وآخر وجيز.

محمد بن أبي مدين^(٢) (ت ٩١٥هـ) ذكر ابن مريم أنه من تلاميذ الإمام السنوسي، ونقل عن بعض تلاميذه - وهو الآتي ترجمته - ما نصه: هو شيخنا الفقيه الإمام، محيي ما درس من علوم الشريعة علم الكلام، الحائز قصب السبق في المنقول والمعقول خصوصا علم الكلام؛ إذ لو لا هو لتلاشى علم الكلام، بل علم المعقول بأسره بمغربنا: السيد الفاضل العلامة أبو عبد الله بن أبي مدين.

(١) ثبت الواي أشي البلوي (ص ٤٣٦).

(٢) ترجم له في البستان (ص ٢٥٩) وكفاية المحتاج (ص ٢٢٠).

- محمد بن محمد بن العباس التلمساني، الشهير بـ«أبو عبد الله»^(١) (كان حيا في حدود سنة ٩٢٠ هـ): الشيخ الفقيه النحوي العالم، ابن العلامة المحقق ابن العباس. قال ابن مريم: أخذ رَحْمَةُ اللَّهِ عن علماء تلمسان، ولازم الإمام السنوسي. وذكر قبل ذلك نقلا عنه أنه تفقه على الشيخ محمد بن أبي مدين بالدراية في مقدمة الشيخ السنوسي وفي عقيدته الكبرى والصغرى ومختصره المنطقي وغير ذلك.

- بلقاسم بن محمد الزواوي (ت ٩٢٢ هـ): نعته ابن مريم بالشريف الفقيه الولي الصالح العالم المدرس، وذكر أنه من أكابر أصحاب الإمام السنوسي وقدمائهم^(٢).

- محمد بن سعد التلمساني^(٣) (ت ٩٠١ هـ). قال الحضيكي: الفقيه العالم المحصل، أخذ رَحْمَةُ اللَّهِ عن الإمام ابن العباس والحافظ التنسي والسنوسي، وألف: «النجم الثاقب فيما للأولياء من المناقب» وغيره.

- أحمد بن محمد المعروف بابن الحاج البيدي التلمساني (ت ٩٣٠ هـ)، أديب لغوي له تأليف كثيرة^(٤).

- محمد القلعي: فقيه متصوف من كبار تلاميذ الإمام السنوسي، له كتاب «الأسئلة القلعية»^(٥).

(١) ترجم له في كفاية المحتاج (ج ٢/ص ٢٢١).

(٢) راجع ترجمته في البستان (ص ٧١).

(٣) ترجم له في البستان (ص ٢٥١) وكفاية المحتاج (ج ٢/ص ٢١٢).

(٤) راجع ترجمته في نيل الابتهاج للتنبكتي (ص ٨٨).

(٥) راجع البستان (ص ٢٧٢).

- محمد بن عبد الرحمن الحوضي^(١) (ت ٩١٠هـ) الفقيه الأصولي التلمساني. كان عالماً شاعراً مكثراً، له نظم في العقائد سماه «واسطة السلوك»، وقد شرحها الإمام السنوسي بطلب منه كما تقدم ذكره.

الفصل الثامن: في صفاته الخلقية:

عرّف العلماء الأخلاق الفاضلة بأنها عبارة عن المواهب والقوى والسجايا المدركة بالبصيرة لا بالبصر، وأيضاً بالملكة النفسانية التي يسهل على المتصف بها الإتيان بالأفعال الحميدة.

وبغض النظر عن كونها غريزية أو مكتسبة، تقبل التغيير أو لا تقبله، فقد نال الإمام السنوسي نصيباً وافراً منها، وقد ذكر تلميذه الماللي أنه كان ممن يشار إليه بالصلاح في صغره لكثرة حيائه وصمته، وكثرة صدقته على الفقراء والمساكين، وعظيم شفقتة ورحمته وغير ذلك من محاسنه التي جبل عليها في صغره.

والواقف على سيرته العطرة، والمُطالع لمصنفاته الباهرة، لا سيما شرحه على الأسماء الحسنى، يدرك أنه رَحِمَهُ اللهُ كان إماماً أيضاً في علم الأخلاق المتعلّق بكيفية اكتساب الأخلاق الحميدة والتخلّي عن الخصال الذميمة، جامعاً بين العلوم الظاهرة والباطنة، عاملاً بما علّمه الله تعالى من العلوم النافعة.

والكلام على صفات الإمام السنوسي الخلقية الرفيعة يطول، وسأنقل كلاماً لتلميذه الملازم له الشيخ الماللي يلخّص مقصود هذا الفصل، إذ قال

(١) راجع ترجمته في البستان (ص ٢٥٢) وكفاية المحتاج (ج ٢/ص ٢١٥).

مُقَسِّمًا: «فوالله الذي لا إله غيره ولا معبود سواه، ما رأت عيناى أحسن خُلُقًا، ولا أوسع صدرًا، ولا أكرم نفسًا، ولا أعطف قلبًا، ولا أحفظ عهدًا ووُدًّا، ولا أكثر علمًا وفهمًا من الشيخ سيدي ومولاي محمد السنوسي رَحِمَهُ اللهُ ونفعنا به.

ولقد كان مع جلالته قَدْرُهُ وَعُلُوُّ مَنْزِلَتِهِ وَسَعَةُ عِلْمِهِ يَقِفُ مَعَ الصَّغِيرِ، وَيُوقِّرُ الْكَبِيرِ، وَيَبْدَأُ بِالسَّلَامِ، وَيَجَالِسُ الضَّعْفَاءَ، وَيَتَوَاضَعُ لِلْفُقَرَاءِ، وَقَدْ اتَّبَعَ فِي هَذِهِ الْخِصَالِ كُلِّهَا أَفْضَلَ الْخَلْقِ وَأَفْضَلَهُمْ عِنْدَ الْحَقِّ تَعَالَى سَيِّدِ الْأَوْلِيَيْنِ وَالْآخِرِينَ سَيِّدِنَا وَنَبِينَا وَمَوْلَانَا مُحَمَّدَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَإِنَّهُ كَانَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لِيَنَّ الْخُلُقِ، كَرِيمِ الطَّبَعِ، حَسَنِ الْمَعَاشِرَةِ، بِسَامًا مِنْ غَيْرِ ضَحْكٍ، مَتَوَاضِعًا مِنْ غَيْرِ مَذَلَّةٍ، رَقِيقَ الْقَلْبِ، رَحِيمًا بِكُلِّ مُسْلِمٍ، وَيَسْلَمُ مَبْتَدَأً، وَيَصَافِحُ الْغَنِيِّ وَالْفَقِيرَ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ عَظِيمِ تَوَاضَعِهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَعَلَى هَذَا النَّمْطِ كَانَ أَصْحَابُهُ الْأَخْيَارُ مِنَ الْعُلَمَاءِ وَالْأَوْلِيَاءِ وَالْأَتْقِيَاءِ وَالْأَصْفِيَاءِ كَالشَّيْخِ السَّنُوسِيِّ رَحِمَهُ اللهُ، فَإِنَّهُ قَدْ اقْتَدَى بِأَشْرَفِ الْخَلْقِ سَيِّدِنَا وَمَوْلَانَا مُحَمَّدَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي ظَاهِرِهِ وَبَاطِنِهِ» اهـ.

الفصل التاسع: في زهده:

عَرَّفَ الْإِمَامُ السَّنُوسِيُّ الزَّهْدَ فِي شَرْحِهِ عَلَى الْعَقِيدَةِ الصَّغْرَى بِقَوْلِهِ: «وَنَعْنِي بِالزَّهْدِ: خَلْوُ الْبَاطِنِ مِنَ الْمَيْلِ إِلَى فَاِنٍ، وَفِرَاغُ الْقَلْبِ مِنَ الثَّقَةِ بِزَائِلٍ، وَإِنْ كَانَتْ الْيَدُ مَغْمُورَةً بِمَتَاعٍ حَلَالٍ فَعَلَى سَبِيلِ الْعَارِيَةِ الْمَحْضَةِ، وَتَصَرُّفِهِ فِيهِ بِالْإِذْنِ الشَّرْعِيِّ تَصَرُّفِ الْوَكَالَةِ الْخَالِصَةِ، يَنْتَظِرُ الْعَزْلَ عَنْ ذَلِكَ التَّصَرُّفِ بِالمَوْتِ أَوْ غَيْرِهِ مَعَ كُلِّ نَفْسٍ، وَذَلِكَ يَنْفِي عَنِ النَّفْسِ التَّعَلُّقَ بِمَا لَا بَدَّ مِنْ زَوَالِهِ»^(١).

(١) شرح أم البراهين، ص ٢٣٠، مطبوع بهامش حاشية الدسوقي عليه.

وقد بين الملالي تحقق اتصاف الإمام السنوسي بهذه الصفة الجليلة قائلاً: «وأما زهده رَحْمَةُ اللَّهِ فِي الدُّنْيَا وَالْإِعْرَاضِ عَنْهَا وَعَنْ زَهْرَتِهَا وَبِغْضِهَا لَهَا أَشَدُّ الْبِغْضِ، فَمَعْلُومٌ ضَرُورَةٌ عِنْدَ الْخَاصِّ وَالْعَامِّ؛ قَالَ ابْنُ عَطَاءٍ اللَّهُ رَحْمَةُ اللَّهِ: «يُسْتَدَلُّ عَلَى الزَّهْدِ فِي الدُّنْيَا بِالزَّهْدِ فِي الرَّئَاسَةِ، وَيُسْتَدَلُّ عَلَى الزَّهْدِ فِي الرَّئَاسَةِ بِالزَّهْدِ فِي الْجَمَاعِ بِأَهْلِهَا». وَلَا شَكَّ أَنَّ شَيْخَنَا وَبِرَكْتَنَا سَيِّدِي مُحَمَّدَ السَّنُوسِيَّ - قَدَّسَ اللَّهُ رُوحَهُ وَأَسْكَنَهُ مِنَ الْجَنَانِ فَسِيحَهُ - قَدْ زَهَدَ فِي الرَّئَاسَةِ، وَزَهَدَ فِي الْجَمَاعِ مَعَ أَهْلِهَا، وَلَا شَيْءَ أَبْغَضَ إِلَيْهِ مِنَ الدُّنْيَا وَأَهْلِهَا؛ وَلَقَدْ بَعَثَ إِلَيْهِ السُّلْطَانُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ - حَفِظَهُ اللَّهُ تَعَالَى - يَوْمًا رَسُولًا، وَطَلَبَ مِنَ الشَّيْخِ أَنْ يَأْخُذَ شَيْئًا مِنْ غَلَّاتِ مَدْرَسَةِ سَيِّدِي الْحَسَنِ أَبْرَكَانَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى، فَامْتَنَعَ الشَّيْخُ مِنْ ذَلِكَ، فَبَعَثَ إِلَيْهِ ثَانِيًا، فَأَبَى أَنْ يَقْبَلَ شَيْئًا، فَلَمَّا أَلْحَى الرَّسُولُ عَلَى الشَّيْخِ، كَتَبَ الشَّيْخُ كِتَابًا إِلَى السُّلْطَانِ - حَفِظَهُ اللَّهُ تَعَالَى - نَصَهُ:

«الْحَمْدُ لِلَّهِ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ، مِنْ عَبْدِ اللَّهِ تَعَالَى الْفَقِيرِ إِلَيْهِ مُحَمَّدُ بْنُ يَوْسُفَ السَّنُوسِيَّ - لَطَفَ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ - إِلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ - حَفِظَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَأَمَدَهُ بِتَوْفِيقِهِ وَتَسْهِيدِهِ وَجَعَلَهُ بِفَضْلِهِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ مِنْ خِيَارِ عِبِيدِهِ وَلَطَفَ بِهِ وَخَتَمَ لَهُ بِالْحَسَنِ عِنْدَ مَوْتِهِ وَمِفَارِقَةِ دُنْيَاهِ وَقَرِيبِهِ وَبَعِيدِهِ -، بَعْدَ السَّلَامِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةِ اللَّهِ وَالْبَرَكَةِ، فَقَدْ وَقَفَ عَلَيْنَا الْفَقِيهُ الْحَسِيبُ الْأَمِينُ النَّصِيحُ فِي خِدْمَتِكُمُ الْكَيِّسُ اللَّيِّبُ السَّيِّدُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ الْعَبَّادِيُّ - جَعَلَهُ اللَّهُ وَزِيرَ صِدْقٍ وَمُعِينَ حَقٍّ، وَخَلَّصَ الْجَمِيعَ مِنْ شِبَاكِ الدُّنْيَا وَسَرَابِ غُرُورِهَا الْمَارِّ مَرَّ السَّحَابِ خِلَاصًا جَمِيلًا -، فَذَكَرْنَا لَنَا أَنْكُمْ اهْتَمَمْتُمْ بِنَا فِيمَا يَرْجِعُ إِلَى هَذَا الْعَيْشِ الدُّنْيَوِيِّ الْقَرِيبِ، وَأَنْكُمْ عَرَضْتُمْ عَلَيْنَا الْإِعَانَةَ بِشَيْءٍ مِنْ غَلَّاتِ الْمَدْرَسَةِ الْجَدِيدِيَّةِ، فَجَزَاكُمُ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى مَا اهْتَمَمْتُمْ بِهِ

أفضل الجزاء، ولقاكم به خيراً وسروراً يوم الموت واللقاء، ونحن نُعلمكم يا أمير المؤمنين أن الله تعالى بفضله كفانا الضروريات في هذا المعاش، وورزقنا عند الاحتياج من حيث لا نحتسب، وأنعم علينا بطوّله أن خَلَقَ لنا الراحة من ذلك في قلوبنا وأبداننا، ونحن نتقلّب في أنعم مولانا جل وعزّ ظاهراً وباطناً مع عدم الأهلية - والله! - لشيء من ذلك، بل الذي نتحققه ونقطع به وجود الأهلية منا للمعالجة بغضبه وعقابه، لكن بحلمه وكرمه عامل من ليس من المتقين معاملة المتقين، فليلّهُ الحمد تبارك وتعالى ظاهراً وباطناً أولاً وآخرًا، فليُرجع أمير المؤمنين - سدّده الله تعالى - خاطِرَهُ من قِبَلنا، ولا يتشوّف إلى شيء من إمدادنا في هذا العيش الدنيوي وإعانتنا، فنحن قد أغنانا مولانا تبارك وتعالى عن ذلك، ومن لم يقتنع في الدنيا بالقليل لم ينفعه منها الكثير، والعامل من اغتتم كفايته وقته الخالي لطاعة الله تعالى وأعرّض عن المستقبل، إذ لعله لا يَصِلُ إليه، وإن وصل إليه فخرائن مولانا الكريم لا تبيد ولا تغيض، ثم الذي نعتقده أن تلك المدرسة لا حقّ لنا فيها اليوم إذ لسنا نعمّرها بقراءة ولا سكنى ولا خدم لنا فيها بوجه، فمشاركتنا لذوي الحقوق فيها وتضييقنا عليهم بالأخذ معهم جَوْرًا منا وحرص منا وتكاثر؛ إذ المقصود كفاية المهم الحالي، وقد حصلت والحمد لله تعالى، فلا حاجة لنا في أخذ شيء - ولو قُدِّرَ حلالاً محضاً - من مدرسة ولا من بيت مال، وعلى تقدير أن يأتينا شيء من هذه الجهات فلا نقبله ولا يَصْفُو لنا في الآخرة خيرُهُ، وكل عيش لا يسلم الإنسان من تبعاته في الآخرة فهو فتنة وشر عظيم، وكل من في الدنيا ضيف عابر سبيل في سفره لا فترة معه إلى الآخرة وكان كل واحد منا قد حلّ في حفرته وانفجرت عليه بوابة الآخرة وأهوالها عن قريب، فلا يليق الاهتمام إلا

بزاد الآخرة الذي لا نجاة إلا معه إلا بفضل الله تعالى، نسأل الله تعالى أن يوفقنا ويوفق أمير المؤمنين لصرف الهمة كلها لزاد الآخرة، وأن يمنّ على الجميع من الفوز برضاه دنيا وآخرة بالمنازل الفاخرة، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته».

ثم قال الملاي معقبا: «فانظر يا أخي ما أحلى هذا الخطاب الذي لا يصدر إلا من مثله من أولي الألباب، وما احتوى عليه من حسن المواعظ والتزهيد في هذه الدنيا الحقيرة التي صارت عنده رَحْمَةُ اللَّهِ أهون وأحقر من الذباب».

الفصل العاشر: في حِلْمِهِ:

قال الإمام السنوسي في شرحه على اسمه تعالى «الحليم»: هو الذي يسامح عبده الجاني بترك المؤاخذة، مع استحقاقه لها، كرماً منه - تبارك وتعالى -، وإمهاله للعبد الجاني مع إصراره، فضلاً منه، ورعايةً لحكمةٍ ومصالحةٍ في ذلك خفيّة لا يطلع عليها سواه. وحظ العبد منه: الاقتداء بالمولى الكريم - جل وعلا -، فيقابل الإساءة إليه بالإحسان، وظلم من ظلمه بجميل العفو والغفران»^(١).

هذا كلامه رَحْمَةُ اللَّهِ ولا شك أنه قد نال حظّه من اسمه تعالى «الحليم» أكمل نوال، وتخلق به على أحسن الأحوال، فظهر منه الصّبح والمسامحة والغفران، بل ومقابلة الإساءة بالإحسان؛ وقد قال الملاي في ذلك الشأن: «أما حِلْمُهُ رَحْمَةُ اللَّهِ فكان من شأنه أنه لا ينتقم لنفسه، ولا ينتصر لها، فمن عظيم

(١) شرح الأسماء الحسنى (ص ٣٩) طبعة مؤسسة المعارف.

حِلْمُهُ أَنَّهُ رُبَّمَا يُقَالُ فِيهِ مَا يَكْرَهُ سَمْعُهُ ، فَيَتَعَامَى عَنْهُ وَيَرَى مِنْ نَفْسِهِ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ ، وَلَا يُؤَثِّرُ ذَلِكَ فِيهِ بِالْكَلِيَّةِ ، بَلْ سَمَاعُهُ لَذَلِكَ وَعَدْمُ سَمَاعِهِ عَلَى حَدِّ السَّوَاءِ عِنْدَهُ ، وَرُبَّمَا يُظْهِرُ الْبِشْرَ وَالتَّبَسُّمَ عِنْدَ ذَلِكَ ، وَلَقَدْ تَكَلَّمَ رَجُلٌ بِحَضْرَتِهِ بِكَلَامٍ قَبِيحٍ جَدًّا يَرْجِعُ قَبْحَهُ إِلَى الشَّيْخِ ، حَتَّى خَجَلَ بَعْضُ الْعَارِفِينَ مِنْ قَبْحِ كَلَامِهِ ، وَهَمَّ أَحَدٌ أَنْ يَسْبَهُ وَأَنْ يَقِيمَهُ مِنْ مَكَانِهِ وَيَطْرُدَهُ ، فَأَخَذَ الشَّيْخُ رَحْمَةً لِلَّهِ يَتَبَسَّمُ مِنْ كَلَامِ الرَّجُلِ وَيُظْهِرُ لَهُ الْبِشْرَ وَالبَشَاشَةَ فِي وَجْهِهِ ، بِحَيْثُ يُظَنَّ بِالرَّجُلِ أَنَّهُ لَمْ يَصْدُرْ مِنْهُ سُوءٌ ، وَإِنَّمَا صَدَرَ مِنْهُ شَيْءٌ حَسَنٌ .

وقد ساق الملالى وقائع أخرى تدل على عظيم حِلْمِهِ رَحْمَةً لِلَّهِ إِلَى أَنْ قَالَ: «فَهَكَذَا كَانَتْ سِيرَتُهُ مَعَ الْخَلْقِ ، فَتَجَدَّهُ لَا يَحْقُدُ عَلَى أَحَدٍ ، وَلَا يَظْهَرُ الْعَبُوسَةَ فِي وَجْهِهِ مِنْ أَسَاءٍ إِلَيْهِ ، بَلْ إِذَا لَقِيَهِ الرَّجُلُ الَّذِي تَكَلَّمَ فِي عَرَضِهِ بِدَأَى الشَّيْخُ بِالسَّلَامِ ، وَفَاتَحَهُ بِالْكَلَامِ وَالتَّحِيَّةِ وَالإِعْظَامِ ، وَلَا يَظْهَرُ لَهُ مَا يَدُلُّ عَلَى الْمَلَامِ ، حَتَّى يَعْتَقِدَ الْمَعْتَقِدُ أَنَّ ذَلِكَ الرَّجُلَ صَدِيقُهُ وَحَبِيبُهُ ، ثُمَّ إِذَا غَابَ الرَّجُلُ بَحَثَ الشَّيْخُ عَلَيْهِ ، فَإِنْ قِيلَ لَهُ إِنَّهُ بِخَيْرِ حَمْدِ اللَّهِ عَلَى ذَلِكَ ، وَإِنْ قِيلَ لَهُ إِنَّهُ مَرِيضٌ عَادَهُ ، وَإِنْ مَاتَ خَرَجَ لِحَنَازَتِهِ إِنْ أَمَكْنَهُ ذَلِكَ ، هَكَذَا كَانَ حَالُهُ مَعَ مَنْ تَكَلَّمَ فِي عَرَضِهِ ، فَكَيْفَ بغيره؟! حَتَّى لَا يَمِيزُ الْإِنْسَانَ بَيْنَ صَدِيقِهِ وَعَدُوِّهِ وَقَرِيبِهِ وَبَعِيدِهِ» .

الفصل الحادى عشر: في ورعه:

قال الملالى: «وَأَمَّا وَرَعُهُ رَحْمَةً لِلَّهِ فَلَا شَكَّ وَلَا خَفَاءَ أَنَّهُ كَانَ أَوْرَعَ أَهْلِ زَمَانِهِ ، فَمِنْ وَرَعِهِ وَرَعُهُ عَنِ الْجَمَاعَةِ مَعَ أَبْنَاءِ الدُّنْيَا وَأَقَارِبِ السُّلْطَانِ مِنَ الْوُزَرَاءِ وَالْقَوَادِ وَنَحْوِهِمْ ، وَلَا شَيْءٌ أَبْغَضَ إِلَيْهِ مِنَ الْجَمَاعَةِ بِهِمْ وَالنَّظَرَ إِلَيْهِمْ» .

ثم ذكر جملة من الأحداث التي وقعت بينه وبين السلطان وخواصه وأقاربه، إلى أن قال: «وكان رَحْمَةُ اللَّهِ لَمَّا شرع في التفسير بعث له السلطان رسولا وطلب منه أن يطلع عليه ويقرأ التفسير بحضرته كما يطلع غيره من المدرسين، فامتنع رَحْمَةُ اللَّهِ من الطلوع إلى السلطان، فلَمَّا طولب في ذلك ثانيا وثالثا ورأى أنهم قد ألحوا عليه، كتب رَحْمَةُ اللَّهِ كتابا إلى السلطان أو إلى وزيره واعتذر له بأنه يغلبه الحياء بذلك كثيرا، فلا يقدر أن يتكلم بشيء فيه كما يتكلم في مجلسه المعتاد، فحينئذ آيس السلطان منه وعلم أنه لا حاجة للشيخ به ولا بالاجتماع به، وأنه ليس كغيره من الفقهاء والمدرسين الذين يحبون الدنيا والاجتماع بأهلها والميل إلى زينتها».

الفصل الثاني عشر: في مواعظه:

قال الملاي: «وأما مواعظه فلا شك ولا خفاء أنه كان يقرع الأسماع بمواعظه، وتتشعر منها الجلود، وتلين لها القلوب، كل من حضر مجلسه الشريف يقول: معي هو يتكلم، وإيائي هو يخاطب».

وكان شأنه في الوعظ كشأن العلماء العارفين الأخيار في مواعظهم، تجده يسرق الحَلَقَ إلى الله تعالى بعبارات لطيفة سهلة، من غير عنف ولا قهر ولا إظهار صلابة في العبارة، عارفاً بما يصلح ويفسد، فانتفع الناس بكلامه انتفاعا عظيماً، فتجده يسوق الناس إلى الله تعالى بسياسة ولطافة ولين، ويعبر بعبارة سهلة لا تكلف فيها، يفهمها الخاص والعام». م ساق الملاي طرفاً من مواعظه الجليلة، إلى أن قال:

«وسمعت رَحْمَةَ اللَّهِ يقول ما معناه: جاء ولي من أولياء الله تعالى إلى بعض

الأمراء، فقال الأمير وقد رأى عليه لباس الزهد: ما لكم تزهدون في الدنيا؟! فقال الوليُّ للأمير: أنتم أزهد منا. فقال له الأمير: ومن أين ذلك؟ قال له: لأنَّ زهدنا إنما هو في الدنيا، وزهدكم أنتم إنما هو في الآخرة. قال: فلمَّا افترقا تأمل الأمير ما خاطبه به الوليُّ، فوجد كلامه كأنه قال: أنت أحمق ونحن عقلاء؛ لأنك زهدت في شيء نفيس لا قيمة له؛ لشرفه، ونحن زهدنا في شيء قليل جدا لا قيمة له؛ ليسارته وخسته، ولا شك أن من بذل شيئاً خسيساً ليأخذ عنه عوضاً لا قيمة له؛ لشرفه، هو الذي يقال له إنه عاقل حقيقة، كما هو شأن هذا الولي وغيره من الأولياء، ومن بذل شيئاً نفسياً لا قيمة له؛ لشرفه، في شيء خسيس هو الأحمق حقيقة، كما هو شأن هذا الأمير وغيره. ثم قال الشيخ السنوسي: فانظر ما أبلغ وعظ هذا الولي وما أحسنه وما انطوى عليه كلامه الموجز من نسبة الحمق والسفه للأمير على وجه لا عتاب فيه ولا غلظ عبارة).

الفصل الثالث عشر: في ولايته لله تعالى:

عرّف أئمة أهل السنة الولي بقولهم: «هو العارف بالله تعالى وصفاته، المواظب على الطاعات، المتجنب عن المعاصي، المُعرض عن الانهماك في اللذات والشهوات»^(١) وهذا التعريف قد ارتضاه الإمام السنوسي وأقره في شرحه على «كفاية المرید»، وزاد في شرحه على العقيدة الوسطى ذكر شروط الولاية عند أهل السنة استناداً إلى قول الشيخ ابن دهاق^(٢) في «شرح

(١) شرح المقاصد، للتفتازاني (ج٢/ص٢٠٣) مداد للطباعة والنشر.

(٢) هو الإمام يوسف بن محمد بن دهاق الأوسي، أبو إسحاق المالقي، المالكي، نزيل مُرسية، يُعرف بابن المرأة (ت ٦١١هـ) كان متكلماً فقيهاً مشاركاً في الأب. ومن أشهر كتبه شرح الإرشاد لإمام الحرمين، ومنه ينقل الإمام السنوسي. (راجع شجرة النور الزكية ج١/ص١٧٣).

الإرشاد: «للولي أربعة شروط:

❖ أحدها: أن يكون عارفاً بأصول الدين حتى يفرّق بين الخلق والخالق، وبين النبي والمدعي.

❖ الثاني: أن يكون عالماً بأحكام الشريعة نقلاً وفهماً ليكتفي بنظره عن التقليد في الأحكام الشرعية كما اكتفى عن ذلك في أصول التوحيد، فلو أذهب الله تعالى علماء أهل الأرض لوجد عنده ما كان عندهم، ولأقام قواعد الإسلام من أولها إلى آخرها، فإنه لا يفهم من قولنا «وَلِيِّ اللَّهِ» إلا الناصر لدين الله تعالى، وذلك ممتنع في حق من لا يحيط علماً بدين الله وقواعده وأصوله وفروعه.

❖ الثالث: أن يتخلق بالخلق المحمود الذي يدل عليه الشرع والعقل، فأما ما يدل عليه الشرع فالورع عن المحرّمات وامتنال جميع الأمور، وأما ما يدل عليه العقل فهو ما يثمره العلم بأصول الدين، وهو أنه إذا علم حدوث العالم بأسره لم يتعلق قلبه بشيء منه خوفاً منه ولا طمعاً لعلمه أنه في قبضة الله ﷻ، وإذا علم الوحداية أخلص لله تعالى في سائر أعماله، إذ الربوبية لا تحتمل الشراكة في شيء، وإذا علم أن القدر سابق بكل ما هو كائن لم يخف فوت شيء مما قدر ولم يرج نيل شيء مما لم يقدر، وهذا هو المعبر عنه بالرضا بالقدر، وخرج من ذلك الرفق بالخلق والصفح عنهم عند إذيتهم له لعلمه أنهم لا يستطيعون لأنفسهم - فضلاً عن غيرهم - دفع ضرر ولا جلب نفع.

❖ والرابع: أن يلازمه الخوف أبداً سرمداً، ولا يجد لطمأنينة النفس سيلاً، فإنه لا يحيط علماً بأنه من فريق السعادة في الأزل أو من فريق الشقاوة، ثم ينظر إلى أسباب الشقاوة وأماراتها فيجدها منحصرة في المخالفات

فهو يخاف الوقوع فيها ويجتنبها وهذا هو المعبر عنه بالورع، وما حصل له من الموافقة فهو يخاف زوالها بأضدادها حتى يخاف أن يبدل علمه وفهمه إلى الشك والجهل، وكذا يخاف أن يطالبه ربه بالقيام بشكره فيما أنعم عليه فلا يطيق ذلك، وكذا يخاف أن تخدعه نفسه فيحصل في عمله ما يفسده ويحبطه من الرياء والسمعة والعجب، وكذا يخاف من توجه حقوق عليه للأدمين فتنتقل أعماله إلى صحائفهم، وهذه أحوالهم وتفاوتهم على حسب الحضور في أبواب القربات وأعمال الخيرات، والله يرزق من يشاء بغير حساب».

وقد حصل الإمام السنوسي بفضل الله تعالى هذه الشروط، وظهرت عليه علامات الولاية، وقد قال تلميذه الماللي: «ولا خفاء أن الشيخ رحمه الله قد خصه البارئ سبحانه بهذه الشروط الأربعة، وزاد عليها زيادة لا يمكن وصفها، ومنحه سبحانه معارف ربانية، وعلومًا لدنية، وأنوارًا إلهية، حتى امتلأت عروقه ومفاصله من أنوار الله المخزونة، فهو بنجوم العلم وقمر التوحيد يهتدي في ليله، وبشموس المعارف يستضيء منها في نهاره».

فهذا ما أردنا تلخيصه من ترجمة الإمام السنوسي، وقد عقد الماللي له فصولاً أخرى في كراماته، ورفع همته، وشفقته، ورحمته، وصبره، وسداد طريقته رحمه الله تعالى، وساق من الحكايات الباهرة والأحوال الفاخرة مما شاهد بعينه وتواتر عن الشيخ بين الخواص والعوام ذكره.

الفصل الرابع عشر: في وفاته رحمه الله:

قال الماللي: «كان رحمه الله أواخر عمره كثير الانقباض عن الخلق، لا يكاد ينسط مع أحد كما كانت عادته قبل ذلك، وشق عليه الخروج إلى المسجد والصلاة، ولا يخرج إليه في بعض الأيام إلا حياء من الناس الذين

ينتظرونه في المسجد للصلاة، ولما أحسَّ رَحْمَةُ اللَّهِ بِالْم مرضه الذي توفي منه انقطع عن المسجد، فسمع الناس بمرضه فصاروا يأتون إلى المسجد فلا يجدونه، ففتغير قلوبهم من فقدان الشيخ وعدم رؤيته لهم، فأخبر الشيخ بذلك فصار يتكلف الخروج إلى المسجد للصلاة لأجل الناس، فإذا رأوه فرحوا وسُرُّوا بخروجه ورؤيته.

فخرج يوما وأتى لباب المسجد وأراد الصعود إليه فلم يقدر، فقال: كيف أطلع إلى المسجد يا رب؟ أو كما قال، فهمم بالرجوع إلى داره، فبدا له خوفا من أن يدخل على الناس حزناً برجوعه فتكلف الصعود إلى المسجد وصى بالناس صلاة العصر يوم الجمعة ولم يكمل الصلاة إلا بشق النفس، وهذه آخر صلاة صلاها، فرجع إلى داره فبقي إلى صبيحة يوم السبت من الغد، فقربت إليه زوجته طعاما فقال لها: لا أقدر على شيء، فقالت له: وأي شيء بك؟ فقال لها: أنا تخلفت! ثم غاب عن حسه، فبقي على تلك الحالة النهار كله، ثم كلمته زوجته وقالت له: ما الذي غيبك عن حسك؟ أو قريب من هذا، فقال لها: إن الملائكة قد صعدت بي إلى السماء الدنيا فسمعت قائلا يقول لي: اترك ما أنت عليه، فقد قرب أجلك، ثم قال: لا أستطيع أن أفسر لك بقية ما رأيت، أو كما قال، فقالت له زوجته: وما الذي أمرت بتركه؟ قال لها: قد تركت حبس ذلك المسجد لا آخذ منه شيئا أبدا. ثم إنه لازم الفراش من حينئذ إلى أن توفي.

ومدة مرضه عشرة أيام، وفي كل ساعة يتقوى مرضه ويتضاعف ألمه وتضعف قوته وحركته ويثقل لسانه، وهو مع ذلك ثابت العقل، يتأوه ولا أن بالكلية، ثم تجده مع ذلك يكلم من كلمه ويسلم على من سلم عليه أو يشير له، فلما قرب أجله بثلاثة أيام دخلته سكرات الموت، فرجع يتأوه بالقهر

ويميل يميناً وشمالاً ، فنظرت إليه وقد احمرّت وجنتاه واشتدّ نَفْسُهُ وتقوّى صعودُهُ وهبوطه ، فلم أملك صبراً على البكاء مما عاينت من شدة مقاساته وعظيم صبره على ذلك ، ففارقته وظننت أنه لا يبقى تلك الليلة وكانت ليلة السبت ، فبقي في النزح تلك الليلة والأحد إلى بعد العصر ، فكان ابن أخيه يلقنه الشهادة مرة بعد مرة ، فالتفت الشيخ له وقال بكلام ضعيف جداً: وهل ثمّ غيرها؟! يعني أنه رَحِمَهُ اللهُ ليس بغافل بقلبه في هذا الوقت وإن كنت لم أنطق بها اللسان ، فحينئذ استبشروا بذلك وعرف الحاضرون أنه ثابت العقل ليس بغافل عن الله سبحانه ، وكانت بنته رَحِمَهُ اللهُ تقول له حينئذ: تمشي وتركني؟ فقال لها: الجنة تجمعنا عن قريب إن شاء الله تعالى .

وكانت في يده رَحِمَهُ اللهُ سبحة فلما اشتد مرضه سقطت السبحة من يده ، فبقي كذلك ما شاء الله ، ثم التفت إلى السبحة فلم يجدها في يده ، فقال: مشت العبادة يا محمد! يعني نفسه . وكان رَحِمَهُ اللهُ يقول عند موته: نسأله سبحانه أن يجعلنا وأحبتنا عند الموت ناطقين بكلمتي الشهادة ، عالمين بها .

وتوفي رحمه الله ورضي عنه يوم الأحد بعد العصر ، الثامن عشر من جمادى الآخرة من عام خمسة وتسعين بعد ثمان مائة (٨٩٥هـ) ، وأخبرتني والدتي - رحمها الله تعالى - عن بنت الشيخ رَحِمَهُ اللهُ أنها شمّت رائحة المسك في البيت بنفس موت أبيها ، وشمّته أيضاً في جسده ، والله تعالى أعلم .

نسأله سبحانه أن يقدّس روحه وأن يسكنه في أعالي الفردوس فسيحه ، وأن يجعله ممن يتنعم في كل لحظة برؤية ذاته العلية العديمة النظير والمثال ، وأن ينفعنا به في الدنيا والآخرة ، وأن يجمعنا معه بفضله وكرمه في أعلى المنازل الفاخرة بجاه سيدنا ونبينا ومولانا محمد صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وعلى آله عدد خلقه ورضا نفسه وزنة عرشه ومداد كلماته» .

العقيدة الصغرى (أم البراهين)

الْحَمْدُ لِلَّهِ وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ

اعْلَمْ أَنَّ الْحُكْمَ الْعَقْلِيَّ يَنْحَصِرُ فِي ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ: الْوُجُوبُ، وَالِاسْتِحَالَةُ، وَالْجَوَازُ. فَالْوَاجِبُ: مَا لَا يَتَصَوَّرُ فِي الْعَقْلِ عَدْمَهُ. وَالْمُسْتَحِيلُ: مَا لَا يَتَصَوَّرُ فِي الْعَقْلِ وُجُودَهُ. وَالْجَائِزُ: مَا يَصِحُّ فِي الْعَقْلِ وُجُودُهُ وَعَدْمُهُ.

وَيَجِبُ عَلَى كُلِّ مُكَلَّفٍ شَرْعًا أَنْ يَعْرِفَ مَا يَجِبُ فِي حَقِّ مَوْلَانَا جَلَّ وَعَزَّ وَمَا يَسْتَحِيلُ وَمَا يَجُوزُ، وَكَذَا يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَعْرِفَ مِثْلَ ذَلِكَ فِي حَقِّ الرَّسُولِ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ.

فَمِمَّا يَجِبُ لِمَوْلَانَا جَلَّ وَعَزَّ عَشْرُونَ صِفَةً وَهِيَ: الْوُجُودُ، وَالْقِدَمُ، وَالْبَقَاءُ، وَمُخَالَفَتُهُ تَعَالَى لِلْحَوَادِثِ، وَقِيَامُهُ تَعَالَى بِنَفْسِهِ أَيَّ لَا يَفْتَقِرُ إِلَى مَحَلٍّ وَلَا مُخَصَّصٍ، وَالْوَحْدَانِيَّةُ أَيَّ لَا ثَانِيَّ لَهُ فِي ذَاتِهِ وَلَا فِي صِفَاتِهِ وَلَا فِي أَعْمَالِهِ.

فَهَذِهِ سِتُّ صِفَاتٍ، الْأُولَى نَفْسِيَّةٌ وَهِيَ الْوُجُودُ، وَالْخَمْسَةُ بَعْدَهَا سَلْبِيَّةٌ.

ثُمَّ يَجِبُ لَهُ تَعَالَى سَبْعُ صِفَاتٍ تُسَمَّى صِفَاتِ الْمَعَانِي، وَهِيَ: الْقُدْرَةُ وَالْإِرَادَةُ الْمُتَعَلِّقَتَانِ بِجَمِيعِ الْمُمْكِنَاتِ، وَالْعِلْمُ الْمُتَعَلِّقُ بِجَمِيعِ الْوَاجِبَاتِ وَالْجَائِزَاتِ وَالْمُسْتَحِيلَاتِ، وَالْحَيَاةُ وَهِيَ لَا تَتَعَلَّقُ بِشَيْءٍ، وَالسَّمْعُ وَالْبَصَرُ

الْمُتَعَلِّقَانِ بِجَمِيعِ الْمَوْجُودَاتِ ، وَالْكَلَامِ الَّذِي لَيْسَ بِحَرْفٍ وَلَا صَوْتٍ وَيَتَعَلَّقُ
بِمَا يَتَعَلَّقُ بِهِ الْعِلْمُ مِنَ الْمُتَعَلِّقَاتِ .

ثُمَّ سَبْعُ صِفَاتٍ تُسَمَّى صِفَاتٍ مَعْنَوِيَّةً ، وَهِيَ مُلَازِمَةٌ لِلسَّبْعِ الْأُولَى ، وَهِيَ
كُونُهُ تَعَالَى قَادِرًا ، وَمُرِيدًا ، وَعَالِمًا ، وَحَيًّا ، وَسَمِيعًا ، وَبَصِيرًا ، وَمُتَكَلِّمًا .

وَمِمَّا يَسْتَحِيلُ فِي حَقِّهِ تَعَالَى عِشْرُونَ صِفَةً ، وَهِيَ أَضْدَادُ الْعِشْرِينَ الْأُولَى
وَهِيَ: الْعَدَمُ ، وَالْحُدُوثُ ، وَطُرُوقُ الْعَدَمِ ، وَالْمُمَائِلَةُ لِلْحَوَادِثِ بِأَنْ يَكُونَ جِرْمًا
أَيُّ تَأْخُذُ ذَاتَهُ الْعَلِيَّةُ قَدْرًا مِنَ الْفَرَاغِ ، أَوْ يَكُونَ عَرَضًا يَقُومُ بِالْجِرْمِ ، أَوْ يَكُونَ
فِي جِهَةٍ لِلْجِرْمِ ، أَوْ لَهُ هُوَ جِهَةٌ ، أَوْ يَتَّقِيَدَ بِمَكَانٍ أَوْ زَمَانٍ ، أَوْ تَتَّصِفُ ذَاتُهُ
الْعَلِيَّةُ بِالْحَوَادِثِ ، أَوْ يَتَّصِفُ بِالصَّغَرِ أَوْ الْكِبَرِ ، أَوْ يَتَّصِفُ بِالْأَعْرَاضِ فِي
الْأَفْعَالِ أَوْ الْأَحْكَامِ .

وَكَذَا يَسْتَحِيلُ عَلَيْهِ تَعَالَى أَنْ لَا يَكُونَ قَائِمًا بِنَفْسِهِ بِأَنْ يَكُونَ صِفَةً يَقُومُ
بِمَحَلٍّ ، أَوْ يَحْتَاجُ إِلَى مُخَصَّصٍ .

وَكَذَا يَسْتَحِيلُ عَلَيْهِ تَعَالَى أَنْ لَا يَكُونَ وَاحِدًا بِأَنْ يَكُونَ مُرَكَّبًا فِي ذَاتِهِ ،
أَوْ يَكُونَ لَهُ مُمَائِلٌ فِي ذَاتِهِ أَوْ فِي صِفَاتِهِ ، أَوْ يَكُونَ مَعَهُ فِي الْوُجُودِ مُؤَثَّرٌ .

وَكَذَا يَسْتَحِيلُ عَلَيْهِ تَعَالَى الْعَجْزُ عَنِ الْمُمْكِنِ مَا ، وَإِبْجَادُ شَيْءٍ مِنَ الْعَالَمِ
مَعَ كَرَاهَتِهِ لَوْجُودِهِ أَيُّ عَدَمِ إِرَادَتِهِ لَهُ تَعَالَى ، أَوْ مَعَ الذُّهُولِ أَوْ الْغَفْلَةِ ، أَوْ
بِالتَّعْلِيلِ أَوْ بِالطَّبَعِ .

وَكَذَا يَسْتَحِيلُ عَلَيْهِ تَعَالَى الْجَهْلُ - وَمَا فِي مَعْنَاهُ - بِمَعْلُومٍ مَا ، وَالْمَوْتُ
وَالصَّمَمُ ، وَالْعَمَى ، وَالْبَكْمُ .

وَأَصْدَادُ الصِّفَاتِ الْمَعْنَوِيَّةِ وَاضِحَةٌ مِنْ هَذِهِ .

وَأَمَّا الْجَائِزُ فِي حَقِّهِ تَعَالَى فَفِعْلُ كُلِّ مُمَكِّنٍ أَوْ تَرْكُهُ .

أَمَّا بُرْهَانُ وُجُودِهِ تَعَالَى فَحُدُوثُ الْعَالَمِ لِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مُحْدِثٌ بَلْ حَدَثَ بِنَفْسِهِ لَزِمَ أَنْ يَكُونَ أَحَدُ الْأَمْرَيْنِ الْمُتَسَاوِيَيْنِ مُسَاوِيًا لِصَاحِبِهِ رَاجِحًا عَلَيْهِ بِلَا سَبَبٍ ، وَهُوَ مُحَالٌ .

وَدَلِيلُ حُدُوثِ الْعَالَمِ مُلَازِمَتُهُ لِلْأَعْرَاضِ الْحَادِثَةِ مِنْ حَرَكَةٍ أَوْ سُكُونٍ وَغَيْرِهِمَا ، وَمُلَازِمُ الْحَادِثِ حَدِثٌ .

وَأَمَّا بُرْهَانُ وُجُوبِ الْقِدَمِ لَهُ تَعَالَى فَلِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ قَدِيمًا لَكَانَ حَدِثًا ، فَيُفْتَقِرُ إِلَى مُحْدِثٍ ، فَيَلْزِمُ الدَّوْرُ أَوْ التَّسْلُسُ .

وَأَمَّا بُرْهَانُ وُجُوبِ الْبَقَاءِ لَهُ تَعَالَى فَلِأَنَّهُ لَوْ أَمَكَّنَ أَنْ يَلْحَقَهُ الْعَدَمُ لَانْتَفَى عَنْهُ الْقِدَمُ لِكَوْنِ وُجُودِهِ حِينِيذٍ جَائِزًا لَا وَاجِبًا ، وَالْجَائِزُ لَا يَكُونُ وُجُودُهُ إِلَّا حَدِثًا ، كَيْفَ وَقَدْ سَبَقَ قَرِيبًا وُجُوبُ قَدَمِهِ تَعَالَى !؟

وَأَمَّا بُرْهَانُ وُجُوبِ مُخَالَفَتِهِ تَعَالَى لِلْحَوَادِثِ فَلِأَنَّهُ لَوْ مَاتَلْ شَيْئًا مِنْهَا لَكَانَ حَدِثًا مِثْلَهَا ، وَذَلِكَ مُحَالٌ لِمَا عَرَفْتَ قَبْلُ مِنْ وُجُوبِ قَدَمِهِ تَعَالَى وَبَقَائِهِ .

وَأَمَّا بُرْهَانُ وُجُوبِ قِيَامِهِ تَعَالَى بِنَفْسِهِ فَلِأَنَّهُ تَعَالَى لَوْ اِحْتِاجَ إِلَى مَحَلٍّ لَكَانَ صِفَةً ، وَالصِّفَةُ لَا تَتَّصِفُ بِصِفَاتِ الْمَعَانِي وَلَا الْمَعْنَوِيَّةِ ، وَمَوْلَانَا جَلَّ وَعَزَّ يَحِبُّ اتِّصَافَهُ بِهِمَا فَلَيْسَ بِصِفَةٍ ، وَلَوْ اِحْتِاجَ إِلَى مُخَصَّصٍ لَكَانَ حَدِثًا ، كَيْفَ وَقَدْ قَامَ الْبُرْهَانُ عَلَى وُجُوبِ قَدَمِهِ تَعَالَى وَبَقَائِهِ !؟

وَأَمَّا بُرْهَانُ وُجُوبِ الْوَحْدَانِيَّةِ لَهُ تَعَالَى فَلِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ وَاحِدًا لَزِمَ أَنْ لَا يُوجَدَ شَيْءٌ مِنَ الْعَالَمِ لِلزُّومِ عَجْزِهِ حِينَئِذٍ .

وَأَمَّا بُرْهَانُ وُجُوبِ اتِّصَافِهِ تَعَالَى بِالْقُدْرَةِ وَالْإِرَادَةِ وَالْعِلْمِ وَالْحَيَاةِ فَلِأَنَّهُ لَوْ انْتَفَى شَيْءٌ مِنْهَا لَمَا وُجِدَ شَيْءٌ مِنَ الْحَوَادِثِ .

وَأَمَّا بُرْهَانُ وُجُوبِ السَّمْعِ لَهُ تَعَالَى وَالْبَصْرِ وَالْكَلامِ فَالْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ وَالْإِجْمَاعُ ، وَأَيْضًا لَوْ لَمْ يَتَّصِفْ بِهَا لَزِمَ أَنْ يَتَّصِفَ بِأَضْدَادِهَا وَهِيَ نَقَائِصُ ، وَالنَّقْصُ عَلَيْهِ تَعَالَى مُحَالٌ .

وَأَمَّا بُرْهَانُ كَوْنِ فِعْلِ الْمُمَكِّنَاتِ أَوْ تَرْكِهَا جَائِزًا فِي حَقِّهِ تَعَالَى فَلِأَنَّهُ لَوْ وَجَبَ عَلَيْهِ تَعَالَى شَيْءٌ مِنْهَا عَقْلًا أَوْ اسْتِحَالَ عَقْلًا لَأُنْقَلَبَ الْمُمَكِّنُ وَاجِبًا أَوْ مُسْتَحِيلًا وَذَلِكَ لَا يُعْقَلُ .

وَأَمَّا الرُّسُلُ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ السَّلَامُ فَيَجِبُ فِي حَقِّهِمُ الصِّدْقُ ، وَالْأَمَانَةُ ، وَتَبْلِيغُ مَا أُمِرُوا بِتَبْلِيغِهِ لِلْخَلْقِ .

وَيَسْتَحِيلُ فِي حَقِّهِمْ - عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - أَضْدَادُ هَذِهِ الصِّفَاتِ وَهِيَ الْكَذِبُ ، وَالْخِيَانَةُ بِفِعْلِ شَيْءٍ مِمَّا نُهُوا عَنْهُ نَهْيَ تَحْرِيمٍ أَوْ كَرَاهَةٍ ، وَكَيْتَمَانُ شَيْءٍ مِمَّا أُمِرُوا بِتَبْلِيغِهِ لِلْخَلْقِ .

وَيَجُوزُ فِي حَقِّهِمْ - عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - مَا هُوَ مِنَ الْأَعْرَاضِ الْبَشَرِيَّةِ الَّتِي لَا تُؤَدِّي إِلَى نَقْصٍ فِي مَرَاتِبِهِمُ الْعَلِيَّةِ كَالْمَرَضِ وَنَحْوِهِ .

أَمَّا بُرْهَانُ وُجُوبِ صِدْقِهِمْ - عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - فَلِأَنَّهُمْ لَوْ لَمْ

يَصْدُقُوا لِلزِّمِّ الكَذِبُ فِي حَبْرِهِ تَعَالَى لِتَصْدِيقِهِ تَعَالَى لَهُمْ بِالْمُعْجِزَةِ النَّازِلَةِ مَنْزِلَةً
قَوْلِهِ تَعَالَى «صَدَقَ عَبْدِي فِي كُلِّ مَا يُبَلِّغُنِي» .

وَأَمَّا بُرْهَانُ وُجُوبِ الأَمَانَةِ لَهُمْ - عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - فَلِأَنَّهُمْ لَوْ
خَانُوا بِفِعْلِ مُحَرَّمٍ أَوْ مَكْرُوهٍ لَانْقَلَبَ الْمُحَرَّمُ أَوْ الْمَكْرُوهُ طَاعَةً فِي حَقِّهِمْ لِأَنَّ
اللَّهَ تَعَالَى أَمَرَنَا بِالِاقْتِدَاءِ بِهِمْ فِي أَقْوَالِهِمْ وَأَفْعَالِهِمْ، وَلَا يَأْمُرُ تَعَالَى بِفِعْلِ
مُحَرَّمٍ أَوْ مَكْرُوهٍ، وَهَذَا بِعَيْنِهِ هُوَ بُرْهَانُ وُجُوبِ الثَّلَاثِ .

وَأَمَّا دَلِيلُ جَوَازِ الأَعْرَاضِ البَشَرِيَّةِ عَلَيْهِمْ فَمُشَاهَدَةُ وُقُوعِهَا بِهِمْ، إِمَّا
لِتَعْظِيمِ أَجُورِهِمْ، أَوْ لِلتَّشْرِيعِ، أَوْ لِلتَّسْلِيِّ عَنِ الدُّنْيَا، أَوْ لِلتَّبْيِيهِ لِخِسَّةِ قَدْرِهَا
عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى وَعَدَمِ رِضَاهُ بِهَا دَارَ جَزَاءٍ لِأَنْبِيَائِهِ وَأَوْلِيَائِهِ بِاعْتِبَارِ أَحْوَالِهِمْ فِيهَا
عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ .

وَيَجْمَعُ مَعَانِي هَذِهِ العَقِيدَةِ كُلَّهَا قَوْلُ: «لَا إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ»
إِذْ مَعْنَى الأَلُوْهِيَّةِ اسْتِغْنَاءُ الإِلَهِ عَنِ كُلِّ مَا سِوَاهُ وَافْتِقَارُ كُلِّ مَا عَدَاهُ إِلَيْهِ، فَمَعْنَى
«لَا إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ» لَا مُسْتَعْنِيًّا عَنِ كُلِّ مَا سِوَاهُ وَمُفْتَقِرًا إِلَيْهِ كُلُّ مَا عَدَاهُ إِلاَّ اللَّهُ
تَعَالَى .

أَمَّا اسْتِغْنَاؤُهُ جَلَّ وَعَزَّ عَنِ كُلِّ مَا سِوَاهُ فَهُوَ يُوجِبُ لَهُ تَعَالَى الوُجُودَ
وَالقِدَمَ وَالبَقَاءَ وَالمُخَالَفَةَ لِلحَوَادِثِ وَالقِيَامَ بِالنَّفْسِ وَالتَّنَزُّهَ عَنِ النِّقَاصِ .

وَيَدْخُلُ فِي ذَلِكَ وَجُوبُ السَّمْعِ لَهُ تَعَالَى وَالبَصْرِ وَالكَلَامِ، إِذْ لَوْ لَمْ
تَحِبَّ لَهُ هَذِهِ الصِّفَاتُ لَكَانَ مُحْتَاجًا إِلَى المُحَدِّثِ أَوْ المَحَلِّ أَوْ مَنْ يَدْفَعُ عَنْهُ
النِّقَاصَ .

وَيُؤْخَذُ مِنْهُ تَنْزُهُ تَعَالَى عَنِ الْأَعْرَاضِ فِي أَعْمَالِهِ وَأَحْكَامِهِ وَإِلَّا لَزِمَ افْتِقَارُهُ
إِلَى مَا يُحْصَلُ غَرَضُهُ، كَيْفَ وَهُوَ جَلٌّ وَعَزٌّ الْغَنِيِّ عَنْ كُلِّ مَا سِوَاهُ؟! .

وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَيْضاً أَنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ فِعْلُ شَيْءٍ مِنَ الْمُمْكِنَاتِ عَقْلاً وَلَا
تَرْكُهُ، إِذْ لَوْ وَجَبَ عَلَيْهِ تَعَالَى شَيْءٌ مِنْهَا عَقْلاً، كَالثَّوَابِ مَثَلًا لَكَانَ جَلٌّ وَعَزٌّ
مُفْتَقِرًا إِلَى ذَلِكَ الشَّيْءِ لِيَتَكَمَّلَ بِهِ غَرَضُهُ، إِذْ لَا يَجِبُ فِي حَقِّهِ تَعَالَى إِلَّا مَا هُوَ
كَمَالٌ لَهُ، كَيْفَ وَهُوَ جَلٌّ وَعَزٌّ الْغَنِيِّ عَنْ كُلِّ مَا سِوَاهُ؟! .

وَأَمَّا افْتِقَارُ كُلِّ مَا عَدَاهُ إِلَيْهِ جَلٌّ وَعَزٌّ فَهُوَ يُوجِبُ لَهُ تَعَالَى الْحَيَاةَ وَعُمُومَ
الْقُدْرَةِ وَالْإِرَادَةَ وَالْعِلْمَ، إِذْ لَوْ انْتَفَى شَيْءٌ مِنْهَا لَمَا أَمَكَّنَ أَنْ يُوجَدَ شَيْءٌ مِنْ
الْحَوَادِثِ فَلَا يَفْتَقِرُ إِلَيْهِ شَيْءٌ، كَيْفَ وَهُوَ الَّذِي يَفْتَقِرُ إِلَيْهِ كُلُّ مَا سِوَاهُ؟! .

وَيُوجِبُ لَهُ تَعَالَى أَيْضاً الْوَحْدَانِيَّةَ، إِذْ لَوْ كَانَ مَعَهُ ثَانٍ فِي الْأَلُوْهِيَّةِ لَمَا
افْتَقَرَ إِلَيْهِ شَيْءٌ لِلزُّومِ عَجْزِهِمَا حِينَئِذٍ، كَيْفَ وَهُوَ الَّذِي يَفْتَقِرُ إِلَيْهِ كُلُّ مَا
سِوَاهُ؟! .

وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَيْضاً: حُدُوثُ الْعَالَمِ بِأَسْرِهِ، إِذْ لَوْ كَانَ شَيْءٌ مِنْهُ قَدِيمًا لَكَانَ
ذَلِكَ الشَّيْءُ مُسْتَعْنِيًا عَنْهُ تَعَالَى، كَيْفَ وَهُوَ الَّذِي يَجِبُ أَنْ يَفْتَقِرَ إِلَيْهِ كُلُّ مَا
سِوَاهُ؟! .

وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَيْضاً أَنَّهُ لَا تَأْثِيرَ لَشَيْءٍ مِنَ الْكَائِنَاتِ فِي أَثَرٍ مَا وَإِلَّا لَزِمَ أَنْ
يَسْتَعْنِيَ ذَلِكَ الْأَثَرُ عَنْ مَوْلَانَا جَلٌّ وَعَزٌّ، كَيْفَ وَهُوَ الَّذِي يَفْتَقِرُ إِلَيْهِ كُلُّ مَا
سِوَاهُ عُمُومًا وَعَلَى كُلِّ حَالٍ؟! .

هَذَا إِنْ قَدَّرْتَ أَنْ شَيْئًا مِنَ الْكَائِنَاتِ يُؤَثِّرُ بِطَبْعِهِ، وَأَمَّا إِنْ قَدَّرْتَهُ مُؤَثَّرًا

بِقُوَّةِ جَعَلَهَا اللهُ فِيهِ كَمَا يَزْعُمُهُ كَثِيرٌ مِنَ الْجَهْلَةِ فَذَلِكَ مُحَالٌ أَيْضاً لِأَنَّهُ يَصِيرُ حِينَئِذٍ مَوْلَانَا جَلٌّ وَعَزٌّ مُفْتَقِراً فِي إِيجَادِ بَعْضِ الْأَفْعَالِ إِلَى وَاسِطَةٍ، وَذَلِكَ بَاطِلٌ لِمَا عَرَفْتَ مِنْ وُجُوبِ اسْتِغْنَائِهِ جَلٌّ وَعَزٌّ عَنِ كُلِّ مَا سِوَاهُ.

فَقَدْ بَانَ لَكَ تَضَمُّنُ قَوْلِ «لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، لِلْأَقْسَامِ الثَّلَاثَةِ الَّتِي يَحِبُّ عَلَى الْمُكَلَّفِ مَعْرِفَتَهَا فِي حَقِّ مَوْلَانَا جَلٌّ وَعَزٌّ، وَهِيَ مَا يَحِبُّ فِي حَقِّهِ تَعَالَى وَمَا يَسْتَحِيلُ وَمَا يَجُوزُ».

وَأَمَّا قَوْلُنَا «مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللهِ» صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَيَدْخُلُ فِيهِ الْإِيمَانُ بِسَائِرِ الْأَنْبِيَاءِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ السَّمَاوِيَّةِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، لِأَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ جَاءَ بِتَصَدِيقِ جَمِيعِ ذَلِكَ كُلِّهِ.

وَيُؤْخَذُ مِنْهُ وَجُوبُ صِدْقِ الرُّسُلِ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، وَاسْتِحَالَةُ الْكُذْبِ عَلَيْهِمْ، وَإِلَّا لَمْ يَكُونُوا رُسُلًا أَمْنَاءَ لِمَوْلَانَا الْعَالِمِ بِالْخَفِيَّاتِ جَلٌّ وَعَزٌّ، وَاسْتِحَالَةُ فِعْلِ الْمَنْهِيَّاتِ كُلِّهَا، لِأَنَّهُمْ أُرْسِلُوا لِيُعَلِّمُوا النَّاسَ بِأَقْوَالِهِمْ وَأَفْعَالِهِمْ وَسُكُوتِهِمْ، فَيَلْزَمُ أَنْ لَا يَكُونَ فِي جَمِيعِهَا مُخَالَفَةٌ لِأَمْرِ مَوْلَانَا جَلٌّ وَعَزٌّ الَّذِي اخْتَارَهُمْ عَلَى جَمِيعِ خَلْقِهِ وَأَمْنَهُمْ عَلَى سِرِّ وَحْيِهِ.

وَيُؤْخَذُ مِنْهُ جَوَازُ الْأَعْرَاضِ الْبَشَرِيَّةِ عَلَيْهِمْ، إِذْ ذَاكَ لَا يَقْدَحُ فِي رِسَالَتِهِمْ وَعُلُوُّ مَنْزِلَتِهِمْ عِنْدَ اللهِ تَعَالَى، بَلْ ذَاكَ مِمَّا يَزِيدُ فِيهَا.

فَقَدْ بَانَ لَكَ تَضَمُّنُ كَلِمَتِي الشَّهَادَةِ مَعَ قَلَّةِ حُرُوفِهَا لِجَمِيعِ مَا يَحِبُّ عَلَى الْمُكَلَّفِ مَعْرِفَتَهُ مِنْ عَقَائِدِ الْإِيمَانِ فِي حَقِّهِ تَعَالَى وَفِي حَقِّ رُسُلِهِ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ.

وَلَعَلَّهَا لِاخْتِصَارِهَا مَعَ اشْتِمَالِهَا عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ جَعَلَهَا الشَّرْعُ تَرْجَمَةً عَلَى مَا فِي الْقَلْبِ مِنَ الْإِسْلَامِ، وَلَمْ يَقْبَلْ مِنْ أَحَدٍ الْإِيمَانَ إِلَّا بِهَا.

فَعَلَى الْعَاقِلِ أَنْ يُكْثِرَ مِنْ ذِكْرِهَا مُسْتَحْضِرًا لِمَا احْتَوَتْ عَلَيْهِ مِنْ عَقَائِدِ الْإِيمَانِ حَتَّى تَمْتَزَجَ مَعَ مَعْنَاهَا بِلَحْمِهِ وَدَمِهِ، فَإِنَّهُ يَرَى لَهَا مِنَ الْأَسْرَارِ وَالْعَجَائِبِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى مَا لَا يَدْخُلُ تَحْتَ حَصْرِ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ لَا رَبَّ غَيْرُهُ وَلَا مَعْبُودَ سِوَاهُ.

نَسَّأَلُهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَنْ يَجْعَلَنَا وَأَحِبَّتَنَا عِنْدَ الْمَوْتِ نَاطِقِينَ بِكَلِمَةِ الشَّهَادَةِ عَالِمِينَ بِهَا. وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ كُلَّمَا ذَكَرَهُ الذَّاكِرُونَ وَغَفَلَ عَنِ ذِكْرِهِ الْغَافِلُونَ، وَرَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ أَجْمَعِينَ وَالتَّابِعِينَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ إِلَى يَوْمِ الدِّينِ، وَسَلَامٌ عَلَى الْمُرْسَلِينَ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

تَمَّتْ

ترجمة الشيخ العلامة إبراهيم المارغني

بقلم الشيخ محمد الشاذلي النيفر^(١)

إن خير ما يتنافس فيه المتنافسون، وأفضل ما يقف عليه الواقفون: ترجمة عالم جليل أو مصلح خطير أو مفكر شهير؛ إذ سيرتهم مثال للاقتداء ونبراس للاهتداء، والعالم - مهما كان - جديرٌ بالاعتبار وحقيق بالتخليد.

وإن خير ما نخلفه للأبناء تراجم الأجداد والآباء، يبنون على بنيانهم ويسيروا على منوالهم ويتقدمون بالأمة إلى مستوى راق.

وسنذكر في هذه الصفحات القليلة أعمالاً جليلة لعالم فاضل تعلم وعلم واستفاد وأفاد ودرس وصنف وأجاد، وأفتى المسلمين بما يرضي رب العالمين، رحمه الله رحمة واسعة في جنات ونعيم ومقام كريم في مقعد صدق عند مليك مقتدر.

نَسَبُهُ

هو العلامة النحرير والأستاذ الشهير مفتي الديار التونسية ذو الأخلاق المرضية الشيخ سيدي إبراهيم بن أحمد بن سليمان المارغني، نسبة إلى قبيلة بساحل حامد من أعمال طرابلس الغرب، وظهر من هاته القبيلة الولي سيدي

(١) وردت هذه الترجمة في آخر كتاب بغية المرید لجوهر التوحيد للشيخ المارغني، الطبعة الثانية بتونس، المطبعة التونسية، بلا تاريخ.

عمر بن حجا المارغني دفين الداموس من قرى الساحل بتونس، وحفيده الولي سيدي محمد المارغني دفين الخُمس من مدن طرابلس بزواية تزار وتُقصد قراءةً وضيافةً حتى الآن، وتفرق منها أقوام في بعض الأقاليم والأنحاء من القطر التونسي وغيره.

مَوْلِدُهُ وَتَرْبِيَّتُهُ

ولد بعاصمة المملكة التونسية خلال عام (١٢٧٨هـ) وتربى تربية زكية إسلامية تامة مرضية، يحفُّه القرآن والعلم من كل النواحي، ويكتنِّفه الفضل من كل الجهات، فشبَّ على حب القرآن ورجاله والعلم وأهله، فحفظ القرآن كله وهو ابن أحد عشر عاماً، فصلى به التراويح إماماً، وأعادته في عام لمزيد الرسوخ والثبات، وحافظ عليه وتعبَّد به وعمل به إلى الممات، وأوصى بذلك ولده وذويه وكل من قرأ عليه.

تَعَلُّمُهُ وَمَشَائِخُهُ

أمَّ المعهد الزيتوني كعبة أفريقية فكرع من عذب زلاله، وتغذى بلبان علومه ورجاله، فأخذ من كل علم أنفعه وأحسنه، وجد في طلبه وأتقنه، وأحرز فيه على الإجازات البهية والشهادات العلمية كشهادة التطويح سنة (١٢٩٩هـ) فتلقى هناك سائر العلوم السَّنية المقررة في المعاهد الإسلامية على شيوخ نخص بالذكر منهم:

- شيخ الشيوخ المفتي المالكي الأول العلامة المنعم سيدي عمر بن الشيخ^(١) وهو أخص شيوخه وأكثرهم ملازمة له وقراءة عليه، لا سيما في علوم

(١) هو الشيخ أبو حفص عمر بن الشيخ، جلس للإقراء بجامع الزيتونة سنة (١٢٦٦هـ) =

التفسير والحديث والمنطق .

- ورئيس الفتوى وإمام العربية في وقته العلامة المنعم الشيخ سيدي سالم بوحاجب^(١) .

- ورئيس الفتوى العلامة المنعم سيدي محمود بن الخوجة .

- ورئيس المفتين في عصره العلامة المنعم الشيخ سيدي محمد الطيب النيفر .

- والصالح العلامة المفتي المالكي الشيخ محمد النيفر .

- والعلامة المفتي المالكي الشيخ محمد النجار^(٢) .

= قال تلميذه الشيخ محمد بن عثمان السنوسي في ترجمته: هو آية الله في الذكاء والتحقيق، وله تحصيل زائد في العلوم العقلية وعلى الخصوص علم المنطق وآداب البحث، فقد أدركت جامع الزيتونة وهو الذي يشار إليه فيهما، ومهما تصدى للفهم أتى بالعجب العجاب من التحرير والتدقيق مع حسن الإلقاء وتتبع أمهات المسائل . (مسامرات الظريف بحسن التعريف، ج ٤/ص ٩٦ تحقيق الشيخ الشاذلي النيفر، دار الغرب الإسلامي)

(١) هو الشيخ أبو النجاة سالم بن عمر بوحاجب، ولد سنة (١٢٤٤هـ) ودخل قراءة العلم بجامع الزيتونة سنة (١٢٥٩هـ) وبعد تحصيل العلوم تصدى للتدريس فيه سنة (١٢٦٦هـ). قال تلميذه السنوسي في حقه: آية الله في الذكاء والتحصيل، بلغ إلى رتبة عالية في العلوم وعلى الخصوص المعاني والبيان والنحو والصرف واللغة فإنه إمام جميعها. (مسامرات الظريف، ج ٤/ص ١٠٤)

(٢) هو الشيخ أبو عبدالله محمد بن عثمان النجار، ولد سنة (١٢٥٣هـ) ودخل إلى جامع الزيتونة في طلب العلم سنة (١٢٧٠هـ) وأخذ عن الشيخ عمر بن الشيخ والشيخ سالم بوحاجب وغيرهما، وتصدى للتدريس به سنة (١٢٨٤هـ) قال تلميذه السنوسي: هو عالم محصل متضلع بعلوم شتى، أدرك أكثرها بالمطالعة التي لازمها، يحاضر بالمسائل العلمية كثيراً، مواظب على التدريس، يشتغل جميع اليوم بالدروس المختلفة العلوم والمراتب، محب للبحث في أثناء الدرس محرر فاضل عالي الهمة. (مسامرات الظريف ج ٤/ص ١٢٢)

- والعلامة المفتي الحنفي الشيخ محمود بيرم .
- والعلامة المفتي الحنفي الشيخ محمود بن محمود .
- والعلامة القاضي الحنفي في وقته الشيخ إسماعيل الصفايحي .
- وغيرهم من فطاحل شيوخ ذلك العصر .

وأخذ القراءات والتجويد عن شيخ الإقراء في زمانه العالم التقي المؤلف المدرس الشيخ محمد بن يالوشه، والمدرس الشيخ إبراهيم نور الدين، والمدرس الشيخ الشاذلي الصدام وغيرهم، ولازم الأول - أعني الشيخ ابن يالوشه - حتى تخرج عليه في القراءات السبعية والعشرية، وصاهره فوهب له من ابنته أنجاله الكرام، وصار خليفته في ذلك العلم والمنصب .

تَدْرِيسُهُ وَتَلَامِيذُهُ

أقرأ كتب التوحيد، والقراءات، والفقه، والبلاغة، والعربية، والفرائض، والميقات، وعلوم الرياضة، والأدب. ودرّس من الكتب العلمية العالية تفسير البيضاوي إلى سورة الأعراف، وتفسير ذي الجلالين، وصحيح مسلم حتى أتى على نحو الربع، وجانبا من شرح الزرقاني على الموطأ وعلى خليل، والعضد على مختصر ابن الحاجب، والمغني، والمطول، ومختصره، والمواقف، والقطب على الشمسية، وغير ذلك مما يطول ذكره .

وأخذ عنه الجم الغفير من طلبة العلم من أهالي هذا الإقليم وغيرهم، وأخص بالذكر منهم أعلام وأفذاذ هذا العصر أصحاب الفضيلة:

- الشيخ سيدي محمد الطاهر بن عاشور رئيس الفتوى المالكية الآن .

- وكاهيته المفتي الأول الشيخ عبد العزيز جعيط .
- وكاهية المفتي الثاني الشيخ بلحسن النجار .
- وقاضي الجماعة في زمانه المنعم الشيخ الصادق النيفر .
- وقاضي الحاضرة الآن الشيخ الطيب سياله .
- والمفتي الشيخ محمد العنابي .
- وإمام الجامع الأعظم ونقيب الأشراف الشيخ حمده الشريف .
- والأستاذ الأكبر الشيخ البشير النيفر .
- ونائب شيخ الجامع الشيخ محمد العزيز النيفر .
- ونائبه الثاني الشيخ الشاذلي الجزيري .
- وشيخ الإقراء المنعم الشيخ حسن السناوني .
- وشيخ الإقراء الآن الشيخ محمد جديد .
- والمدرس التحرير المنعم الشيخ عثمان بن خوجة .
- والمدرس الجليل الشيخ محمد الزغواني .
- والمدرس الشيخ عبد السلام التونسي .
- والمدرس الشيخ أحمد العياري .
- والمدرس الشيخ مختار المؤدب .
- وابن المترجم العالم النبيل الفاضل المدرس شيخنا سيدي عبد الواحد المارغني .

- وأقرباؤه المدرس الشيخ حموده بن يحيى .
- والمتطوع الشيخ الطيب السبعي .
- والمتطوع الشيخ صالح الكسراوي .
- وغيرهم ممن لا يحصى عددا .

مؤلفاته

جمع رحمه الله بين التدريس والتصنيف حرصا على إيصال النفع ودوامه، فقد ترك مؤلفات قيمة حافلة تدل على سمو مكانته العلمية وسعة اطلاعه وتوثقه من نفسه في التحرير وسلاسة العبارة ولطف الإشارة والإيجاز المناسب وتخير القول المرجح الصائب، خالية من الإغلاق شأن من يكتب لنفع الطالبين ولا يريد إلا وجه رب العالمين .

ولذا نفع الله بكتبه بعد مماته كما نفع بها وبدروسه ونصائحه وفتاواه في حياته، وتلقاها الناس بالرحب والقبول جيلا بعد جيل، حتى إن مشيخة الجامع الأعظم وفروعه قررت منها للدراسة رسميا بالمعهد الزيتوني وفروعه مؤلفات خمسة طبعت كلها:

- فمنها في فني القراءة والرسم العثماني شرح النجوم الطوالع على الدرر اللوامع في مقرا نافع، طبع مرتين عام (١٣٢٢هـ) و عام (١٣٥٤ هـ).
- وشرح دليل الحيران على مورد الظمآن في رسم القرآن، طبع سنة (١٣٢٥هـ). ومعه شرح لطيف يسمى تنبيه الخلان على الإعلان بتكميل مورد الظمآن في رسم باقي السبعة الأعيان، قرر للمرتبة العليا في العلم المذكور

علم التجويد والقراءات، كما قرر الأولان للمرتبة المتوسطة فيه.

ومنها في فن التوحيد ثلاثة شروح:

- شرح الشذرات الذهبية على العقائد الشرنوبية، طبع مرتين سنة (١٣٤١هـ) وسنة (١٣٥٠هـ) والآن تحت الطبع^(١).

- وشرح طالع البشرى على العقيدة الصغرى، طبع مرتين عام (١٣٤٢هـ) وعام (١٣٤٨هـ)^(٢).

- وعام (١٣٥٧هـ) هذه الطبعة المباركة وهي حاشية بمنزلة الشرح لكونها على المتن كحاشية الشيخ إبراهيم البيجوري المتوفى سنة (١٢٧٦هـ) على الجوهرة، ومنها اختصرت هاته الحاشية^(٣) كما صرح به مؤلفها في الديباجة، ففاقت أصلها بالإيجاز وبديع الصنع والتهذيب وانتقاء الأهم من ذلك بتصرف وزيادة لائقين وترتيب.

وقد قررت الثلاثة للمرتبة الأخيرة في سائر العلوم على هذا الترتيب: الأول للسنة الأولى، والثاني للسنة الثانية، والثالث للسنة الثالثة.

وله رسائل لطيفة طبع بعضها بهامش كتابه النجوم الطوالع بعد أن طبعت رسالة منها بمصر القاهرة في تأليف مصري أيد مؤلفه صدق قوله بها وبرسائل أخرى لغيره وذلك عام (١٣٤٥هـ).

(١) وجملة الطبقات القديمة للشذرات خمسة، وآخرها كان سنة (١٣٧٢هـ/١٩٥٣م) وقد وفق الله تعالى لنشر السادسة ضمن سلسلة إحياء التراث الزيتونة (١) آخر عام ٢٠١١م بتونس.
(٢) وجملة طبعته القديمة أربعة كما أشرنا في المقدمة، وهذه الخامسة بتوفيق الله تعالى.
(٣) وهي المسماة «بغية المرید لجوهرة التوحيد»، تاريخ الطبعة الأولى (١٣٤٤هـ) والثانية (١٣٥٧هـ)

وله نظم في جهات العصوبة السبع شرحه تلميذه الشيخ محمد المكني، وبعض شروح أخرى لم تمثل للطباعة، منها شرحه على رسالة الوضع، وشرحه على البيقونية، وله مؤلفات أخرى لم تكمل منها حاشية على شرح ابن القاصح على الشاطبية، وشرح على الوسطى^(١)، وشرح على المرشد المعين، ومصنف في القراءات العشر على نسق غيث النفع^(٢) أوجز منه وأوضح، فياحبذا لو تكمل وتُطبع ليتنفع بها كما انتفع بإخوانها.

وَظَائِفُهُ

تقلب مترجماً في عدة وظائف سامية، فدل ذلك على مكانة علمية وأهلية ولياقة لما يتولاه مما أبقى له ذكراً حسناً في جميع وظائفه التي قام بواجبها الديني والأدبي حتى نال به كل ذي حق حقه علماً وإفتاءً وحكماً وغيرها، وقد نال جميعها بعز نفس وعلو همة، ولم يتخذ وسيلة لنيل شيء منها، بل طلبته من غير أن يطلبها.

تقلد أولاً خطة العدالة والإشهاد عموماً بالحاضرة في أوائل هذا القرن، ثم سمي عدلاً بجمعية الأوقاف سنة (١٣٠٧هـ) وفي هذه السنة عرض عليه العادل قاضي القضاة في زمانه العلامة الإمام المنعم الشيخ سيدي محمد الطاهر النيفر خطة القضاء ببعض الآفاق فامتنع مؤثراً بقاءه للاستفادة والإفادة والاستكمال على القضاء ومتاعبه وأخطاره، وقد حماه الله تعالى وصرف عنه القضاء ومنحه الرضا وعوّضه بما هو خير منه مما سيذكر.

(١) وهي العقيدة الوسطى للإمام محمد بن يوسف السنوسي.

(٢) وهو للإمام أبي الحسن علي النوري الصفاقسي الشهير.

ولا زال مع ذلك يتعاطى القراءة والإقراء بالجامع الأعظم وخارجه حتى ولي مدرسا به من الرتبة الثانية في علم التجويد والقراءات سنة (١٣١٢هـ). وفي السنة نفسها انتظم في سلك مدرّسي المدرسة العصفورية، ولم يلبث طويلا حتى أسند إليه مشيخة الإقراء بالإيالة التونسية فولي مدرسا من الرتبة الأولى بالجامع الأعظم عام (١٣١٤هـ) جامعاً في تعليمه بين علم التجويد والقراءة وسائر العلوم السنية.

كما ولي عضوا نائبا بالمجلس المختلط العقاري عام (١٣٢٦هـ) وعضوا رسميا به عام (١٣٣٢هـ) بعد إلحاح وشبه إجبار.

ثم إنه لا زال ينفع العباد والبلاد حتى ارتقى وقلد خطة الإفتاء المالكي للمحكمة الشرعية بالعاصمة عام (١٣٣٧هـ) وبعد نحو العام أبدل تدريسه في الإقراء بتدريس سائر العلوم، وتولى أيضا رئاسة لجنة امتحان الإعفاء من الجندية بسراية المملكة والتدريس بجامع صاحب الطابع والتدريس بالمكتب الحسيني بمدرسة الجامع الجديد.

أَخْلَاقُهُ

كان رحمه الله مثال المروءة والتقى والوراعة والعفاف والأناة والتواضع والحلم، يؤذَى فلا يؤذِي، يعفو عن ظلمه، ويصِلُ من قطعه، ويبدأ من لقيه بالسلام، ويستصغر نفسه قهراً لها وتربيةً، ويقر بذنبه وعيبه وإن لم يتصف بذلك، وطالما يتمثل بقول الشاعر:

يَظُنُّ النَّاسُ بِي خَيْرًا وَإِنِّي لَشَرُّ النَّاسِ إِنْ لَمْ تَعْفُ عَنِّي

وكان هينا لينا هشا بشا غيوراً، لا يرى إلا ذاكراً، يذب على الدين وأهله، لا سيما طلبة العلم، ناصرأ لهم ومحباً، لا يفرق بين أحد منهم، فلا يقدّم البلدي ولا الغني ولا الوجيه على من سواهم، ويستر عليهم وعلى سائر المسلمين، ويقول قول القرآن: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الروم: ٤٧].

وكان يرى النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مناماً، فقد حكى لنا ابنه أستاذنا المذكور^(١) عنه أنه رأى رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وصاحبيه أبا بكر وعمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا، ونال شرب اللبن من سُؤْرِهِم الشهِيّ، ونال ما نال من القرب والكرامة.

كما حكى أنه قصد الفال الحسن من القرآن لوالده المترجم يوم نودي لخطة الإفتاء أخذاً بقول من يجيزه، فلاح له آية الأعراف: ﴿يَمُوسَىٰ إِنِّي أَصْطَفَيْتُكَ عَلَى النَّاسِ بِرِسَالَتِي وَبِكَلِمِي فَخُذْ مَا آتَيْتُكَ وَكُن مِنَ الشَّاكِرِينَ﴾ [الأعراف: ١٤٤]، قال: فعند ذلك تمثلت له بقول الشاعر:

جَاءَ الْخِلَافَةَ أَوْ كَانَتْ لَهُ قَدْرًا كَمَا أَتَى رَبَّهُ مُوسَى عَلَى قَدَرٍ

وَفَاتُهُ وَمَدْفَنُهُ

استأثر الله به صبيحة يوم الأربعاء الثالث من ثاني الربيعين عام (١٣٤٩هـ) ودفن صبيحة يوم الخميس بعده بمقبرة الجلّاز حذو أسلافه الكرام جوار شيخه سيدي سالم بوحاجب، وحضر جنازته كل الطبقات من الخاصة والعامّة، وصلى عليه صديقه وقرينه علما وإفتاءً صاحب الفضيلة شيخ الإسلام المنعم سيدي أحمد بيرم، وتولى لحده تلميذاه نقيب الأشراف وإمام الجامع

(١) وهو الشيخ عبد الواحد المارغني رحمه الله

الأعظم الشيخ حمده الشريف، وشيخ المقارئ العلامة المؤلف المنعم الشيخ حسن السناوني، بؤاه الله تعالى غرف الجنان ووسعه بالرحمة والرضوان.

رثاؤه

لم يتسن لنا الوقوف على كل ما قيل في رثاء هذا العالم الجليل سوى قصيدتين إحداهما لشيخ الأدباء العالم المتطوع سيدي العربي الكبادي، ونقشت على رسمه ونصها:

قَبْرٌ بَتْرَبْتِهِ الْعَفَافُ مُقِيمٌ	وَبِأَفْقِهِ طَيْرُ الْجَلَالِ يَحُومُ
قَدْ ضَمَّ عَالِمٌ تُونِسَ وَسِرَاجَهَا	حَيْثُ الظَّلَامُ مِنَ الضَّلَالِ يَهِيمُ
مَنْ عَاشَ مِنْ بَعْدِ المَمَاتِ بِذِكْرِهِ	وَالذِّكْرُ عَيْشٌ لِلرَّجَالِ عَظِيمُ
قَبْرٌ تَضَمَّنَ جِسْمَ إِبْرَاهِيمَ مَنْ	أَثَارُهُ لِلْعَالَمِينَ نُجُومُ
قَدْ كَانَ تِمثالَ المُرُوءَةِ وَالتَّقَى	فَإِنَّهُ لِلصَّالِحَاتِ زَعِيمُ
مَا كَانَ مَارِغِينَا إِلَّا امْرِئاً	ظَهَرَتْ بِهِ لِلْعَالَمِينَ عُلُومُ
فَقَضَى الإِلَهُ بِأَنْ يُفَارِقَنَا وَلَمْ	تَبْرَأْ مِنَ الشَّعْبِ الكَلِيمِ كُلوْمُ
يَا وَاقِفاً بِضَرِيحِهِ فَمُ نَاطِراً	كَيْفَ السَّعَادَةُ وَالْعِظَامُ رَمِيمُ
وَاسْأَلْ مِنَ الرَّحْمَانِ أَشْرَفَ رَحْمَةٍ	لِضَرِيحِهِ تَبْقَى لَهُ وَتَدُومُ
وَانظُرْ بِعَيْنِ الصِّدْقِ قَوْلَ مُورِّخٍ	حَقّاً لِيُقَرَّرَ مَاتَ إِبْرَاهِيمُ

والأخرى من نظم العلامة المدرس الشيخ الناصر الصدام، وهي طويلة

الذليل ومنها قوله:

رَاسِخٌ ذُو تَوَاضِعٍ وَأَنَاةٍ هَيِّنٌ لَيِّنٌ سِرِّيٌّ^(١) كَرِيمٌ
لَمْ يُعَيِّرْهُ عَنِ حَمِيدِ خِصَالٍ مَنْصِبٌ شَامِحٌ وَحَظٌّ عَظِيمٌ

رُؤْيَاةٌ

حدثني شبل مترجمنا أستاذنا سيدي عبد الواحد المارغني أنه رِيء والده
مناماً بعد وفاته رؤى سارة مبشرة، منها أنه رِيء يكتب أوائل سورة «قد أفلح
المؤمنون» إلى قوله: ﴿أُولَئِكَ هُمُ الْوَارِثُونَ﴾^(١) الَّذِينَ يَرِثُونَ الْفِرْدَوْسَ هُمْ
فِيهَا خَالِدُونَ ﴿المؤمنون: ١٠ - ١١﴾، ثم ختم كتابته بقوله جل وعلا: ﴿وَمَا يَكُمُ
مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ﴾ [النحل: ٥٣] وأطال باء ﴿بِكُمْ﴾ كباء البسمة وضمها،
فقال الرائي له: أقرئ هكذا؟ قال: نعم! قراءة المقربين وعباد الله المخلصين.

ورِيء أنه يتلو قول الله تعالى: ﴿قَالُوا إِنَّا كُنَّا قَبْلُ فِي أَهْلِنَا مُشْفِقِينَ﴾
[الطور: ٢٦] إلى قوله: ﴿الْبُرِّ الرَّجِيمِ﴾ [الطور: ٢٨].

ورِيء أنه يقرئ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُم مِّنَّا الْحُسْنَىٰ أُولَئِكَ عَنْهَا
مُبْعَدُونَ﴾ [الأنبياء: ١٠١] إلى آخر السورة، و﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ
وَأَخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ لَآيَاتٍ لِّأُولِي الْأَلْبَابِ﴾ [آل عمران: ١٩٠] إلى قوله:
﴿لَا تُكْفِرَنَّ عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ وَلَا تَدْخُلْنَهُمْ جَنَّتِ بَحْرِي مِّن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ ثَوَابًا
مِّن عِنْدِ اللَّهِ وَاللَّهُ عِنْدَهُ حُسْنُ الثَّوَابِ﴾ [آل عمران: ١٩٥].

من فقير ربه محمد الشاذلي النيضر

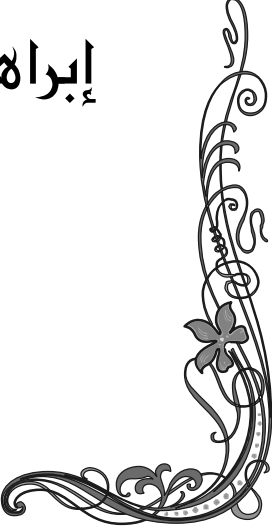
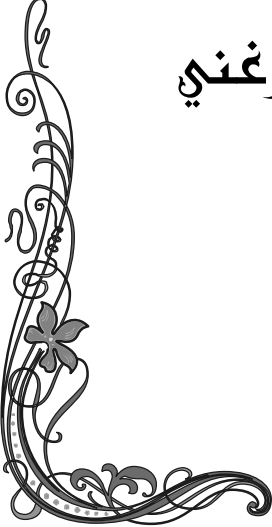
(١) السَّرِّيُّ: هُوَ الرَّجُلُ الَّذِي يَصْنَعُ الْأَشْيَاءَ سِرًّا.



طَالِعُ الْبُشْرَى

عَلَى الْعَقِيدَةِ الصُّغْرَى

تأليف الشيخ العلامة المُقْرَى
إبراهيم بن أحمد المارغني
الزيتوني المالكي
(ت ١٣٤٩هـ)



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الْحَمْدُ لِلَّهِ الْقَدِيمِ بِلَا بَدَايَةَ، الْبَاقِي بِلَا نِهَايَةَ، الْغَنِيِّ عَنْ كُلِّ مَا سِوَاهُ، الْمُنَزَّهَ عَنِ الْأَمْثَالِ وَالْأَشْبَاهِ، الْوَاحِدِ فِي الذَّاتِ وَالصِّفَاتِ وَالْأَفْعَالِ، الْعَالِمَ بِكُلِّ وَاجِبٍ وَجَائِزٍ وَمُحَالٍ، الْمُرِيدِ لِجَمِيعِ الْكَائِنَاتِ، الْقَادِرِ عَلَى جَمِيعِ الْمُمَكِّنَاتِ، الْحَيِّ الْمُحِيطِ سَمْعُهُ وَبَصَرُهُ بِكُلِّ مَوْجُودٍ، الْمُتَكَلِّمِ بِكَلَامٍ لَا يُشْبَهُ كَلَامَنَا الْمَعْهُودَ.

وَالصَّلَاةَ وَالسَّلَامَ عَلَى أَفْضَلِ الْأَنْبِيَاءِ وَالْمُرْسَلِينَ، سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ الْمُؤَيَّدِ بِالْمُعْجَزَاتِ الْبَاهِرَاتِ وَسَوَاطِعِ الْبَرَاهِينِ، وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ وَالتَّابِعِينَ.

أَمَّا بَعْدُ، فَيَقُولُ الْفَقِيرُ إِلَى رَبِّهِ الْغَنِيِّ، عَبْدُهُ إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَحْمَدَ الْمَارِغِنِيِّ، سَدَّدَ اللَّهُ أَعْمَالَهُ، وَبَلَّغَهُ فِي الدَّارَيْنِ آمَالَهُ: إِنَّ أَهَمَّ مَا يَتَوَجَّهُ إِلَيْهِ اللَّيْبُ وَيَجْتَهِدُ فِي تَحْصِيلِهِ كُلِّ اجْتِهَادِ الْعِلْمِ الَّذِي يُنْجِيهِ - بِفَضْلِ اللَّهِ - مِنَ الْعَذَابِ الْمُرْتَبِّ عَلَى الْكُفْرِ وَسُوءِ الْاِعْتِقَادِ، وَذَلِكَ هُوَ عِلْمُ عَقَائِدِ الْإِيمَانِ الَّتِي قَالَ بِهَا أَهْلُ السُّنَّةِ وَأَقَامُوا عَلَيْهَا الْبَرَاهِينِ.

وَمِنْ أَجَلِّ وَأَنْفَعِ مَا صُنِّفَ فِيهِ الْعَقِيدَةُ السَّنُوسِيَّةُ الشَّهِيرَةُ بِـ«أَمِّ الْبَرَاهِينِ» وَبِـ«الصُّغْرَى» الْمُحْتَوِيَّةُ مَعَ صِغَرِ جِزْمِهَا عَلَى زُبْدَةِ مَا فِي كُتُبِ التَّوْحِيدِ

الكُبْرَى، بَلْ قَدْ زَادَتْ عَلَيْهَا بِفَرَائِدِ فَوَائِدِهِ كَشْرَحِ كَلِمَتِي الْإِسْلَامِ وَبَيَانِ أَنَّهُ
يُنْدَرِجُ فِي مَعْنَاهُمَا جَمِيعِ الْعَقَائِدِ.

وَقَدْ شَرَحَهَا مُصَنِّفُهَا الْإِمَامُ الْعَارِفُ بِاللَّهِ تَعَالَى سَيِّدِي مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ
بْنِ يُوسُفَ السَّنُوسِيِّ الْحَسَنِيِّ الَّذِي تَشَهُدُ لَهُ تَأْلِيفُهُ بِتَبْحُرِهِ فِي الْعُلُومِ - سَيِّمًا فِي
عِلْمِ التَّوْحِيدِ السُّنِّيِّ - شَرْحًا حَسَنًا مُفِيدًا وَنَافِعًا، وَلِغَطَاءِ مَا انْتَبَهَمَ مِنْهَا كَاشِفًا
وَرَافِعًا، غَيْرَ أَنَّ فِيهِ مَبَاحِثَ لَا تَخْلُو مِنْ تَطْوِيلٍ وَتَعْقِيدٍ، كَمَبْحَثِ التَّقْلِيدِ فِي
الْعَقَائِدِ وَمَبْحَثِ إِعْرَابِ كَلِمَةِ التَّوْحِيدِ، فَلِذَلِكَ اسْتَصْعَبَهُ كَثِيرٌ مِنَ الطَّلَبَةِ،
وَرَعِبُوا فِي شَرْحِ وَسَطِ خَالٍ عَنِ التَّعْقِيدِ وَبَعْضُهُمْ مَنِّي طَلَبَهُ، فَأَجَبْتُهُ إِلَى مَطْلُوبِهِ
وَبَادَرْتُ بِإِنْجَازِ مَرْغُوبِهِ، فَشَرَحْتُهَا شَرْحًا لَيْسَ بِالطَّوِيلِ الْمُمَلِّ وَلَا بِالْمُخْتَصِرِ
الْمُخَلِّ، مَمْرُوجًا بِهَا سَهْلَ الْعِبَارَاتِ، مُوَضَّحًا لِمَا خَفِيَ مِنْهَا وَمُسْتَمِلًا عَلَى
تَنْبِيهَاتٍ، مُفْتَصِّرًا فِيهِ عَلَى عَقَائِدِ أَهْلِ السُّنَّةِ، سِوَى مَوَاضِعَ قَلِيلَةٍ اقْتَضَى فِيهَا
الْحَالُ التَّعَرُّضَ إِلَى بَيَانِ قَوْلٍ مِنْ خَالَفَهُنَّ.

وَلَمَّا طَلَعَ فِي سَمَاءِ التَّأْلِيفِ مُبَشِّرًا لِطَالِبِيهِ بِتَمَامِهِ عَلَى نَحْوِ مَا رَعِبُوا فِيهِ،
سَمَّيْتُهُ «طَالِعَ الْبُشْرَى عَلَى الْعَقِيدَةِ الصُّغْرَى» رَاجِيًا مِنَ اللَّهِ تَعَالَى أَنْ يَجْعَلَهُ مِنْ
الْعَمَلِ الصَّالِحِ الْمَقْبُولِ، وَأَنْ يَنْفَعَ بِهِ كَمَا نَفَعَ بِأَصْلِهِ فَإِنَّهُ جَلٌّ وَعَزٌّ أَكْرَمُ
مَسْئُولٍ.

قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَنَفَعْنَا بِهِ: (بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ، الْحَمْدُ لِلَّهِ) ابْتِدَاءً
الْعَقِيدَةَ بِالْبِسْمَلَةِ ثُمَّ بِالْحَمْدَلَةِ اقْتِدَاءً بِالْقُرْآنِ الْعَظِيمِ، وَعَمَلًا بِمَا اقْتَضَاهُ
حَدِيثَاهُمَا الْمَشْهُورَانِ مِنْ طَلَبِ الْإِبْتِدَاءِ بِهِمَا فِي كُلِّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ، أَيْ صَاحِبِ

حَالٍ يُهْتَمُّ بِهِ شَرْعاً كَالْتَأْلِيفِ، وَإِشَارَةً إِلَى أَنَّهُ لَا تَعَارُضَ بَيْنَ حَدِيثَيْهِمَا لِأَنَّ
الْإِبْتِدَاءَ نَوْعَانِ؛ حَقِيقِيٌّ: وَهُوَ الْإِبْتِدَاءُ بِمَا تَقَدَّمَ عَلَى الْمَقْصُودِ بِالذَّاتِ وَلَمْ
يَسْبِقْهُ شَيْءٌ. وَإِضَافِيٌّ: وَهُوَ الْإِبْتِدَاءُ بِمَا تَقَدَّمَ عَلَى الْمَقْصُودِ بِالذَّاتِ وَإِنْ سَبِقَهُ
شَيْءٌ.

فَحَمَلَ الْإِبْتِدَاءَ بِالْبِسْمَلَةِ عَلَى الْحَقِيقِيِّ، وَبِالْحَمْدَلَةِ عَلَى الْإِضَافِيِّ، وَلَمْ
يَعْكِسْ لِمُوَافَقَةِ الْقُرْآنِ، وَلِأَنَّ حَدِيثَ الْبِسْمَلَةِ أَقْوَى مِنْ حَدِيثِ الْحَمْدَلَةِ،
وَلِلْاجْتِمَاعِ الْفِعْلِيِّ فَإِنَّ الْعُلَمَاءَ أَجْمَعُوا عَلَى تَقْدِيمِ الْبِسْمَلَةِ.

وَالْحَمْدُ: هُوَ الثَّنَاءُ بِالْكَلامِ لِأَجْلِ جَمِيلِ اخْتِيَارِيٍّ عَلَى جِهَةِ التَّعْظِيمِ،
سَوَاءً كَانَ فِي مُقَابَلَةِ نِعْمَةٍ أَمْ لَا.

وَمَعْنَى الثَّنَاءِ: الْإِثْنَانُ بِمَا يَدُلُّ عَلَى اتِّصَافِ الْمَحْمُودِ بِالصِّفَةِ الْجَمِيلَةِ،
فَإِذَا أَكْرَمَكَ زَيْدٌ فَقُلْتَ: «زَيْدٌ كَرِيمٌ» فَقَدْ حَمِدْتَهُ لِأَنَّكَ أَثْنَيْتَ عَلَيْهِ بِالْكَلامِ الَّذِي
هُوَ قَوْلُكَ: «زَيْدٌ كَرِيمٌ» لِأَجْلِ جَمِيلِ اخْتِيَارِيٍّ وَهُوَ الْإِكْرَامُ، وَقَصْدُكَ بِالثَّنَاءِ
عَلَيْهِ تَعْظِيمُهُ، لَا السُّخْرِيَّةَ وَالاسْتِهْزَاءَ بِهِ.

وَهَذَا الثَّنَاءُ فِي مُقَابَلَةِ نِعْمَةٍ وَهِيَ الْإِكْرَامُ، وَقَدْ يَكُونُ الثَّنَاءُ لَا فِي مُقَابَلَةِ
نِعْمَةٍ كَمَا إِذَا رَأَيْتَ زَيْدًا مُوَظَبًا عَلَى قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ فَقُلْتَ: «زَيْدٌ رَجُلٌ صَالِحٌ».

وَقَيْدُنَا الْجَمِيلِ بِالْإِخْتِيَارِيِّ - وَهُوَ مَا كَانَ عَنِ اخْتِيَارٍ وَإِرَادَةٍ - لِيُخْرِجَ
الْجَمِيلَ الْغَيْرَ الْإِخْتِيَارِيِّ، فَإِنَّ الثَّنَاءَ بِالْكَلامِ لِأَجْلِهِ يُسَمَّى مَدْحًا لَا حَمْدًا، وَلِذَا
يُقَالُ: «مَدَحْتُ زَيْدًا عَلَى حُسْنِ وَجْهِهِ»، وَلَا يُقَالُ: حَمِدْتُهُ.

وَلَمَّا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هُوَ الْوَاسِطَةُ فِي كُلِّ نِعْمَةٍ وَصَلَتْ إِلَيْنَا

مِنَ اللَّهِ تَعَالَى، ذَكَرَ الْمُصَنِّفُ الصَّلَاةَ وَالسَّلَامَ عَلَيْهِ إِثْرَ حَمْدِ اللَّهِ فَقَالَ:
 (وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ) كَائِنَانِ (عَلَى رَسُولِ اللَّهِ) سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.
 وَإِنَّمَا لَمْ يُسَمِّهِ الْمُصَنِّفُ لِأَنَّ لَفْظَ «رَسُولِ اللَّهِ» غَلَبَ فِيهِ حَتَّى صَارَ لَا
 يُطْلَقُ عَلَى غَيْرِهِ مِنَ الرُّسُلِ إِلَّا مَعَ ذِكْرِهِ أَوْ مَعَ قَرِينَةٍ.
 وَمَعْنَى صَلَاةِ اللَّهِ عَلَى رَسُولِهِ: رَحْمَتُهُ سُبْحَانَهُ الْمَقْرُونَةُ بِالتَّعْظِيمِ.
 وَمَعْنَى سَلَامِ اللَّهِ عَلَى رَسُولِهِ: تَحِيَّتُهُ تَعَالَى اللَّائِقَةُ بِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، كَمَا
 يُحِبِّي بَعْضُنَا بَعْضًا بِقَوْلِنَا: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ.

أقسام الحكم العقلي وحدودها

اعْلَمْ أَنَّ أَوَّلَ الْمَقْصُودِ بِالذَّاتِ مِنْ هَذِهِ الْعَقِيدَةِ هُوَ قَوْلُ الْمُصَنِّفِ:
 «وَيَجِبُ عَلَى كُلِّ مُكَلَّفٍ» إِلَى آخِرِهِ، وَأَمَّا مَا قَبْلَهُ وَبَعْدَ الْخُطْبَةِ فَهُوَ مُقَدِّمَةٌ (١)

(١) من المقدمات الضرورية في علم العقائد معرفة الأحكام العقلية وهي الوجوب والاستحالة والجواز لأن المقصود من هذا العلم إثبات ما يجب والتنزيه عما يستحيل ومعرفة ما يجوز في حق الله ﷻ وفي حق رسله عليهم الصلاة والسلام، والحكم بهذه الأمور فرع تصور حقائقها، فدعت الحاجة إلى تقديم الكلام في تعريف حقائقها. قال الإمام السنوسي: لا شك أن تصور هذه الأحكام الثلاثة ومعرفة حقائقها من مبادئ علم أصول الدين؛ إذ عرض الناظر فيه منحصر في هذه الثلاثة بأن يثبت شيئاً أو ينفيه، أو يثبت ما يتفرع عن ذلك الشيء أو ينفيه، فمن لم يعرف حقائق هذه الأحكام الثلاثة لم يفهم ما أُثبت منها في هذا العلم ولا ما نفي. وإدراك هذه الأحكام الثلاثة هو العقل الذي هو مبدأ النظر، فمن لم يدركها فليس بعاقل ولا يتأتى منه نظرٌ ولا استدلال صحيح أصلاً، ومن فسّر العقل بأنه غريزة يتأتى بها إدراك المعقولات، فإدراك تلك الثلاثة لازم لهذه الغريزة وإلا لم يتأتى بها إدراك لمعقول. (شرح العقيدة الوسطى، ص ٢٢)

ذَكَرَهَا قَبْلَ الْمَقْصُودِ بِالذَّاتِ لِإِزْتِهَاطِ لَهَا بِهَا وَإِنْتِفَاعِ بِهَا فِيهِ، فَقَالَ:

(اعْلَمْ) أَيُّهَا النَّاطِرُ فِي هَذِهِ الْعَقِيدَةِ (أَنَّ الْحُكْمَ) مُطْلَقًا هُوَ إِثْبَاتُ أَمْرٍ
لِأَمْرٍ، أَوْ نَفْيُ أَمْرٍ عَنْ أَمْرٍ، فَالْإِثْبَاتُ كَمَا فِي قَوْلِكَ: «زَيْدٌ قَائِمٌ»، وَ«الْقُدْرَةُ
وَاجِبَةٌ لِلَّهِ»، وَالنَّفْيُ كَمَا فِي قَوْلِكَ: «زَيْدٌ لَيْسَ بِقَائِمٍ»، وَ«شَرِيكُ اللَّهِ تَعَالَى
لَيْسَ بِمَوْجُودٍ».

وَيَنْفَسِمُ إِلَى عَقْلِيٍّ وَشَّرْعِيٍّ وَعَادِيٍّ، فَالْأَوَّلُ أَعْنِي الْحُكْمَ (العَقْلِيَّ) هُوَ
إِثْبَاتُ أَمْرٍ لِأَمْرٍ أَوْ نَفْيُ أَمْرٍ عَنْ أَمْرٍ مِنْ غَيْرِ تَوَقُّفٍ عَلَى تَكَرُّرٍ وَلَا وَضْعٍ وَاضِعٍ،
أَيَّ جَعَلَ جَاعِلٍ.

فَخَرَجَ بِقَوْلِنَا: «مِنْ غَيْرِ تَوَقُّفٍ عَلَى تَكَرُّرٍ» الْحُكْمَ الْعَادِيَّ وَهُوَ الَّذِي
عُرِفَ مِنَ الْعَادَةِ، فَإِنَّ الْإِثْبَاتَ فِيهِ وَالنَّفْيَ إِنَّمَا عُرِفَا وَحُكِمَ بِهِمَا بِوَاسِطَةِ التَّكَرُّرِ
وَالتَّجْرِبَةِ، كَقَوْلِنَا: «أَكُلْ هَذَا الطَّعَامَ يُسَخِّنُ الْبَدَنَ، وَأَكُلْ هَذَا الطَّعَامَ الْآخِرَ يُبْرِدُهُ».

وَخَرَجَ بِقَوْلِنَا: «وَلَا وَضْعٍ وَاضِعٍ» الْحُكْمَ الشَّرْعِيَّ وَهُوَ الَّذِي عُرِفَ مِنْ
الشَّرْعِ، فَإِنَّ الْإِثْبَاتَ فِيهِ وَالنَّفْيَ إِنَّمَا عُرِفَا وَحُكِمَ بِهِمَا بِوَاسِطَةِ وَضْعِ الشَّرْعِ
لَهُمَا، كَقَوْلِنَا: «الصَّلَوَاتُ الْخَمْسُ وَاجِبَةٌ»، وَ«صَوْمُ عَاشُورَاءَ لَيْسَ بِوَاجِبٍ».

فَمِثَالُ الْإِثْبَاتِ فِي الْحُكْمِ الْعَقْلِيِّ قَوْلِنَا: «كُلُّ مَوْجُودٍ إِذَا قَدِيمٌ وَإِذَا
حَادِثٌ»، فَالْحُكْمُ بِثَبُوتِ أَحَدِ الْأَمْرَيْنِ لِكُلِّ مَوْجُودٍ يَعْرِفُهُ الْعَقْلُ بِلَا وَاسِطَةٍ
تَكَرُّرٍ وَتَجْرِبَةٍ وَلَا وَاسِطَةٍ وَضْعِ الشَّرْعِ.

وَمِثَالُ النَّفْيِ فِي الْحُكْمِ الْعَقْلِيِّ قَوْلِنَا: «كُلُّ مَوْجُودٍ لَا يَخْلُو عَنِ الْقَدَمِ
وَالْحُدُوثِ».

وَلَمْ يَذْكُرِ الْمُصَنِّفُ الْحُكْمَ الشَّرْعِيَّ^(١) وَلَا الْحُكْمَ الْعَادِيَّ، بَلِ اقْتَصَرَ عَلَى الْحُكْمِ الْعَقْلِيِّ لِأَنَّ الْأَدِلَّةَ الَّتِي سَيَذْكُرُهَا لِلصِّفَاتِ غَالِبُهَا عَقْلِيٌّ.

وَإِذَا عَلِمْتَ الْحُكْمَ الْعَقْلِيَّ فَاعْلَمْ أَنَّهُ (يُنْحَصِرُ فِي ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ:

* (الْوَجُوبُ): وَهُوَ أَنْ لَا يَتَصَوَّرَ فِي الْعَقْلِ عَدَمَ الشَّيْءِ.

* (وَالِاسْتِحَالَةُ): وَهِيَ أَنْ لَا يَتَصَوَّرَ فِي الْعَقْلِ وُجُودَ الشَّيْءِ.

* (وَالجَوَازُ) وَيُرَادُفُهُ الإِمْكَانُ: وَهُوَ أَنْ يَصِحَّ فِي الْعَقْلِ وُجُودُ الشَّيْءِ

وَعَدَمُهُ.

وَوَجْهُ الانْحِصَارِ فِي الثَّلَاثَةِ أَنَّ كُلَّ مَا يَحْكُمُ بِهِ الْعَقْلُ إِمَّا أَنْ يَقْبَلَ الثُّبُوتَ دُونَ الْإِنْتِفَاءِ، وَإِمَّا أَنْ يَقْبَلَ الْإِنْتِفَاءَ دُونَ الثُّبُوتِ، وَإِمَّا أَنْ يَقْبَلَهُمَا، الْأَوَّلُ الْوَجُوبُ، وَالثَّانِي الْإِسْتِحَالَةُ، وَالثَّلَاثُ الْجَوَازُ.

(فَالْوَجِبُ) الْعَقْلِيُّ: (مَا) أَيُّ شَيْءٍ (لَا يَتَصَوَّرُ فِي الْعَقْلِ عَدَمَهُ) أَيُّ

إِنْتِفَاؤُهُ، كَذَاتِ اللَّهِ تَعَالَى.

(وَالْمُسْتَحِيلُ) الْعَقْلِيُّ: (مَا) أَيُّ شَيْءٍ (لَا يَتَصَوَّرُ فِي الْعَقْلِ وُجُودَهُ) أَيُّ

(١) وهو كما عرّفه الإمام السنوسي: خطابُ الله تعالى المتعلّق بأفعال المكلّفين بالطلب أو الإباحة أو الوضع لهما. ويدخل في الطلب: الإيجاب، والندب، والتحريم، والكراهة، فالإيجاب: طلبُ الفعل طلباً جازماً كالإيمان بالله ورسوله وكقواعد الإسلام، والندب: طلبُ الفعل طلباً غير جازم كصلاة الفجر ونحوها، والتحريم: طلبُ الكفّ عن الفعل طلباً جازماً كشرب الخمر والزنى ونحوهما، والكراهة: طلبُ الكفّ عن الفعل طلباً غير جازم كالقراءة في الركوع والسجود مثلاً. (راجع تفصيل ذلك في شرح المقدمات، ص ٥٥ - ٦٠).

ثُبُوتُهُ، كَشْرِيكِ اللَّهِ تَعَالَى .

وَالْأَظْهَرُ فَتَحُ الْيَاءِ مِنْ «لَا يَتَّصَرُّ» عَلَى بِنَائِهِ لِلْفَاعِلِ مِنْ «تَصَوَّرَ»
اللَّازِمِ، يُقَالُ: تَصَوَّرَ الشَّيْءَ: أَمْكَنَ، فَمَعْنَى «لَا يَتَّصَرُّ»: لَا يُمَكِّنُ، وَأَمَّا ضَمُّ
اليَاءِ عَلَى بِنَائِهِ لِلنَّائِبِ فَيُحْتَاجُ فِي تَصْحِيحِ الْمَعْنَى عَلَيْهِ إِلَى تَكْلِيفٍ^(١).

وَيَنْقَسِمُ كُلٌّ مِنَ الْوَاجِبِ وَالْمُسْتَحِيلِ إِلَى ضَرُورِيٍّ^(٢) وَنَظْرِيٍّ:

* فَالْوَاجِبُ الضَّرُورِيُّ: مَا يُدْرِكُ بِلَا تَأْمَلٍ، كَكَوْنِ الْوَاحِدِ نِصْفِ

الْاِثْنَيْنِ .

* وَالْوَاجِبُ النَّظْرِيُّ: مَا لَا يُدْرِكُ إِلَّا بَعْدَ التَّأْمَلِ، كَكَوْنِ الْوَاحِدِ نِصْفِ

سُدْسِ الْاِثْنَيْ عَشَرَ .

* وَالْمُسْتَحِيلُ الضَّرُورِيُّ، كَكَوْنِ الْوَاحِدِ نِصْفِ الْأَرْبَعَةِ، فَإِنَّ اسْتِحَالَتَهُ

ضَرُورِيَّةٌ لِكُلِّ أَحَدٍ .

* وَالْمُسْتَحِيلُ النَّظْرِيُّ^(١)، كَكَوْنِ الْوَاحِدِ سُدْسِ الْاِثْنَيْ عَشَرَ، فَإِنَّ

(١) بعض العلماء رجع أنها «لَا يَتَّصَرُّ» بالبناء للغائب، بمعنى: لَا يُتَعَقَّلُ . أي: لَا يَقْبَلُهُ
العقل وَلَا يَقَعُ التَّصْدِيقُ بِهِ . قَالَ الشَّيْخُ الْعَلَامَةُ يَحْيَى الشَّوَيْ فِي حَاشِيَتِهِ عَلَى شَرْحِ
الإمام السنوسي عَلَى صَغْرَاهُ: «الْمَعْنَى أَنَّ الْوَاجِبَ هُوَ الَّذِي لَا يَصِلُ الْعَقْلُ بِدَلِيلِهِ التَّامِّ
النَّاشِئِ عَنِ النَّظَرِ الصَّحِيحِ إِلَى التَّصَوُّرِ لِعَدَمِهِ، أَيْ التَّصْدِيقِ بَعْدَهُ وَعَدَمِ الْحُكْمِ بِرَفْعِهِ،
فَالْمَعْنَى أَنَّهُ لَا يَرْتَفِعُ» .

(٢) الْمُرَادُ بِالْحُكْمِ الضَّرُورِيِّ: هُوَ مَا تَجَزُّمُ النَّفْسُ بِهِ جُزْأً مُطَابِقًا بِلَا تَأْمَلٍ، بِحَيْثُ لَوْ حَاوَلَتْ
أَنْ تَدْفَعَ عَنْ نَفْسِهَا ذَلِكَ الْجُزْمَ بِتَشْكِيكِ مُشَكِّكٍ وَنَحْوِهِ لَمْ تَقْدِرْ . وَيُقَابِلُهُ الْحُكْمُ النَّظْرِيُّ:
وَهُوَ مَا تَجَزُّمُ النَّفْسُ بِهِ بَعْدَ التَّأْمَلِ وَالتَّفَكُّرِ .

اسْتِحَالَتُهُ تَحْتَاجُ إِلَى تَأْمُلٍ عِنْدَ مَنْ لَا يَعْرِفُ الْحِسَابَ .

(وَالجَائِزُ) الْعَقْلِيُّ وَيُرَادِفُهُ الْمُمَكِّنُ: (مَا) أَي شَيْءٌ (يَصِحُّ فِي الْعَقْلِ وَجُودُهُ) تَارَةً (وَعَدَمُهُ) تَارَةً أُخْرَى^(٢)، وَيَنْقَسِمُ إِلَى الصَّرُورِيِّ وَالنَّظَرِيِّ:

- فَالْأَوَّلُ: كَاتِّصَافِ الْجِرْمِ بِخُصُوصِ الْحَرَكَةِ، فَإِنَّ الْعَقْلَ يُدْرِكُ ابْتِدَاءً صِحَّةَ وَجُودِهَا لِلْجِرْمِ وَصِحَّةَ عَدَمِهَا لَهُ، وَمِثْلَهَا السُّكُونُ.

- وَالثَّانِي: كَتَعْذِيبِ اللَّهِ لِلْمُطِيعِ وَإِثَابَتِهِ لِلْعَاصِي، فَإِنَّ الْعَقْلَ لَا يُدْرِكُ جَوَازَهُمَا ابْتِدَاءً، بَلْ بَعْدَ أَنْ يَنْظُرَ فِي دَلِيلِ الْوَحْدَانِيَّةِ لِلَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى وَيَعْرِفَ أَنَّ الْأَفْعَالَ كُلَّهَا مَحْلُوقَةٌ لِلَّهِ سُبْحَانَهُ، لَا تَأْتِيهِ لِعَيْرِهِ فِي شَيْءٍ مِنْهَا، فَيَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ اسْتِوَاءُ الطَّاعَةِ وَالْمَعْصِيَةِ عَقْلًا فِي أَنَّ كِلَا مِنْهُمَا يَصْلُحُ أَنْ يَجْعَلَهُ اللَّهُ

(١) وَمِثَالُ الْمُسْتَحِيلِ النَّظَرِيِّ كَوْنُ الذَّاتِ الْعَلِيَّةِ جِزْمًا تَأْخُذُ قَدْرًا مِنَ الْفَرَاغِ، تَعَالَى اللَّهُ عَنْ ذَلِكَ عُلُوًّا كَبِيرًا، فَإِنَّ اسْتِحَالَهَ هَذَا الْمَعْنَى عَلَيْهِ جَلٌّ وَعَزٌّ إِنَّمَا يُدْرِكُهُ الْعَقْلُ بَعْدَ أَنْ يَسْبِقَ لَهُ النَّظَرُ فِيمَا يَتَرْتَّبُ عَلَى ذَلِكَ مِنَ الْمُسْتَحِيلِ وَهُوَ الْجَمْعُ بَيْنَ التَّقْيِصَيْنِ، وَذَلِكَ أَنَّهُ قَدْ وَجَبَ لِلَّهِ تَعَالَى الْقَدَمُ وَالْبَقَاءُ لِئَلَّا يَلْزَمَ الدَّوْرُ أَوْ التَّسْلُسُ لَوْ كَانَ حَادِثًا، فَلَوْ كَانَ جِزْمًا لَوَجَبَ لَهُ الْحُدُوثُ لِمَا تَقَرَّرَ مِنْ وَجُوبِ الْحُدُوثِ لِكُلِّ جِرْمٍ، فَلَزِمَ إِذْنُ لَوْ كَانَ تَعَالَى جِزْمًا أَنْ يَكُونَ وَاجِبَ الْقَدَمِ لِأُلُوْهِيَّتِهِ، وَاجِبَ الْحُدُوثِ لِجِرْمِيَّتِهِ، وَذَلِكَ جَمْعٌ بَيْنَ التَّقْيِصَيْنِ لَا مَحَالَهَ، وَهُوَ مُسْتَحِيلٌ. (الدر الثمين لميارة، ج ١/ص ١٦)

(٢) وَعَرَفَ الْإِمَامُ السَّنُوسِيُّ الْجَائِزَ الْعَقْلِيَّ بِأَنَّهُ: مَا لَا يَتَرْتَّبُ عَلَى تَقْدِيرِ وَجُودِهِ وَلَا عَلَى تَقْدِيرِ عَدَمِهِ مُحَالٌ لِذَاتِهِ، وَقَسَمَهُ إِلَى جَائِزٍ مَقْطُوعٍ بِوُجُودِهِ كَالْبُعْثِ وَالنَّوَابِ وَالْعِقَابِ، وَجَائِزٍ مَقْطُوعٍ بَعْدَهُ كَدُخُولِ الْكَافِرِ الْجَنَّةِ، وَقَالَ: «دُخُولُ الْكَافِرِ الْجَنَّةِ إِنْ نَظَرْنَا إِلَى حَقِيقَتِهِ فِي نَفْسِهِ لَمْ يَلْزَمِ مِنْ وَجُودِهِ وَلَا عَدَمِهِ مُحَالٌ، وَلَوْ نَظَرْنَا إِلَى مَا عَرَضَ لَهُ مِنْ إِخْبَارِ اللَّهِ تَعَالَى وَرَسُولِهِ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ بِأَنَّهُ لَا يَكُونُ لَهُ دُخُولُ الْجَنَّةِ أَبَدًا لِتَرْتَبِ حَيْثُذُ عَلَى تَقْدِيرِ وَجُودِهِ مُحَالٌ وَهُوَ كَذِبٌ مِنْ لَا يَجُوزُ عَلَيْهِ الْكُذْبُ عَقْلًا». (شرح المقدمات، ص ٧٨، ٧٨)

عَلَامَةٌ عَلَى مَا جُعِلَ الْآخِرُ عَلَامَةً عَلَيْهِ، فَلَوْ جَعَلَ سُبْحَانَهُ الْمَعْصِيَةَ عَلَامَةً عَلَى دُخُولِ الْجَنَّةِ وَالطَّاعَةَ عَلَامَةً عَلَى دُخُولِ النَّارِ مَا كَانَ لِأَحَدٍ طَرِيقٌ لِلْاِعْتِرَاضِ عَلَيْهِ، ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ﴾ [القصص: ٦٨]،
 ﴿لَا يَسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ﴾ [الأنبياء: ٢٣].

وَلَيْسَ فِي ذَلِكَ ظُلْمٌ لِأَنَّ الظُّلْمَ هُوَ التَّصَرُّفُ فِي مِلْكِ الْغَيْرِ بِدُونِ إِذْنِهِ، وَاللَّهُ جَلَّ وَعَلَا هُوَ الْمَالِكُ الْمُطْلَقُ، وَكُلُّ مَا سِوَاهُ مِلْكٌ لَهُ يَتَصَرَّفُ فِيهِ كَيْفَ يَشَاءُ.

لَكِنَّ تَعْذِيبَ اللَّهِ لِلْمُطِيعِ وَإِنْ جَازَ عَقْلًا هُوَ مُسْتَحِيلٌ شَرْعًا، وَكَذَا إِثَابَتُهُ لِلْعَاصِي إِنْ كَانَ عَاصِيًا بِالْكَفْرِ، وَأَمَّا إِنْ كَانَ عَاصِيًا بِغَيْرِ الْكُفْرِ فِإِثَابَتُهُ جَائِزَةٌ شَرْعًا كَمَا هِيَ جَائِزَةٌ عَقْلًا.

مُقَدِّمَةٌ

أَذْكَرُ فِيهَا تَعْرِيفَ عِلْمِ الْعَقَائِدِ الْمُسَمَّى بِعِلْمِ أُصُولِ الدِّينِ، وَعِلْمِ التَّوْحِيدِ، وَعِلْمِ الْكَلَامِ، وَمَوْضُوعَهُ، وَفَائِدَتُهُ لِيَكُونَ الشَّارِعُ فِيهَا عَلَى بَصِيرَةٍ.

فَتَعْرِيفُهُ: عِلْمٌ يُبْحَثُ فِيهِ عَنِ الْعَقَائِدِ الدِّينِيَّةِ الْمُكْتَسَبَةِ مِنَ الْأَدَلَّةِ الْيَقِينِيَّةِ.

وَالْمُرَادُ بِالْعَقَائِدِ الدِّينِيَّةِ الْعَقَائِدِ الْمَنْسُوبَةِ إِلَى دِينِ سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، نَحْوُ: الْعَالَمُ حَادِثٌ^(١)، وَخَالِقُهُ هُوَ اللَّهُ تَعَالَى، وَاللَّهُ وَاحِدٌ، وَاللَّهُ يَرَاهُ الْمُؤْمِنُونَ فِي الْآخِرَةِ.

وَمَوْضُوعُهُ أَيُّ الْأَمْرِ الَّذِي يَتَحَدَّثُ عَنْهُ فِيهِ هُوَ ذَاتُ اللَّهِ وَصِفَاتُهُ، وَذَاتُ الرُّسُلِ، وَالْمُمْكِنُ، أَيُّ الْجَائِزُ مِنْ حَيْثُ يَتَعَلَّقُ بِكُلِّ مِنْهَا إِثْبَاتُ الْعَقَائِدِ الدِّينِيَّةِ^(٢).

(١) الحَادِثُ: هُوَ الْمَوْجُودُ بَعْدَ الْعَدَمِ. وَحُدُوثُ الْعَالَمِ أَوَّلُ عَظِيمٍ مِنَ الْمَسَائِلِ الْعَقْدِيَّةِ الَّتِي جَاءَ بِهَا الْإِسْلَامُ، بَلْ هُوَ فِي الْحَقِيقَةِ أَوَّلُ لَهَا كَلْمًا لِأَنَّهُ يُتَوَصَّلُ بِهِ إِلَى إِثْبَاتِ الْعِلْمِ بِوَجُوبِ وَجُودِ اللَّهِ تَعَالَى وَصِفَاتِهِ الْأَزَلِيَّةِ وَإِثْبَاتِ النَّبَوَاتِ وَبَقِيَّةِ الْعَقَائِدِ، وَلَشَرَفِ هَذَا الْأَصْلِ اعْتَنَى بِهِ الْعُلَمَاءُ بِإِفْرَادِهِ بِالتَّأْلِيفِ، وَقَدْ أَشَارَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى هَذَا الْأَصْلِ بِقَوْلِهِ: «كَانَ اللَّهُ وَلَمْ يَكُنْ شَيْءٌ غَيْرُهُ». أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي صَحِيحِهِ، كِتَابُ بَدَأِ الْخَلْقِ، بَابُ مَا جَاءَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَبُ عَلَيْهِ﴾ [الرُّومُ: ٢٧]، وَيُرْوَى أَيْضًا: «كَانَ اللَّهُ وَلَمْ يَكُنْ شَيْءٌ مَعَهُ»، وَكِلَاهُمَا صَرِيحٌ فِي حُدُوثِ الْعَالَمِ.

(٢) وَيَجْمَعُ كُلُّ ذَلِكَ فِي بَيَانِ مَوْضُوعِ عِلْمِ الْعَقَائِدِ قَوْلَ الْعَلَامَةِ التَّفْتَازَانِيِّ بِأَنَّهُ الْمَعْلُومُ مِنْ حَيْثُ يَتَعَلَّقُ بِهِ إِثْبَاتُ الْعَقَائِدِ الدِّينِيَّةِ؛ فَإِنَّهُ يُبْحَثُ فِيهِ عَنِ شُؤْنِ الصَّانِعِ وَكُلِّهِ مِنَ الْقَدَمِ =

وَفَائِدَتُهُ: أَنَّ تَصِيرَ الْعَقَائِدِ الدِّينِيَّةِ مُتَيَقَّنَةً لَا تُزَلُّهَا شُبُهَةُ الْمُبْطِلِينَ، فَيَنْجُو
الْمُكَلَّفُ فِي الْآخِرَةِ - بِفَضْلِ اللَّهِ - مِنَ الْعَذَابِ الْمُتَرْتَّبِ عَلَى الْكُفْرِ وَسُوءِ
الْإِعْتِقَادِ.

** ** *

= والوحدة والقدرة والإرادة وغيرها، وأحوال الجسم والعرض من الحدوث والافتقار
والتركب من الأجزاء وقبول الفناء، ونحو ذلك مما هو عقيدة إسلامية أو وسيلة إليها.
(راجع شرح المقاصد ج ١/ص ١٠)

وَجُوبُ مَعْرِفَةِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ

وَالرُّسُلِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ

لَمَّا فَرَعَ الْمُؤَلَّفُ مِنَ الْمُقَدَّمَةِ شَرَعَ فِي الْمَقْصُودِ بِالذَّاتِ فَقَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ:
(وَيَجِبُ عَلَى كُلِّ مُكَلَّفٍ) مِنَ الْإِنْسِ وَالْجِنِّ، وَأَمَّا الْمَلَائِكَةُ فَلَيْسُوا بِمُكَلَّفِينَ
لَأَنَّ نَبِيَّنَا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أُرْسِلَ إِلَيْهِمْ إِزْسَالَ تَشْرِيفٍ، لَا إِزْسَالَ تَكْلِيفٍ عَلَى
الرَّاجِحِ.

وَالْمُكَلَّفُ مِنَ الْإِنْسِ: هُوَ الْبَالِغُ الْعَاقِلُ، ذَكَرًا كَانَ أَوْ أُنْثَى، حُرًّا كَانَ أَوْ
عَبْدًا، وَأَمَّا الْجِنُّ فَمُكَلَّفُونَ مِنْ حَيْثُ خَلَقْتَهُمْ.

وَقَوْلُهُ: (شَرَعًا) مُرْتَبِطٌ بِقَوْلِهِ «وَيَجِبُ»، لَا بِقَوْلِهِ: «مُكَلَّفٍ»، وَالْمَعْنَى:
وَيَجِبُ بِالشَّرْعِ لَا بِالْعَقْلِ عَلَى مُكَلَّفٍ (أَنْ يَعْرِفَ مَا يَجِبُ) مِنَ الصِّفَاتِ (فِي
حَقِّ مَوْلَانَا) «فِي» بِمَعْنَى اللَّامِ، وَ«حَقٌّ» بِمَعْنَى الذَّاتِ، أَي: لِذَاتِ هِيَ مَوْلَانَا
(جَلَّ) أَي تَنْزَهُ عَمَّا لَا يَلِيقُ بِهِ، (وَعَزَّ) أَي اتَّصَفَ بِمَا يَلِيقُ بِهِ، (وَ) أَنْ يَعْرِفَ
(مَا يَسْتَحِيلُ) فِي حَقِّهِ ﷺ مِنَ الصِّفَاتِ، (وَ) أَنْ يَعْرِفَ (مَا يَجُوزُ) فِي حَقِّهِ
جَلَّ وَعَلَا.

وَكَذَا يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَعْرِفَ مِثْلَ ذَلِكَ فِي حَقِّ الرُّسُلِ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ
وَالسَّلَامُ) أَي: وَيَجِبُ عَلَى كُلِّ مُكَلَّفٍ أَنْ يَعْرِفَ فِي حَقِّ الرُّسُلِ مِثْلَ ذَلِكَ

الْمَذْكُورِ فِي حَقِّهِ تَعَالَى مِنَ الْوَاجِبِ وَالْمُسْتَحِيلِ وَالْجَائِزِ، وَجُوبًا مِثْلَ الْوُجُوبِ السَّابِقِ فِي كَوْنِهِ بِالشَّرْعِ لَا بِالْعَقْلِ.

وَإِنَّمَا قَالَ الْمُصَنِّفُ «يَعْرِفُ» وَلَمْ يَقُلْ «يَجْزِمُ» إِشَارَةً إِلَى أَنَّ الْمَطْلُوبَ فِي عَقَائِدِ الْإِيمَانِ الْمَعْرِفَةُ وَهِيَ الْجَزْمُ الْمُنَاطِقُ لِلْوَاقِعِ عَنِ دَلِيلٍ^(١).

فَخَرَجَ عَنِ الْجَزْمِ الظَّنُّ وَهُوَ الاحْتِمَالُ الرَّاجِحُ، وَالشَّكُّ وَهُوَ الاحْتِمَالُ الْمَسَاوِي، وَالْوَهْمُ وَهُوَ الاحْتِمَالُ الْمَرْجُوحُ، فَلَا يَكْفِي وَاحِدٌ مِنْهَا فِي الْعَقَائِدِ بِالْإِجْمَاعِ.

وَخَرَجَ بِ«الْمُنَاطِقِ لِلْوَاقِعِ» الْجَزْمُ الْعَبْرُ الْمُنَاطِقِ لَهُ، وَيُسَمَّى الْاِعْتِقَادَ

(١) ومن أدلة وجوب معرفة الله ﷻ من القرآن قوله تعالى: ﴿فَاعْلَمُوا أَنَّمَا أُنزِلَ بِعِلْمِ اللَّهِ وَأَن لَّا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ [هود: ١٤]، وقوله: ﴿لِنَعْلَمَ أَنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ وَأَنَّ اللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا﴾ [الطلاق: ١٢]، وقوله: ﴿فَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ مَوْلَاكُمْ﴾ [الأنفال: ٤٠] فأمر تعالى بالعلم، لا بالتقليد بلا دليل، وقوله: ﴿فَاعْلَمُوا أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [محمد: ١٩]، وهذا وإن كان ظاهره الخصوص فمعناه العموم، وهو كقوله تعالى: ﴿أَقْرَأِ الصَّلَاةَ﴾ [الإسراء: ٧٨]، ومن الأدلة أيضا قوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ يَعْلَمُ أَنَّمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ الْحَقُّ كَمَنْ هُوَ أَعْمَى﴾ [الرعد: ١٩] فاقترضت الآية أن كل ما عدى العلم هو من قبيل العمى، وقال تعالى: ﴿وَمَنْ كَانَتْ فِي هَذِهِ أَعْمَىٰ فَهُوَ فِي الْآخِرَةِ أَعْمَىٰ﴾ [الإسراء: ٧٢] وحسبك هذا الوعيد دليلا على إيجاب العلم، وقوله: ﴿قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي﴾ [يوسف: ١٠٨]، والبصيرة معرفة الحق بدليله، فمن لم يكن على بصيرة في عقيدته لم يكن متبعا للنبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. وأما الأدلة من السنة فكثيرة أيضا، فمنها قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «من رأيت وراء هذا الحائط يشهد أن لا إله إلا الله مستيقنا بها قلبه بشره بالجنة»، فاشترط اليقين، وهو بمعنى العلم. وقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لا يلقى الله بهما عبد غير شاك فيهما إلا دخل الجنة»، فشرط عدم الشك، وهو إشارة إلى حصول العلم واليقين. وقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «من مات وهو يعلم أن لا إله إلا الله دخل الجنة» فشرط العلم.

الْفَاسِدِ، كَاعْتِقَادِ قَدَمِ الْعَالَمِ، أَوْ تَعَدُّدِ الْإِلَهِ، أَوْ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى جِسْمٌ، وَصَاحِبُ هَذَا الْاِعْتِقَادِ مُجْمَعٌ عَلَى كُفْرِهِ.

وَخَرَجَ بِقَوْلِنَا: «عَنْ دَلِيلٍ» التَّقْلِيدُ، وَهُوَ الْجَزْمُ بِالْعَقَائِدِ الْمُطَابِقِ النَّاشِئُ عَنْ اتِّبَاعِ قَوْلِ الْغَيْرِ مِنْ غَيْرِ اسْتِنَادٍ إِلَى دَلِيلٍ، وَيَسْمَى صَاحِبُهُ مُقَدِّمًا.

وَاخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي إِيمَانِهِ، وَالْمُعْتَمَدُ أَنَّهُ إِنْ كَانَتْ لَهُ قُدْرَةٌ عَلَى النَّظَرِ الْمُوَصِّلِ إِلَى الْمَعْرِفَةِ كَانَ مُؤْمِنًا عَاصِيًا فَقَطُّ، وَإِيمَانُهُ مُنْجٍ لَهُ مِنَ الْخُلُودِ فِي النَّارِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ قُدْرَةٌ عَلَى النَّظَرِ كَانَ مُؤْمِنًا غَيْرَ عَاصٍ. وَقِيلَ: إِنْ الْمَقَدِّمَ غَيْرُ عَاصٍ مُطْلَقًا، وَقِيلَ: إِنَّهُ كَافِرٌ مُطْلَقًا^(١).

تَنْبِيْهُ

النَّظَرُ الَّذِي يَخْرُجُ بِهِ الْمُكَلَّفُ عَنِ التَّقْلِيدِ إِلَى الْمَعْرِفَةِ هُوَ النَّظَرُ عَلَى طَرِيقِ الْعَامَّةِ، وَهُوَ النَّظَرُ الْإِجْمَالِيُّ، كَمَا أَجَابَ بِهِ الْأَعْرَابِيُّ الَّذِي سَأَلَهُ الْأَصْمَعِيُّ بِقَوْلِهِ: بِمَ عَرَفْتَ رَبَّكَ؟ فَقَالَ: «الْبَعْرَةُ تَدُلُّ عَلَى الْبَعِيرِ، وَأَثَارُ الْأَقْدَامِ تَدُلُّ عَلَى الْمَسِيرِ، فَسَمَاءُ ذَاتُ أَبْرَاجٍ، وَأَرْضُ ذَاتُ فِجَاجٍ، وَبُحُورُ ذَاتُ أَمْوَاجٍ، أَلَا تَدُلُّ عَلَى اللَّطِيفِ الْخَبِيرِ؟!».

وَلَا يُشْتَرَطُ النَّظَرُ عَلَى طَرِيقِ الْمُتَكَلِّمِينَ وَهُوَ النَّظَرُ التَّفْصِيلِيُّ بِتَحْرِيرِ

(١) لَمْ يَقُلْ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ بِكُفْرِ الْمُقَدِّمِ تَقْلِيدًا صَحِيحًا، وَإِنَّمَا قَالَ بِهِ بَعْضُ الْمُعْتَزَلَةِ، وَقَدْ نَقَلَ السَّيْفُ الْأَمِدِيُّ عَنْ أَبِي هَاشِمِ الْجُبَّائِيِّ الْمُعْتَزَلِيِّ قَوْلَهُ: «مَنْ لَا يَعْرِفُ اللَّهَ تَعَالَى بِالِدَّلِيلِ فَهُوَ كَافِرٌ»، ثُمَّ رَدَّهُ بِقَوْلِهِ: «وَأَصْحَابُنَا مُجْمَعُونَ عَلَى خِلَافِهِ». (أبكار الأفكار في أصول الدين ج ١/ص ١٦٣ - ١٦٤).

الأدلة وترتيبها ودفع الشبه الواردة عليها^(١).

وَأَعْلَمَ أَنَّ النَّظَرَ وَسَبِيلَهُ إِلَى مَعْرِفَةِ اللَّهِ وَرُسُلِهِ بِالصِّفَاتِ الَّتِي نَصَبَ عَلَيْهَا
الآيَاتِ، وَالْمَعْرِفَةُ وَسَبِيلُهُ إِلَى الْإِيمَانِ الشَّرْعِيِّ^(٢) وَهُوَ التَّصَدِيقُ بِجَمِيعِ مَا جَاءَ
بِهِ نَبِيِّنَا مُحَمَّدٌ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِمَّا عَلِمَ مِنَ الدِّينِ بِالضَّرُورَةِ.

وَالْمُرَادُ بِالتَّصَدِيقِ بِذَلِكَ الِامْتِثَالُ البَاطِنِيِّ، وَهُوَ إِذْعَانُ النَّفْسِ وَقَبُولُهَا
وَقَوْلُهَا: آمَنْتُ بِذَلِكَ وَرَضِيْتُهُ، الْمُعْبَرُ عَنْهُ بِحَدِيثِ النَّفْسِ، وَاللَّهُ الْمُوفِّقُ.

(١) سُئِلَ الإِمَامُ السَّنُوسِيُّ هَلْ يُشْتَرَطُ فِي الْإِيمَانِ أَنْ يَعْرِفَ الْمُكَلَّفُ مَعْنَى «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ
مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ» عَلَى التَّفْصِيلِ الَّذِي ذُكِرَ فِي الْعَقِيدَةِ الصَّغْرَى أَمْ لَا؟ فَجَابَ بِأَنَّ ذَلِكَ
لَا يُشْتَرَطُ إِلَّا فِي كَمَالِ الْإِيمَانِ، وَإِنَّمَا يُشْتَرَطُ فِي صِحَّةِ الْإِيمَانِ مَعْرِفَةُ الْمَعْنَى عَلَى
الْإِجْمَالِ عَلَى وَجْهِ يَتَضَمَّنُ التَّفْصِيلَ، وَلَا شَكَّ أَنَّ الْغَالِبَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ عَامَتِهِمْ
وَخَاصَّتِهِمْ مَعْرِفَةُ ذَلِكَ، إِذْ كُلُّ أَحَدٍ يَعْرِفُ أَنَّ الْإِلَهَ هُوَ الْخَالِقُ وَلَيْسَ بِمَخْلُوقٍ، وَالرَّازِقُ وَلَيْسَ
بِمَرْزُوقٍ، وَذَلِكَ هُوَ مَعْنَى غِنَاهُ جَلَّ وَعَزَّ عَنْ كُلِّ مَا سِوَاهُ وَافْتِقَارُ كُلِّ مَا سِوَاهُ إِلَيْهِ، وَيَعْرِفُونَ
أَنَّ الْإِلَهَ لَا يُصَلِّي إِلَّا لَهُ، وَلَا يُصَامُ إِلَّا لَهُ، وَلَا يُحْجُّ إِلَّا لَهُ، وَلَا يُعْبَدُ سِوَاهُ، وَيَعْرِفُونَ افْتِقَارَ
كُلِّ مَا سِوَاهُ إِلَيْهِ، وَهُوَ مَعْنَى قَوْلِهِمْ: إِنَّ الْإِلَهَ هُوَ الْمُسْتَحَقُّ لِلْعِبَادَةِ وَلَا يَسْتَحِقُّهَا سِوَاهُ. (الدر

الثمين والموارد المعين على الضرورة من علوم الدين لمبارة، ج ١/ص ٥٥)

(٢) قَالَ الْعَلَامَةُ المَارَغِينِيُّ فِي تَعْرِيفِ الْإِيمَانِ الشَّرْعِيِّ: «هُوَ تَصَدِيقُ نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
بِالْقَلْبِ فِي كُلِّ مَا جَاءَ بِهِ وَعَلِمَ مِنَ الدِّينِ بِالضَّرُورَةِ، أَيْ: اسْتَهْرَ بَيْنَ أَهْلِ الْإِسْلَامِ حَتَّى
صَارَ الْعِلْمُ بِهِ يُشَابِهُ الْعِلْمَ الْحَاصِلَ بِالضَّرُورَةِ، كَوَحْدَةِ الصَّانِعِ جَلَّ وَعَزَّ، وَوُجُوبِ
الصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ. وَالْمُرَادُ بِتَّصَدِيقِهِ فِي ذَلِكَ: الِانْتِقَادُ البَاطِنِيِّ لَهُ، وَهُوَ إِذْعَانُ النَّفْسِ
- أَيْ قَبُولُهَا وَقَوْلُهَا: آمَنْتُ بِذَلِكَ وَرَضِيْتُ بِهِ الْمُعْبَرُ عَنْهُ بِحَدِيثِ النَّفْسِ. وَلَيْسَ الْمُرَادُ
بِتَّصَدِيقِهِ فِي ذَلِكَ مُجَرَّدَ وُفُوعِ نِسْبَةِ الصِّدْقِ إِلَيْهِ فِي الْقَلْبِ مِنْ غَيْرِ إِذْعَانِ بَاطِنِيِّ لَهُ حَتَّى
يَلْزَمَ الْحُكْمَ بِإِيمَانِ الدِّينِ كَأَنَّا يَعْرِفُونَ صِدْقَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي نُبُوَّتِهِ وَرِسَالَتِهِ وَمَا جَاءَ بِهِ
وَلَكِنَّهُمْ لَمْ يَنْقَادُوا لِذَلِكَ وَلَمْ يُدْعِنُوا لَهُ، بَلْ تَكَبَّرُوا وَعَانَدُوا، فَهُمْ كَفَّارٌ قَطْعًا. (بغية

المريد في شرح جوهره التوحيد، ص ١٦)

الصِّفَاتُ الْوَاجِبَةُ لِلَّهِ تَعَالَى وَمِنْهَا التَّفْسِيَّةُ وَالسَّلْبِيَّةُ

ثُمَّ شَرَعَ الْمُصَنِّفُ فِي بَيَانِ مَا يَجِبُ فِي حَقِّ اللَّهِ تَعَالَى ، وَهُوَ الْقِسْمُ الْأَوَّلُ مِمَّا يَجِبُ عَلَى الْمُكَلَّفِ مَعْرِفَتُهُ ، فَقَالَ : (فَمِمَّا يَجِبُ لِمَوْلَانَا جَلَّ وَعَزَّ) «مِنْ» فِي قَوْلِهِ هُنَا «فَمِمَّا» وَفِي قَوْلِهِ الْآتِي «وَمِمَّا يَسْتَحِيلُ» تَبْعِيضِيَّةٌ .

وَإِنَّمَا أَتَى بِهَا إِشَارَةً إِلَى عَدَمِ انْحِصَارِ مَا يَجِبُ لِلَّهِ فِيمَا ذَكَرَهُ مِنْ الْعَشْرِينَ صِفَةً ، وَعَدَمِ انْحِصَارِ مَا يَسْتَحِيلُ عَلَيْهِ تَعَالَى فِيمَا ذَكَرَهُ مِنْ أَضْدَادِهَا لِأَنَّ كَمَا لَاتِهِ تَعَالَى لَا تَتَنَاهَى فَكَذَا أَضْدَادُهَا ، لَكِنَّ مَا قَامَ عَلَيْهِ دَلِيلٌ عَقْلِيٌّ أَوْ نَقْلِيٌّ مِنَ الْكَمَالَاتِ - وَهُوَ الْعَشْرُونَ صِفَةَ الْآتِيَّةِ - كُفِّفْنَا بِمَعْرِفَتِهِ وَمَعْرِفَةِ أَضْدَادِهِ تَفْصِيلاً ، وَمَا لَمْ يَقُمْ عَلَيْهِ دَلِيلٌ عَقْلِيٌّ وَلَا نَقْلِيٌّ لَمْ نُكَلِّفْ بِمَعْرِفَتِهِ وَلَا بِمَعْرِفَةِ أَضْدَادِهِ تَفْصِيلاً ، بَلْ إِجْمَالاً لِعَدَمِ مَا يَدُلُّ عَلَى تَعْيِينِهِ ، فَيَجِبُ عَلَيْنَا أَنْ نَعْتَقِدَ أَنَّ لِلَّهِ كَمَا لَاتِ لَا تَتَنَاهَى ، وَأَنَّهُ يَسْتَحِيلُ عَلَيْهِ أَضْدَادُهَا .

وَإِنَّمَا لَمْ يَأْتِ الْمُصَنِّفُ بِ«مِنْ» التَّبْعِيضِيَّةِ فِي قَوْلِهِ الْآتِي : «وَأَمَّا الْجَائِزُ فِي حَقِّهِ تَعَالَى» إِشَارَةً إِلَى انْحِصَارِ الْجَائِزِ فِيمَا سَيَذْكُرُهُ .

وَقَوْلُهُ : «فَمِمَّا يَجِبُ» خَبْرٌ مُقَدَّمٌ ، وَالْمُبْتَدَأُ هُوَ قَوْلُهُ : (عَشْرُونَ صِفَةً)

وَاحِدَةٌ نَفْسِيَّةٌ، وَخَمْسٌ سَلْبِيَّةٌ، وَسَبْعٌ مَعَانٍ، وَسَبْعٌ مَعْنَوِيَّةٌ.

فَالصِّفَةُ الْأُولَى مِنَ الْعِشْرِينَ الْوَاجِبَةِ لِمَوْلَانَا جَلَّ ذِكْرُهُ: الْوُجُودُ، وَقَدْ ذَكَرَهُ فِي قَوْلِهِ: (وَهِيَ) أَيُّ الْعِشْرُونَ صِفَةً (الْوُجُودُ) وَمَا سَيَذْكَرُ بَعْدَهُ.

وَمَعْنَى الْوُجُودِ^(١): الْحُصُولُ وَالثَّبُوتُ فِي الْخَارِجِ بِحَيْثُ يَصِحُّ أَنْ يُرَى الْمُتَّصِفُ بِهِ، بِضَمِّ الْيَاءِ مِنْ يَرَى. وَيُقَابِلُ الْوُجُودَ الْعَدَمُ، وَالْمُتَّصِفُ بِالْوُجُودِ يُقَالُ لَهُ مَوْجُودٌ، وَيُقَابِلُهُ الْمَعْدُومُ.

وَوُجُودُ اللَّهِ **عَبْدًا** لَيْسَ كَوُجُودِ الْحَوَادِثِ لِأَنَّ وُجُودَ اللَّهِ ذَاتِيٌّ لَهُ، أَيُّ لَيْسَ بِتَأْثِيرٍ مُؤَثَّرٍ وَفِعْلٍ فَاعِلٍ، وَوُجُودُ الْحَوَادِثِ بِتَأْثِيرِ اللَّهِ وَفِعْلِهِ لِأَنَّهُ تَعَالَى كَانَ وَحْدَهُ وَلَا شَيْءَ مَعَهُ كَمَا وَرَدَ فِي الْحَدِيثِ الشَّرِيفِ^(٢)، ثُمَّ أَوْجَدَ - جَلَّ جَلَالُهُ - الْحَوَادِثَ، فَوُجُودُهَا غَيْرُ ذَاتِيٍّ لَهَا، بَلْ هُوَ طَارِئٌ عَلَيْهَا وَعَارِضٌ لَهَا، وَلِكُونَ وُجُودِهِ تَعَالَى ذَاتِيًّا لَمْ يَقْبَلْ سُبْحَانَهُ الْعَدَمَ فِي الْأَزَلِ وَلَا يَقْبَلُهُ فِي الْأَبَدِ.

(١) تصور حقيقة الوجود بديهي عند أكثر العلماء، وقد يقال بترادف مع الثبوت والتحقق، ويقال في تعريفه على جهة البيان: هو ما تكون به الذات ثابتة ومنتحلة في حد ذاتها، أي أن وجودها ليس باعتبار معتبر ولا بفرض فارض، بل لو قطع النظر عن كل فرض واعتبار كانت موجودة في نفس الأمر، أي في الخارج عن الذهن.

(٢) لفظ الحديث كما أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب بدء الخلق، باب ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾ [الروم: ٢٧]: «كَانَ اللَّهُ وَلَمْ يَكُنْ شَيْءٌ غَيْرُهُ». قال الحافظ ابن حجر: فيه دلالة على أنه لم يكن شيء غيره تعالى، لا الماء ولا العرش ولا غيرهما لأن كل ذلك غير الله تعالى. (فتح الباري ج ٦/ص ٣٣٣) وقال الإمام أبو القاسم الأنصاري تلميذ إمام الحرمين بعد إيراد هذا الحديث الجليل: «فيما قاله رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إثباتُ حَدِيثِ الْعَالَمِ، وَالْعِلْمُ بِوُجُودِ الْإِلَهِ بِلَا جِهَةٍ وَلَا غَيْرٍ وَلَا فَلَكٍ وَلَا نَفْسٍ. وفيه أيضا إثبات الصفات الأزلية التي لا يصلح الخلق دونها. (الغنية في الكلام، ج ١/٢٤٥)

وَالْأَزْلُ: هُوَ اسْتِمْرَارُ الْوُجُودِ فِي أَزْمَنَةٍ مُقَدَّرَةٍ غَيْرِ مُتَنَاهِيَةٍ فِي جَانِبِ الْمَاضِي، وَيُقَابِلُهُ الْأَبَدُ وَهُوَ اسْتِمْرَارُ الْوُجُودِ فِي أَزْمَنَةٍ مُقَدَّرَةٍ غَيْرِ مُتَنَاهِيَةٍ فِي جَانِبِ الْمُسْتَقْبَلِ، وَيَعْبَرُ عَنْهُ بِ«مَا لَا يَزَالُ»^(١).

(و) الصِّفَةُ الثَّانِيَةُ مِنَ الْعِشْرِينَ الْوَاجِبَةِ لِمَوْلَانَا جَلَّ وَعَزَّ: (الْقَدَمُ) وَهُوَ عَدَمُ الْأَوَّلِيَّةِ لِلْوُجُودِ^(٢)، فَمَعْنَى: اللَّهُ قَدِيمٌ: اللَّهُ لَا أَوَّلَ لَوُجُودِهِ، أَي لَيْسَ لَوُجُودِهِ ابْتِدَاءٌ، فَهُوَ سُبْحَانَهُ مَوْجُودٌ لَمْ يَسْبِقِ الْعَدَمُ وَجُودَهُ.

وَمَا تَقَدَّمَ هُوَ مَعْنَى الْقَدَمِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى ذَاتِ اللَّهِ وَصِفَاتِهِ، وَأَمَّا مَعْنَاهُ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْحَادِثِ فَهُوَ طَوْلُ الْمُدَّةِ، وَمِنْهُ قَوْلُنَا: هَذَا بِنَاءٌ قَدِيمٌ، وَهَذَا ثَوْبٌ قَدِيمٌ.

(و) الصِّفَةُ الثَّالِثَةُ مِنَ الْعِشْرِينَ الْوَاجِبَةِ لِمَوْلَانَا ﷺ: (الْبَقَاءُ) وَهُوَ عَدَمُ الْآخِرِيَّةِ لِلْوُجُودِ، فَمَعْنَى اللَّهِ بَاقٍ: اللَّهُ لَا آخِرَ لَوُجُودِهِ، أَي لَيْسَ لَوُجُودِهِ

(١) هذان التعريفان لـ«الأزل» ولـ«ما لا يزال» ذكرهما الشريف الجرجاني في تعريفاته (ص ٧٤) وأحسن من ذلك أن يقال في تفسير «الأزل»: هو نفيُ الأُولِيَّةِ. و«ما لا يزال»:

هو ما له أول، وهو ضد الأزل. (راجع كتاب الوسيلة للإمام العقباني، ص ٣٩)

(٢) حقيقة القَدَمِ الواجب لله ﷻ هو نفيُ العدم السابق على الوجود، أو كما قال الإمام السنوسي في شرح مقدماته: هو عبارة عن سلبِ العَدَمِ في الأزل. (شرح المقدمات، ص ١٣٧) وليس هو صفة موجودة كالقدرة، بل هو صفة سلبية بمعنى أنها سلبت عن ذات الله ﷻ وصفاته أموراً لا تليق به مثل العدم السابق على الوجود، وسلبت عنه افتتاح الوجود، وسلبت عنه أولية للوجود. وليس قَدَمُهُ تعالى مسبوقةً بزمان؛ لأنَّ الزمان حادثٌ، وقد كان الله ولا شيء غيره كما قال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وقال تعالى: ﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ﴾ [الحديد: ٣]، فأُولِيَّتُهُ لَمْ يَسْبِقْهَا عَدَمٌ، وكذلك آخِرِيَّتُهُ لا انقضاء لها، وهذا معنى البقاء الآتي ذكره.

انْقِضَاءً وَانْتِهَاءً^(١).

فَهُوَ تَبَارَكَ مَوْجُودٌ لَا يَلْحَقُ الْعَدَمُ وَجُودَهُ، قَالَ تَعَالَى: ﴿هُوَ الْأَوَّلُ
وَالْآخِرُ﴾ [الحديد: ٣] أَي اللَّهُ سُبْحَانَهُ الْأَوَّلُ قَبْلَ كُلِّ شَيْءٍ بِلاَ بَدَايَةٍ، وَالْآخِرُ
بَعْدَ كُلِّ شَيْءٍ بِلاَ نَهَايَةٍ، فَالْأَوَّلُ فِي الْآيَةِ يَدُلُّ عَلَى الْقِدَمِ، وَالْآخِرُ يَدُلُّ عَلَى
الْبَقَاءِ، وَكِلَاهُمَا يَسْتَلْزِمُ وَجُوبَ وَجُودِهِ تَعَالَى.

وَمَا تَقَدَّمَ هُوَ مَعْنَى الْبَقَاءِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى ذَاتِ اللَّهِ وَصِفَاتِهِ، وَأَمَّا مَعْنَاهُ
بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْحَادِثِ فَهُوَ اسْتِمْرَارُ الْوُجُودِ مَعَ جَوَازِ لِحُوقِ الْعَدَمِ.

(و) الصِّفَةُ الرَّابِعَةُ مِنَ الْعِشْرِينَ الْوَاجِبَةِ لِلَّهِ جَلَّ ذِكْرُهُ: (مُخَالَفَتُهُ تَعَالَى
لِلْحَوَادِثِ) جَمْعُ حَادِثٍ: وَهُوَ الْمَوْجُودُ بَعْدَ الْعَدَمِ.

وَمَعْنَى مُخَالَفَتِهِ تَعَالَى لِلْحَوَادِثِ: عَدَمُ مُمَائِلَتِهِ لَهَا فِي الذَّاتِ وَالصِّفَاتِ
وَالْأَفْعَالِ، وَيَلْزِمُ مِنْ ذَلِكَ عَدَمُ مُمَائِلَةِ الْحَوَادِثِ لَهُ تَعَالَى فِيمَا ذُكِرَ، فَلَا مُمَائِلَةَ
بَيْنَ اللَّهِ تَعَالَى وَبَيْنَ الْحَوَادِثِ وَلَوْ فِي وَجْهِ مِنَ الْوُجُوهِ؛ قَالَ اللَّهُ جَلَّ وَعَلَا:
﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشُّورَى: ١١]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا
أَحَدٌ﴾ [الإِخْلَاصُ: ٤]، أَي وَلَمْ يَكُنْ أَحَدٌ مُكَافِئًا، أَي مُمَائِلًا لِلَّهِ.

فَإِذَا وَجَدْتَ فِي كَلَامِ اللَّهِ أَوْ كَلَامِ رَسُولِهِ مَا يُوهِمُ الْمُمَائِلَةَ فَلَا تَعْتَقِدْ

(١) حقيقة البقاء الواجب لله ﷻ هو كما قال الشيخ المارغني، ويفسر أيضا بأنه سلب العدم
اللاحق للوجود، وسلب الآخريّة للوجود، وسلب الانقضاء للوجود، وسلب العدم فيما
لا يزال، وكل هذه العبارات بمعنى واحد. (راجع شرح المقدمات للإمام السنوسي،

ظَاهِرُهُ لِإِجْمَاعِ الْعُلَمَاءِ عَلَى تَأْوِيلِهِ^(١)، أَيْ صَرَفَهُ عَنِ ظَاهِرِهِ^(٢).

(و) الصِّفَةُ الْخَامِسَةُ مِنَ الْعِشْرِينَ الْوَاجِبَةِ لِمَوْلَانَا جَلَّ ذِكْرُهُ: (قِيَامُهُ تَعَالَى بِنَفْسِهِ) وَفَسَّرَ الْمُصَنِّفُ الْقِيَامَ بِالنَّفْسِ لِبَيَانِ الْمُرَادِ بِهِ هُنَا بِقَوْلِهِ: (أَيُّ لَا يَفْتَقِرُ إِلَى مَحَلٍّ وَلَا مُخَصَّصٍ) فَالْمُرَادُ بِقِيَامِهِ تَعَالَى بِنَفْسِهِ أَمْرَانِ سَلْبِيَّانِ:

* الْأَوَّلُ: سَلَبُ افْتِقَارِهِ إِلَى مَحَلٍّ، أَيْ ذَاتٍ يُوجَدُ فِيهَا كَمَا تُوَجَدُ الصِّفَةُ فِي الْمَوْصُوفِ لِأَنَّهُ تَعَالَى لَيْسَ بِصِفَةٍ، بَلْ هُوَ ذَاتٌ مَوْصُوفَةٌ بِصِفَاتِ الْكَمَالِ.

* الثَّانِي: سَلَبُ افْتِقَارِهِ إِلَى مُخَصَّصٍ، أَيْ مُوجِدٍ وَفَاعِلٍ يُخَصِّصُهُ

(١) من أدق معاني التأويل أنه توجيه لفظ متوجه إلى معانٍ مختلفة إلى واحد منها بما ظهر من الأدلة. (كشاف اصطلاحات الفنون للتهانوي ج ٣/ص ٤٢٥) وهذا التوجيه لا يقع إلا بناء على أدلة وقرائن عقلية أو نقلية، فمثال التأويل قول الإمام الطبري في تفسير قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ﴾ [البقرة: ٢٥٥]: «العليُّ، الفعيل، من قولك: علا يعلو علواً، إذا ارتفع، فهو عالٍ وعليٌّ، والعلويُّ: ذو العلوِّ والارتفاع على خلقه بقدرته». (جامع البيان، ج ٤/ص ٥٤٤) فقد وجه الإمام الطبري لفظ العلو الذي يحتمل علوَّ الجهة الحسية ويحتمل العلو بالقدرة إلى هذا المعنى الثاني لاستحالة الأول عقلاً لأن كل ذي جهة حسية فهو محدودٌ مفتقر إلى مُخَصَّصٍ، وهذا من أمارات المخلوقات، واستحالته نقلاً لقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، فلو كان تعالى في جهة ومتحيزاً لكان له أمثال كثيرة.

(٢) يعني صرفه عن الظاهر المؤدي لتشبيهه الله ﷻ بخلقِهِ، وهذا ما عناه الحافظ ابن كثير في تفسير قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَسْوَأَ عَلَى الْعَرْشِ﴾ [الأعراف: ٥٤] فقال: «والظاهر المتبادر إلى أذهان المشبهين منفيٌّ عن الله؛ فإنَّ الله لا يشبهه شيءٌ من خلقِهِ» (تفسير ابن كثير، ج ٦/٣١٩) وهذا الظاهر المتبادر الذي نفاه ابن كثير هو الجلوس وما في معناه من الاستقرار الحسي على الجسم المسمى بالعرش والعلوُّ والارتفاع الحسيين كذلك عليه وما يلزم كل ذلك من التحيز والتحديد الذي يؤدي إلى تشبيهه الله بخلقِهِ في الافتقار إلى مُخَصَّصٍ، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً.

بِالْوُجُودِ بَدَلًا عَنِ الْعَدَمِ لِأَنَّ الَّذِي يَحْتَاجُ إِلَى الْمُخَصَّصِ مَنْ يَقْبَلُ الْعَدَمَ،
وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ لَا يَقْبَلُهُ لَا فِي ذَاتِهِ وَلَا فِي صِفَةٍ مِنْ صِفَاتِهِ .

وَإِنَّمَا افْتَضَرَ الْمُصَنِّفُ فِي تَفْسِيرِ قِيَامِهِ تَعَالَى بِنَفْسِهِ عَلَى سَلْبِ افْتِقَارِهِ إِلَى
الْمَحَلِّ وَالْمُخَصَّصِ لِاسْتِزَامِهِ سَلْبَ الْاِفْتِقَارِ إِلَى مَا سِوَاهُمَا مِنَ الْوَالِدِ وَالْوَالِدِ
وَالصَّاحِبَةِ وَالْوَزِيرِ وَالْمُعِينِ وَغَيْرِ ذَلِكَ .

وَوَجْهُ الاسْتِزَامِ أَنَّ الَّذِي يَحْتَاجُ إِلَى الْمَحَلِّ وَالْمُخَصَّصِ لَا يَكُونُ إِلَّا
حَادِثًا، وَالْحَادِثُ يَفْتَقِرُ إِلَى الْوَالِدِ وَمَنْ ذَكَرَ مَعَهُ، فَإِذَا سَلَبْنَا عَنْهُ الْاِفْتِقَارَ إِلَى
الْمَحَلِّ وَالْمُخَصَّصِ لَزِمَ سَلْبُ الْحُدُوثِ، وَسَلْبُهُ يَسْتَلْزِمُ سَلْبَ سَائِرِ
الْاِفْتِقَارَاتِ .

فَكَانَ الْمُصَنِّفُ قَالَ: الْمُرَادُ بِقِيَامِهِ تَعَالَى بِنَفْسِهِ عَدَمُ افْتِقَارِهِ إِلَى شَيْءٍ مِنَ
الْأَشْيَاءِ، وَحِينَئِذٍ يَكُونُ الْقِيَامُ بِالنَّفْسِ عِبَارَةً عَنِ الْعِنَى الْمُطْلَقِ، كَمَا عَبَّرَ بِهِ
بَعْضُهُمْ عِوَضَهُ، وَهُوَ الْاِسْتِغْنَاءُ عَنِ كُلِّ شَيْءٍ، وَذَلِكَ لَا يَكُونُ إِلَّا لِلَّهِ تَعَالَى؛
قَالَ اللَّهُ ﷻ: ﴿تَأْتِيهَا النَّاسُ أَنْتُمْ الْفُقَرَاءُ إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ﴾
[فاطر: ١٥]، وَقَالَ: ﴿وَاللَّهُ الْغَنِيُّ وَأَنْتُمْ الْفُقَرَاءُ﴾ [محمد: ٣٨]، وَقَالَ: ﴿إِنَّ اللَّهَ
لَغَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ﴾ [العنكبوت: ٦] .

(و) الصِّفَةُ السَّادِسَةُ مِنَ الْعِشْرِينَ (الْوَحْدَانِيَّةُ) بِفَتْحِ الْوَاوِ وَتَشْدِيدِ الْيَاءِ،
وَفَسَّرَهَا لِحَفَاءِ مَعْنَاهَا بِقَوْلِهِ: (أَيُّ لَا ثَانِي لَهٗ) يَعْنِي لِمَوْلَانَا جَلَّ ذِكْرُهُ (فِي ذَاتِهِ
وَلَا فِي صِفَاتِهِ وَلَا فِي أَفْعَالِهِ) وَهَذَا تَفْسِيرٌ لِلْوَحْدَانِيَّةِ، لَكِنْ يُؤْخَذُ مِنْهُ
تَفْسِيرُهَا وَهُوَ نَفْيُ الْاِثْنَيْنِيَّةِ فِي ذَاتِهِ تَعَالَى وَفِي صِفَاتِهِ وَفِي أَفْعَالِهِ .

وَأَفْتَصَرَ الْمُؤَلَّفَ عَلَى نَفْيِ الثَّانِي لِأَنَّهُ يَلْزَمُ مِنْ نَفْيِهِ نَفْيُ غَيْرِهِ مِنَ الْعَدَدِ،
إِذْ لَا يَتَأْتَى الثَّلَاثُ فَمَا فَوْقَهُ إِلَّا بَعْدَ تَحَقُّقِ الثَّانِي.

وَقَوْلُهُ: «وَلَا فِي أَفْعَالِهِ» الْمُرَادُ بِأَفْعَالِهِ تَعَالَى جَمِيعِ الْمُمْكِنَاتِ، فَتَدْخُلُ
الذَّوَاتُ وَالصِّفَاتُ وَالْأَفْعَالُ الْاِخْتِيَارِيَّةُ وَغَيْرُ الْاِخْتِيَارِيَّةِ، فَكُلُّهَا أَفْعَالُهُ لَا شَرِيكَ
لَهُ فِي إِيجَادِهَا وَإِعْدَامِهَا بَعْدَ وُجُودِهَا.

وَعِلْمَ مِنَ التَّفْسِيرِ الْمَذْكُورِ أَنَّ أَقْسَامَ الْوَحْدَانِيَّةِ ثَلَاثَةٌ:

- وَوَحْدَانِيَّةٌ فِي الذَّاتِ.

- وَوَحْدَانِيَّةٌ فِي الصِّفَاتِ.

- وَوَحْدَانِيَّةٌ فِي الْأَفْعَالِ.

فَمَعْنَى الْوَحْدَانِيَّةِ فِي الذَّاتِ أَمْرَانِ:

* أَحَدُهُمَا: عَدَمُ تَرْكِبِ ذَاتِهِ تَعَالَى مِنْ أَجْزَاءِ.

* وَالثَّانِي: عَدَمُ وُجُودِ مُمَائِلٍ لَهُ فِي ذَاتِهِ.

وَمَعْنَى الْوَحْدَانِيَّةِ فِي الصِّفَاتِ أَمْرَانِ أَيْضًا:

* أَحَدُهُمَا: عَدَمُ تَعَدُّدِ صِفَاتِهِ تَعَالَى مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ، فَلَيْسَ لَهُ قُدْرَتَانِ

فَأَكْثَرُ، وَلَا إِرَادَتَانِ فَأَكْثَرُ، وَلَا عِلْمَانِ فَأَكْثَرُ، إِلَى آخِرِ الصِّفَاتِ.

* وَالثَّانِي: عَدَمُ ثُبُوتِ صِفَةٍ لِعَيْرِهِ تُمَائِلُ صِفَةً مِنْ صِفَاتِهِ.

وَمَعْنَى الْوَحْدَانِيَّةِ فِي الْأَفْعَالِ أَمْرٌ وَاحِدٌ وَهُوَ عَدَمُ وُجُودِ مُؤَثِّرٍ مَعَهُ فِي

شَيْءٍ مِنْهَا، لَا بِالِاسْتِقْلَالِ وَلَا بِالْمُشَارَكَةِ لَهُ تَعَالَى^(١)، فَهُوَ سُبْحَانَهُ الْمُنْفَرِدُ
بِالتَّأْيِيرِ فِي جَمِيعِ الْمُمَكِّنَاتِ، أَيِ الْمُنْفَرِدُ بِإِجَادِهَا وَإِعْدَامِهَا لِوُجُوبِ تَعَلُّقِ
قُدْرَتِهِ بِكُلِّ مُمَكِّنٍ.

وَأَمَّا تَعَدُّدُ أَفْعَالِهِ تَعَالَى فَهُوَ ثَابِتٌ لَا يَصِحُّ نَفْيُهُ لِأَنَّ أَفْعَالَهُ ﷻ كَثِيرَةٌ مِنْ
خَلْقِي وَرَزْقِي وَإِغْنَاءِي وَإِفْقَارِي وَإِعْزَازِي وَإِذْلَالِي وَغَيْرِ ذَلِكَ.

فَجُمْلَةُ الْأُمُورِ الْمَنْفِيَّةِ عَنِ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى بِمُطْلَقِ الْوَحْدَانِيَّةِ خَمْسَةٌ،
وَفِي الْقُرْآنِ الْعَزِيزِ آيَاتٌ كَثِيرَةٌ تَدُلُّ عَلَى وَحْدَانِيَّةِ اللَّهِ، مِنْهَا قَوْلُهُ ﷻ:
﴿وَاللَّهُمَّ إِلَهٌ وَاحِدٌ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾ [البقرة: ١٦٣]، وَقَوْلُهُ:
﴿إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾ [النساء: ١٧١]، وَقَوْلُهُ: ﴿وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ وَاحِدٌ﴾
[المائدة: ٧٣]، وَقَوْلُهُ: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١]^(٢).

(١) وإلى هذا يشير قوله تعالى: ﴿اللَّهُ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [الزمر: ٦٢]، وقوله تعالى: ﴿هَلْ مِنْ خَلْقٍ غَيْرِ اللَّهِ﴾ [فاطر: ٣].

(٢) وجدت في نهاية بعض المخطوطات نقلا عن القاضي أبي بكر بن الطيب الباقلاني رَحِمَهُ اللَّهُ
ولعله من بعض كتبه المفقودة: «أصول الكفر ثمانية: الكثرة، والعدد، والنقص،
والتقليل، والعلة، والمعلول، والنظير، والشبيه. وهذا كله منفي في سورة الإخلاص؛
ف﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ نفي للكثرة والعدد، فنفي الكثرة نفي كونه أكثر من واحد؛ إذ ليس
في الوجود إلا الواحد لأنه واحد في ذاته وواحد في صفاته وواحد في أفعاله، ونفي
العدد نفي أن يكون هنالك ثانٍ أو ثلاثة كما قالت النصراني إن الله ثالث عيسى وأمه.
﴿اللَّهُ أَضَمُّدٌ﴾ نفي للنقص والتقليل؛ نفي أن يكون له جوف كسائر الخلق، فإن
التجويف هي الحاجة إلى الطعام، وهي من صفة الخلق وذلك نقص، ونفي التقليل
بمعنى نفي أن يكون قليلاً كالجوهر الفرد لأنه لا يقدر على شيء. ﴿لَمْ يَكِدْ وَلَمْ
يُؤَكِّدْ﴾ نفي للعلة والمعلول. والعلة في اصطلاح المتكلمين كون الشيء سببا في وجود
شيء آخر، فالوالد سبب في وجود الولد، والماء سبب في وجود الخلق؛ قال تعالى: =

(فَهَذِهِ) الْمُتَقَدِّمَةُ (سِتُّ صِفَاتٍ) مِنَ الْعَشْرِينَ الْوَاجِبَةِ لِمَوْلَانَا جَلَّ وَعَلَا ،
 (الْأُولَى نَفْسِيَّةٌ وَهِيَ الْوُجُودُ) وَالصِّفَةُ النَّفْسِيَّةُ هِيَ الَّتِي لَا تَتَحَقَّقُ الذَّاتُ فِي
 الْخَارِجِ بِدُونِهَا ، وَلَا شَكَّ أَنَّ الْوُجُودَ كَذَلِكَ ، فَهُوَ صِفَةٌ نَفْسِيَّةٌ مَنْسُوبَةٌ إِلَى
 النَّفْسِ بِمَعْنَى الذَّاتِ ، وَإِنَّمَا نُسِبَتْ إِلَيْهَا لِمُلَازِمَتِهَا لَهَا ، بِخِلَافِ الْمَعْنَوِيَّةِ الْآتِيَةِ
 فَإِنَّهَا مُلَازِمَةٌ لِلْمَعَانِي وَلِذَا نُسِبَتْ إِلَيْهَا كَمَا سَيَأْتِي .

(وَالْحَمْسَةُ) الَّتِي هِيَ الْقَدَمُ ، وَالْبَقَاءُ ، وَالْمُخَالَفَةُ لِلْحَوَادِثِ ، وَالْقِيَامُ
 بِالنَّفْسِ ، وَالْوَحْدَانِيَّةُ ، الْمَذْكُورَاتُ (بَعْدَهَا) أَيُّ بَعْدَ الصِّفَةِ الْأُولَى النَّفْسِيَّةِ
 (سَلْبِيَّةٌ) نِسْبَةٌ إِلَى السَّلْبِ بِمَعْنَى النَّفْيِ ، وَإِنَّمَا نُسِبَتْ إِلَيْهِ لِأَنَّ مَعْنَى كُلِّ مِنْهَا
 سَلْبٌ أَمْرٌ لَا يَلِيقُ بِاللَّهِ ﷻ كَمَا عَلِمَ مِمَّا شَرَحْنَاهُ بِهِ ، وَاللَّهُ تَعَالَى الْمُؤَفِّقُ .

= ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ﴾ [الأنبياء: ٣٠] ، فالعلة: الوالد ، والمعلول: الولد . ﴿وَلَمْ
 يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ نفي للنظير والشبيه ، بمعنى: لم يكن من يناظره في الملك بأن
 يكون إلهاً مثله ، ونفي الشبيه نفي أن يكون في الخلق من يشبهه سبحانه ؛ ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ
 شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١] .

صِفَاتُ الْمَعَانِي السَّبْعَةِ

وَحُدُودُهَا وَمُتَعَلِّقَاتُهَا الْأَصْلِيَّةُ

(ثُمَّ يَجِبُ لَهُ تَعَالَى سَبْعُ صِفَاتٍ مِنْ الْعِشْرِينَ صِفَةً (تُسَمَّى صِفَاتُ الْمَعَانِي) لِأَنَّ كُلًّا مِنْهَا صِفَةٌ مُوجُودَةٌ، وَكُلُّ صِفَةٍ مُوجُودَةٍ تُسَمَّى فِي اضْطِلَاحِ الْمُتَكَلِّمِينَ صِفَةً مَعْنَى، سِوَاءَ كَانَتْ قَدِيمَةً كَقُدْرَتِهِ تَعَالَى وَعِلْمِهِ، أَمْ حَادِثَةً كَبَيَاضِ الْجِرْمِ وَسَوَادِهِ.

فَالصِّفَةُ الْأُولَى مِنْ صِفَاتِ الْمَعَانِي هِيَ الْمَذْكُورَةُ فِي قَوْلِهِ: (وَهِيَ) أَيْ السَّبْعُ صِفَاتٍ الَّتِي تُسَمَّى صِفَاتِ الْمَعَانِي (الْقُدْرَةُ) وَهِيَ صِفَةٌ قَدِيمَةٌ قَائِمَةٌ بِذَاتِهِ تَعَالَى، يَتَأْتَى بِهَا إِيجَادُ كُلِّ مُمَكِّنٍ وَإِعْدَامُهُ عَلَى وَفْقِ الْإِرَادَةِ. وَمَعْنَى «يَتَأْتَى بِهَا» يَتَيَسَّرُ بِهَا.

وَالْمُمَكِّنُ عِنْدَ عُلَمَاءِ الْكَلَامِ: كُلُّ مَا حَكَمَ الْعَقْلُ بِاسْتِوَاءِ وُجُودِهِ وَعَدَمِهِ، وَيُسَمَّى جَائِزًا. وَالْمُمَكِّنُ أَعْمٌ مِنَ الْحَادِثِ لِأَنَّهُ يَصْدُقُ بِالْمُمَكِّنِ الْمَعْدُومِ وَبِالْمُمَكِّنِ الْمَوْجُودِ بَعْدَ الْعَدَمِ.

وَمَعْنَى إِيجَادِ الْمُمَكِّنِ: إِخْرَاجُهُ مِنَ الْعَدَمِ إِلَى الْوُجُودِ، وَمَعْنَى إِعْدَامِهِ: إِخْرَاجُهُ مِنَ الْوُجُودِ إِلَى الْعَدَمِ.

وَقَوْلُنَا: «عَلَى وَفَقِ الْإِرَادَةِ» مَعْنَاهُ أَنَّ إِيْجَادَ اللَّهِ تَعَالَى لِلْمُمْكِنِ وَإِعْدَامَهُ لَهُ عَلَى وَفَقِ تَعَلُّقِ إِرَادَتِهِ بِهِ لِكَوْنِهِ سُبْحَانَهُ لَا يُوجِدُ أَوْ يُعْدِمُ بِقُدْرَتِهِ إِلَّا مَا أَرَادَ وَجُودَهُ أَوْ عَدَمَهُ مِنَ الْمُمْكِنَاتِ. وَبِهَذَا تَعَلَّمَ أَنَّ تَعَلُّقَ الْقُدْرَةِ فَرْعٌ عَنِ تَعَلُّقِ الْإِرَادَةِ، أَيُّ تَابِعٌ لَهُ وَمُتَأَخِّرٌ عَنْهُ فِي التَّعَقُّلِ.

(و) الصِّفَةُ الثَّانِيَةُ مِنْ صِفَاتِ الْمَعَانِي: (الْإِرَادَةُ) وَتُرَادِفُهَا الْمَشِيئَةُ، وَهِيَ صِفَةٌ قَدِيمَةٌ قَائِمَةٌ بِذَاتِهِ تَعَالَى، يَتَأْتَى بِهَا تَخْصِيصُ كُلِّ مُمْكِنٍ بِبَعْضِ مَا يَجُوزُ عَلَيْهِ عَلَى وَفَقِ الْعِلْمِ^(١).

وَالَّذِي يَجُوزُ عَلَى الْمُمْكِنِ أُمُورٌ مُتَقَابِلَةٌ أَيُّ مُتَنَافِيَةٌ، لَا يَجْتَمِعُ وَاحِدٌ مِنْهَا مَعَ مُقَابِلِهِ، وَهِيَ الْوُجُودُ وَمُقَابِلُهُ الْعَدَمُ، وَالصِّفَةُ الْمَخْصُوصَةُ كَالْبَيَاضِ وَمُقَابِلُهَا سَائِرُ الصِّفَاتِ كَالسَّوَادِ، وَالْمِقْدَارُ الْمَخْصُوصُ كَالطُّوْلِ وَمُقَابِلُهُ سَائِرُ الْمَقَادِيرِ كَالْقَصْرِ، وَالْجِهَةُ الْمَخْصُوصَةُ وَمُقَابِلُهَا سَائِرُ الْجِهَاتِ، وَالزَّمَانُ الْمَخْصُوصُ وَمُقَابِلُهُ سَائِرُ الْأَزْمَنَةِ، وَالْمَكَانُ الْمَخْصُوصُ وَمُقَابِلُهُ سَائِرُ الْأَمْكَانَةِ.

(١) مما تمسك أهل السنة في إثبات صفة الإرادة لله ﷻ أن تخصيص بعض الأضداد بالوقوع دون بعض وفي بعض الأوقات دون بعض مع استواء نسبة الذات العلية إلى الكل لا بد أن يكون لصفة شأنها التخصيص لامتناع التخصيص بلا مخصص، ولا بد أن تكون قائمة بالذات العلية لامتناع احتياج الله ﷻ في فاعليته إلى أمر منفصل عن ذاته، وتلك الصفة هي المسماة بالإرادة، وهو معنى واضح عند العقل، مغاير للعلم والقدرة وسائر الصفات، شأنه التخصيص والترجيح لأحد طرفي المقدور من الفعل والترك على الآخر، قال تعالى: ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [يس: ٨٢]، وَقَالَ: ﴿فَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ﴾ [الأنعام: ١٢٥]، وَقَالَ: ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾ [الإنسان: ٣٠]، وَقَالَ: ﴿وَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ فِتْنَتَهُ فَلَنْ تَمْلِكَ لَهُ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا﴾ [المائدة: ٤١]. (راجع شرح المقاصد للعلامة التفتازاني، ج ٢/ص ٩٤)

وَهَذِهِ الْأُمُورُ كُلُّهَا جَائِزَةٌ فِي حَقِّ كُلِّ مُمَكِّنٍ عَلَى السَّوَاءِ، وَتَخْصِيصُهُ
بِبَعْضِهَا دُونَ بَعْضٍ - أَيْ تَرْجِيحُ وَقُوعِ بَعْضِهَا لَهُ بَدَلًا عَنِ مُقَابِلِهِ - إِنَّمَا هِيَ
بِإِرَادَةِ اللَّهِ تَعَالَى، فَزَيْدٌ الَّذِي أَوْجَدَهُ اللَّهُ أَبْيَضَ طَوِيلًا فِي جِهَةِ الْمَشْرِقِ زَمَنَ
طُلُوعِ الشَّمْسِ بِمَكَّةَ الْمُشْرِفَةَ كَانَ يَجُوزُ عَلَيْهِ أَنْ يُبْقِيَهُ اللَّهُ مَعْدُومًا وَأَنْ يُوْجِدَهُ
عَلَى مُقَابِلِ مَا وُجِدَ عَلَيْهِ وَفِي مُقَابِلِ مَا وُجِدَ فِيهِ، لَكِنْ لَمَّا خَصَّصْتُهُ إِرَادَةَ اللَّهِ
بِذَلِكَ وَجِدَ كَذَلِكَ، وَهَكَذَا غَيْرُهُ مِنَ الْحَوَادِثِ.

وَقَوْلُنَا: «عَلَى وَفْقِ الْعِلْمِ» مَعْنَاهُ أَنَّ تَخْصِيصَ اللَّهِ لِلْمُمَكِّنِ عَلَى وَفْقِ
تَعَلُّقِ عِلْمِهِ تَعَالَى بِهِ لِأَنَّهُ جَلٌّ وَعَزٌّ لَا يُخَصِّصُ بِإِرَادَتِهِ إِلَّا مَا عَلِمَ مِنْ
الْمُمَكِّنَاتِ، خَيْرًا كَانَ أَوْ شَرًّا، فَكُلُّ مُمَكِّنٍ عَلِمَ اللَّهُ تَعَالَى أَنَّهُ يَكُونُ أَوْ لَا
يَكُونُ فَذَلِكَ مُرَادُهُ، وَبِهَذَا تَعَلَّمَ أَنَّ تَعَلُّقَ الْإِرَادَةِ فَرَعٌ عَنِ تَعَلُّقِ الْعِلْمِ، أَيْ تَابِعٌ
لَهُ وَمُتَأَخِّرٌ عَنْهُ فِي التَّعَقُّلِ.

وَلَمَّا كَانَتِ الْقُدْرَةُ وَالْإِرَادَةُ إِنَّمَا تَتَعَلَّقَانِ بِالْمُمَكِّنَاتِ وَصَفَهُمَا الْمُصَنِّفُ
بِقَوْلِهِ: (الْمُتَعَلِّقَاتَانِ بِجَمِيعِ الْمُمَكِّنَاتِ) أَيْ الْجَائِزَاتِ، وَالصِّفَةُ الْمُتَعَلِّقَةُ هِيَ الَّتِي
تَقْتَضِي - أَيْ تَسْتَلْزِمُ - أَمْرًا زَائِدًا عَلَى الْقِيَامِ بِمَحَلِّهَا، وَيُسَمَّى ذَلِكَ الْأَمْرُ
(مُتَعَلِّقًا) بِفَتْحِ اللَّامِ.

وَالْقُدْرَةُ وَالْإِرَادَةُ مِنَ الصِّفَاتِ الْمُتَعَلِّقَةِ، وَمُتَعَلِّقَهُمَا وَاحِدٌ وَهُوَ
الْمُمَكِّنَاتُ، وَتَعَلَّقَهُمَا بِهَا تَعَلُّقٌ تَأْثِيرِيٌّ، غَيْرَ أَنَّ التَّأْثِيرَ بِالْقُدْرَةِ فِي وُجُودِ الْمُمَكِّنِ
أَوْ عَدَمِهِ، وَالتَّأْثِيرُ بِالْإِرَادَةِ فِي تَخْصِيصِ الْمُمَكِّنِ بِبَعْضٍ مَا يَجُوزُ عَلَيْهِ.

وَخَرَجَ بِ«الْمُمَكِّنَاتِ» الْوَاجِبَاتُ وَالْمُسْتَحِيلَاتُ، فَلَا يُمَكِّنُ أَنْ تَتَعَلَّقَ

بِهِمَا الْقُدْرَةُ وَالْإِرَادَةُ لِأَنَّ تَعَلُّقَهُمَا بِالْوَاجِبَاتِ إِنْ كَانَ لِعِدْمِهَا فَعَدْمُهَا مُسْتَحِيلٌ؛
إِذْ هِيَ لَا تَقْبَلُ الْعَدَمَ، وَإِنْ كَانَ لَوْجُودِهَا فَهِيَ مِنْ بَابِ تَحْصِيلِ الْحَاصِلِ،
وَتَعَلُّقُهُمَا بِالْمُسْتَحِيلَاتِ إِنْ كَانَ لَوْجُودِهَا فَهِيَ مُسْتَحِيلٌ لِأَنَّهَا لَا تَقْبَلُ الْوُجُودَ،
وَإِنْ كَانَ لِعِدْمِهَا فَهِيَ مِنْ بَابِ تَحْصِيلِ الْحَاصِلِ أَيْضًا.

لَا يُقَالُ: «يَلْزَمُ عَلَى عَدَمِ تَعَلُّقِهِمَا بِالْوَاجِبَاتِ وَالْمُسْتَحِيلَاتِ نِسْبَةُ الْعَجْزِ
إِلَى اللَّهِ تَعَالَى لِقُصُورِ قُدْرَتِهِ وَإِرَادَتِهِ عَنِ التَّعَلُّقِ بِهِمَا» لِأَنَّا نَقُولُ: لَا عَجْزَ وَلَا
قُصُورَ وَإِنْ تَوَهَّمَهُمَا بَعْضُ الْأَعْيَاءِ مِنَ الْمُبْتَدِعَةِ، وَذَلِكَ لِأَنَّ الْعَجْزَ وَالْقُصُورَ
إِنَّمَا يَلْزَمَانِ فِيمَا يُمَكِّنُ أَنْ تَتَعَلَّقَ بِهِ الْقُدْرَةُ وَالْإِرَادَةُ وَلَمْ تَتَعَلَّقَا بِهِ، أَمَّا مَا لَا
يُمَكِّنُ أَنْ تَتَعَلَّقَا بِهِ فَلَا يَلْزَمُ فِيهِ ذَلِكَ أَصْلًا، وَلَا شَكَّ أَنَّ الْوَاجِبَاتِ
وَالْمُسْتَحِيلَاتِ لَا يُمَكِّنُ تَعَلُّقَ الْقُدْرَةِ وَالْإِرَادَةِ بِهِمَا لِمَا عَلِمْتَ.

(و) الصِّفَةُ الثَّلَاثَةُ مِنْ صِفَاتِ الْمَعَانِي (الْعِلْمُ) وَهُوَ صِفَةُ قَدِيمَةٍ قَائِمَةٍ
بِذَاتِهِ تَعَالَى، مُتَعَلِّقَةٌ بِجَمِيعِ الْأُمُورِ عَلَى وَجْهِ الْإِحَاطَةِ بِهَا عَلَى مَا هِيَ عَلَيْهِ مِنْ
غَيْرِ سَبْقِ خَفَاءٍ.

وَلِتَعَلُّقِ الْعِلْمِ بِجَمِيعِ الْأُمُورِ وَصِفَةِ الْمُؤَلَّفِ بِقَوْلِهِ: (الْمُتَعَلِّقُ بِجَمِيعِ
الْوَاجِبَاتِ وَالْجَائِزَاتِ وَالْمُسْتَحِيلَاتِ) تَعَلُّقُ انْكِشَافٍ وَاتِّضَاحٍ، بِمَعْنَى أَنَّ هَذِهِ
الْأُمُورُ مُنْكَشَفَةٌ بِصِفَةِ الْعِلْمِ لِذَاتِهِ تَعَالَى وَمُتَّضِحَةٌ لَهَا أَرْزَلًا وَأَبْدًا بِلَا تَأْمُلٍ وَلَا
اسْتِدْلَالٍ اتِّضَاحًا تَامًا، فَالْوَاجِبَاتُ كَذَاتِهِ تَعَالَى وَصِفَاتِهِ، فَيَعْلَمُ سُبْحَانَهُ بِعِلْمِهِ
ذَاتَهُ وَصِفَاتِهِ الَّتِي مِنْهَا الْعِلْمُ، وَالْجَائِزَاتُ كَذَوَاتِ الْمَخْلُوقَاتِ وَصِفَاتِهَا
وَأَفْعَالِهَا، وَالْمُسْتَحِيلَاتُ كَالشَّرِيكِ وَالْوَالِدِ وَالصَّاحِبَةِ، فَيَعْلَمُ أَنَّهُ لَا شَرِيكَ لَهُ
وَلَا وَالدَّ لَهُ وَلَا صَاحِبَةَ لَهُ.

(و) الصِّفَةُ الرَّابِعَةُ مِنْ صِفَاتِ الْمَعَانِي (الْحَيَاةُ) وَهِيَ صِفَةٌ قَدِيمَةٌ قَائِمَةٌ بِذَاتِهِ تَعَالَى تَقْتَضِي صِحَّةَ اتِّصَافِهِ بِالْعِلْمِ وَغَيْرِهِ مِنَ الصِّفَاتِ .

وَحَيَاتُهُ جَلٌّ وَعَلَا لَيْسَتْ كَحَيَاتِنَا لِكَوْنِ حَيَاتِهِ لَيْسَتْ بِسَبَبِ الرُّوحِ ،
وَحَيَاتِنَا بِسَبَبِهَا .

(وَهِيَ) أَيُّ الْحَيَاةِ (لَا تَتَعَلَّقُ بِشَيْءٍ) أَيُّ لَا تَقْتَضِي أَمْرًا زَائِدًا عَلَى الْقِيَامِ بِمَحَلِّهَا ، بِخِلَافِ غَيْرِهَا مِنْ صِفَاتِ الْمَعَانِي فَإِنَّهُ يَقْتَضِي أَمْرًا زَائِدًا عَلَى الْقِيَامِ بِمَحَلِّهِ ، فَالْقُدْرَةُ تَقْتَضِي مَقْدُورًا يَتَأْتِي بِهَا إِيجَادُهُ وَإِعْدَامُهُ ، وَالْإِرَادَةُ تَقْتَضِي مُرَادًا يَتَأْتِي بِهَا تَخْصِيصُهُ ، وَالْعِلْمُ يَقْتَضِي مَعْلُومًا يَتَّضِحُّ بِهِ ، وَالسَّمْعُ يَقْتَضِي مَسْمُوعًا يُسْمَعُ بِهِ ، وَالْبَصْرُ يَقْتَضِي مُبْصَرًا يُبْصَرُ بِهِ ، وَالْكَلامُ يَقْتَضِي مَعْنَى يَدُلُّ عَلَيْهِ .

(و) الصِّفَةُ الْخَامِسَةُ وَالسَّادِسَةُ مِنْ صِفَاتِ الْمَعَانِي (السَّمْعُ وَالْبَصْرُ) وَهُمَا صِفَتَانِ قَدِيمَتَانِ قَائِمَتَانِ بِذَاتِهِ تَعَالَى ، تَتَعَلَّقَانِ بِكُلِّ مَوْجُودٍ عَلَى وَجْهِ الْإِحَاطَةِ بِهِ ، تَعَلُّقًا زَائِدًا عَلَى تَعَلُّقِ الْعِلْمِ .

هَذَا مَعْنَاهُمَا فِي حَقِّ اللَّهِ ﷻ ، وَأَمَّا مَعْنَاهُمَا فِي حَقِّ الْحَادِثِ فَالسَّمْعُ :
قُوَّةٌ خَلَقَهَا اللَّهُ فِي الْأُذُنَيْنِ ، وَالْبَصْرُ : قُوَّةٌ خَلَقَهَا اللَّهُ فِي الْعَيْنَيْنِ .

وَلِتَعَلَّقُ سَمْعِهِ تَعَالَى وَبَصْرِهِ بِكُلِّ مَوْجُودٍ وَصَفَهُمَا الْمُصَنِّفُ بِقَوْلِهِ :
(الْمُتَعَلِّقَانِ بِجَمِيعِ الْمَوْجُودَاتِ) تَعَلَّقُ انْكِشَافٍ وَاتِّضَاحٍ ، بِمَعْنَى أَنَّ جَمِيعَ الْمَوْجُودَاتِ مُنْكَشَفَةٌ لَهُ تَعَالَى بِسَمْعِهِ وَبَصْرِهِ ، وَمُتَّضِحَةٌ لَهُ أَزَلًا وَأَبَدًا اتِّضَاحًا تَامًا^(١) .

(١) السمع الأزلي كما قال الإمام السنوسي: «هو صفة ينكشف بها كل موجود على ما هو به»

وَيَجِبُ اعْتِقَادُ أَنَّ الانْكَشَافَ بِالسَّمْعِ غَيْرِ الانْكَشَافِ بِالْبَصَرِ، وَأَنَّ
الانْكَشَافَ بِكُلِّ مِنْهُمَا غَيْرِ الانْكَشَافِ بِالْعِلْمِ، وَلِكُلِّ انْكَشَافٍ مِنْهَا حَقِيقَةٌ يُفَوِّضُ
عِلْمُهَا إِلَى اللَّهِ جَلَّ وَعَلَا.

وَخَرَجَ بِالمَوْجُودَاتِ الْأُمُورِ الْغَيْرِ الوجودِيَّةِ فَلَا يَتَعَلَّقُ بِهَا سَمْعُ اللَّهِ
وَبَصَرُهُ، وَدَخَلَ فِي المَوْجُودَاتِ الْقَدِيمِ وَالْحَادِثِ، فَيَتَعَلَّقُ سَمْعُهُ تَعَالَى وَبَصَرُهُ
بِكُلِّ مِنْهَا فَيَسْمَعُ سُبْحَانَهُ وَيَرَى فِي الْأَزَلِ ذَاتَهُ الْعَلِيَّةَ وَجَمِيعَ صِفَاتِهِ الوجودِيَّةِ

= انكشافا يُبَيِّنُ سِوَاهُ ضَرُورَةً، وَالبَصْرَ مِثْلَهُ». (شرح المقدمات، ص ١٤٦) ومقصوده أن
الانكشاف الأزلي الحاصل بصفة السمع غير الانكشاف الأزلي الحاصل بصفة العلم،
والبصر كذلك لأنهما صفتان زائدتان على العلم لورود الأدلة السمعية بإثباتهما.
ويشتركان مع العلم في أزلية الكشف واستحالة حدوثه.

وعبارة الإمام السنوسي عن تعلقهما «بِجَمِيعِ المَوْجُودَاتِ» فيه ضرب من التجوُّز، ذلك
أن سمع الله ﷻ وبصره يتعلقان أزلاً بذاته العلية وصفاته الوجودية، وهي موجودة
حقيقة، ويتعلقان أزلاً أيضاً بالممكنات التي علم الله أنها ستوجد، وتسميتها بالموجودات
مجاز من باب تسمية الشيء باسم ما يؤول إليه لأنها كانت في الأزل معدومة وتصير في ما
لا يزال موجودة، والمصحح لتعلق السمع والبصر بهذه الممكنات التي ستوجد هو الوجود
العلمي، وإليه يشير قوله تعالى: ﴿أَعِنْدَهُ عِلْمُ الْغَيْبِ فَهُوَ رَئِيٌّ﴾ [النجم: ٣٥]، فقد جعل ﷻ
الوجود العلمي مصححاً للرؤية، ولا شك أن للممكنات التي ستوجد تعيناً في دائرة العلم
الإلهي قبل وجودها في الخارج، فهي مرتبة ومسموعة له ﷻ من هذه الحيشية، والدليل
على ذلك وجوب عموم تعلق الصفات بكل ما يصحُّ أن تتعلّق به أزلاً، وإذا ثبت صحة
تعلق صفتي السمع والبصر بالموجود العلمي فلو اختصتا ببعض ما تصلحاً للتعلق به دون
البعض الآخر مع صلاحيتهما للتعلق بالجميع لافتقرتا إلى مخصّص، وذلك يلزم منه
حدوثهما لأن كل مخصّص محدث، وحدوث صفات الله ﷻ محال، وأيضاً لو لم يتعلّق
سمعه وبصره تعالى بما صح أن يتعلّق به أزلاً لكان ذلك منعاً لشيء علّمت صحته،
ويكون المانع قائماً بالذات العلية، والمانع إذا ضادّ الصفة لزم عدمها لاستحالة الجمع
بين الضدين، ويلزم من ذلك عدم الصفة القديمة الأزلية، وعدم القديم محال.

الَّتِي مِنْهَا سَمْعُهُ وَبَصَرُهُ، وَيَسْمَعُ وَيَرَى مَعَ ذَلِكَ فِيمَا لَا يَزَالُ ذَوَاتَ الكَائِنَاتِ كُلِّهَا وَجَمِيعَ صِفَاتِهَا الوجودية كَيْفَمَا كَانَ كُلُّ مِنْهُمَا، فَسَمْعُهُ تَعَالَى وَبَصَرُهُ لَيْسَا كَسَمْعِنَا وَبَصَرِنَا لِأَنَّ سَمْعَنَا إِنَّمَا يَتَعَلَّقُ عَادَةً بِبَعْضِ المَوْجُودَاتِ وَهُوَ الأَصْوَاتُ بِشَرَطِ عَدَمِ البُعْدِ جِدًّا وَعَدَمِ السَّرِّ جِدًّا، وَبَصَرِنَا إِنَّمَا يَتَعَلَّقُ عَادَةً بِبَعْضِ المَوْجُودَاتِ وَهُوَ الأَجْسَامُ وَاللَّوَانِهَا وَحَرَكَاتُهَا وَسَكَنَاتُهَا بِشَرَطِ أَنْ يَكُونَ المرئيُّ فِي جِهَةِ الأَمَامِ وَأَنْ لَا يَكُونَ بَعِيدًا جِدًّا وَلَا قَرِيبًا جِدًّا.

(و) الصِّفَةُ السَّابِعَةُ مِنْ صِفَاتِ المَعَانِي (الكَلَامُ) وَهُوَ صِفَةُ قَدِيمَةٍ قَائِمَةٍ بِذَاتِهِ تَعَالَى، لَيْسَتْ بِحَرْفٍ وَلَا صَوْتٍ^(١)، مُنَزَّهَةٌ عَنِ السَّرِّ، وَالجَهْرِ، وَالتَّقْدِيمِ، وَالتَّأخِيرِ، وَالإِعْرَابِ، وَاللَّحْنِ، وَسَائِرِ صِفَاتِ كَلَامِ المَخْلُوقَاتِ، دَالَّةٌ عَلَى جَمِيعِ الأُمُورِ.

وَلَيْسَتْ الكُتُبُ السَّمَاوِيَّةُ - كَالْقُرْآنِ وَالتَّوْرَةِ وَالإِنْجِيلِ - مِنَ الكَلَامِ القَدِيمِ لِأَنَّهَا أَلْفَاظٌ مُرَكَّبَةٌ مِنْ حُرُوفٍ وَأَصْوَاتٍ وَهِيَ حَادِثَةٌ.

(١) كَلَامُ الله القَائِمِ بِذَاتِهِ يَتَنَزَّهُ عَنِ الحُرُوفِ والأَصْوَاتِ وَمَا يَلِازِمُهَا مِنَ السُّكُوتِ، وَلِذَا قَالَ الإِمَامُ الجَلِيلُ أَبُو جَعْفَرِ الطَّبْرِيِّ فِي وَصْفِ اللهِ ﷻ: «هُوَ المُتَكَلِّمُ الَّذِي لَا يَجُوزُ عَلَيْهِ السُّكُوتُ». (التبصير في معالم الدين، ص ١٢٨) فَكَلَامُهُ تَعَالَى القَائِمِ بِذَاتِهِ لَا يَجُوزُ أَنْ يَطْرَأَ عَلَيْهِ سَكُوتٌ لِأَنَّهُ لَوْ جَازَ أَنْ يَسْكُتَ عَنِ كَلَامِهِ لَجَازَ أَنْ يَتَصَفَّ كَلَامُهُ بِالعَدَمِ، وَذَلِكَ يوجب حَدُوثَهُ لِأَنَّ السُّكُوتَ إِنْ كَانَ قَبْلَ وَجُودِ الكَلَامِ لَزِمَ سَبْقُ العَدَمِ عَلَيْهِ، وَذَلِكَ يَنْفِي قِدَمَهُ وَيُثَبِّتُ حَدُوثَهُ، وَإِنْ كَانَ السُّكُوتُ بَعْدَ وَجُودِ الكَلَامِ فَقَدْ طَرَأَ عَلَيْهِ العَدَمُ، وَهُوَ يَنْفِي بَقَاءَهُ، وَإِذَا انْتَفَى البَقَاءُ انْتَفَى القِدَمُ لِمَا تَقَرَّرَ أَنَّ كَلِمًا ثَبَتَ قِدَمُهُ اسْتِحْصَالِ عَدَمِهِ، وَإِذَا انْتَفَى القِدَمُ لَزِمَ ضِدُّهُ وَهُوَ الحَدُوثُ، وَإِذَا لَزِمَ مِنَ السُّكُوتِ حَدُوثُ الكَلَامِ لَزِمَ حَدُوثُ الذَّاتِ لِأَنَّ المَتَصِفَ بِالحَادِثِ حَادِثٌ، وَاللهُ تَعَالَى ثَبَتَ قِدَمَهُ وَاسْتِحْصَالَ عَدَمِهِ، فَكَلَامُهُ قَدِيمٌ كَذَاتِهِ، مَنْزَعٌ عَنِ جَمِيعِ أَمَارَاتِ الحَدُوثِ وَمِنْهَا السُّكُوتُ.

نَعَمْ، مَدْلُولُ تِلْكَ الْأَلْفَاظِ - أَيِ الْمَعَانِي الَّتِي دَلَّتْ عَلَيْهَا الْأَلْفَاظُ الْكُتُبِ السَّمَاوِيَّةِ - مِنْ مَدْلُولِ الْكَلَامِ الْقَدِيمِ، مَثَلًا إِذَا سَمِعْنَا قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَقْرُبُوا الزَّيْفَ﴾ [الإسراء: ٣٢] فَهَمْنَا مِنْهُ النَّهْيَ عَنِ قُرْبَانِ الزَّيْفِ، وَلَوْ أُزِيلَ عَنَّا الْحِجَابُ وَسَمِعْنَا الْكَلَامَ الْقَدِيمَ لَفَهَمْنَا مِنْهُ ذَلِكَ الْمَعْنَى أَيْضًا.

فَالْأَلْفَاظُ الْكُتُبِ السَّمَاوِيَّةِ دَالَّةٌ عَلَى مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ الْكَلَامُ الْقَدِيمُ، أَيِ مُشَارِكَةٌ لَهُ فِي مَدْلُولِهِ، لَكِنْ لَا فِي كُلِّهِ، بَلْ فِي بَعْضِهِ، إِذِ الْكَلَامُ الْقَدِيمُ دَالٌّ عَلَى مَا لَا يَتَنَاهَى مِنَ الْوَأَجِبَاتِ وَالْعَجَائِزَاتِ وَالْمُسْتَحِيلَاتِ، وَتِلْكَ الْأَلْفَاظُ تَرْجَمَةٌ عَنْ بَعْضِ مَدْلُولِهِ، وَلِذَا اخْتَلَفَتْ بِاخْتِلَافِ الْأَلْسِنَةِ وَاللُّغَاتِ، فَالْأَلْفَاظُ الْمُتَزَلَّةُ بِالْعَرَبِيَّةِ قُرْآنٌ، وَبِالْعِبْرَانِيَّةِ تَوْرَةٌ، وَبِالسَّرْيَانِيَّةِ إِنْجِيلٌ وَزَبُورٌ.

وَفِي الْقُرْآنِ الْعَزِيزِ آيَاتٌ دَلَّتْ عَلَى اتِّصَافِهِ عَزَّ وَجَلَّ بِصِفَاتِ الْمَعَانِي، مِنْهَا قَوْلُهُ جَلَّ ذِكْرُهُ: ﴿أَنْزَلَهُ بِعِلْمِهِ﴾ [النساء: ١٦٦].

تَنْبِيْهَاتٌ

* الْأَوَّلُ: كَمَا يُسَمَّى الْكَلَامُ الْقَدِيمُ بِكَلَامِ اللَّهِ تُسَمَّى الْكُتُبُ السَّمَاوِيَّةُ بِكَلَامِ اللَّهِ، إِذَا لَانَّهَا دَالَّةٌ عَلَى بَعْضِ مَدْلُولِهِ الْمُتَرَجِّمِ بِهَا عَنْهُ فَقِيلَ لَهَا كَلَامُ اللَّهِ، كَمَا يُقَالُ لِلْكَلامِ الْمُتَرَجِّمِ بِهِ عَنْ كَلَامِ السُّلْطَانِ مَثَلًا: هَذَا كَلَامُ السُّلْطَانِ، وَكَمَا يُقَالُ لِلْكَلامِ الْمَحْكِيِّ فِي الْقُرْآنِ عَنِ الْأَنْبِيَاءِ وَأُمَمِهِمُ الْأَعْجَمِيِّينَ: هَذَا كَلَامُهُمْ، مَعَ أَنَّهُ لَيْسَ عَيْنَ كَلَامِهِمْ، بَلْ هُوَ تَرْجَمَةٌ عَنْهُ، وَإِذَا لَانَ اللَّهُ تَعَالَى خَلَقَ تِلْكَ الْأَلْفَاظَ وَأَنْزَلَهَا عَلَى رُسُلِهِ بِوَسِطَةِ جِبْرِيلَ، فَهِيَ كَلَامُ اللَّهِ بِمَعْنَى أَنَّهَا مَخْلُوقَةٌ لِلَّهِ وَلَيْسَتْ مِنْ تَأْلِيفِ الْخَلْقِ.

* التَّيْبِيهِ الثَّانِي: لَا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ: «كَلَامُ اللَّهِ مَخْلُوقٌ أَوْ حَادِثٌ» وَيُقْصَدُ بِكَلَامِ اللَّهِ أَلْفَاظُ الْكُتُبِ السَّمَاوِيَّةِ؛ لِثَلَا يَتَوَهَّمُ مِنْ ذَلِكَ حُدُوثُ الْكَلَامِ الْقَدِيمِ.

وَكَذَا لَا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ: «الْقُرْآنُ مَخْلُوقٌ أَوْ حَادِثٌ» لِأَنَّ الْقُرْآنَ يُطْلَقُ عَلَى اللَّفْظِ الْمُنزَّلِ عَلَى نَبِيِّنَا وَمَوْلَانَا مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِلْإِعْجَازِ، وَعَلَى صِفَةِ الْكَلَامِ الْقَائِمَةِ بِذَاتِ اللَّهِ تَعَالَى، فَرَبَّمَا يَتَوَهَّمُ مِنْ إِطْلَاقِ أَنَّ الْقُرْآنَ مَخْلُوقٌ أَوْ حَادِثٌ حُدُوثُ الصِّفَةِ الْقَائِمَةِ بِذَاتِهِ تَعَالَى. نَعَمْ يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ ذَلِكَ فِي مَقَامِ التَّعْلِيمِ^(١).

وَقَوْلُ الْمُصَنِّفِ: (الَّذِي لَيْسَ بِحَرْفٍ وَلَا صَوْتٍ) نَعْتُ لِلْكَلامِ، رَدٌّ بِهِ عَلَى مَنْ قَالَ: إِنَّ كَلَامَهُ تَعَالَى بِحُرُوفٍ وَأَصْوَاتٍ.

(وَيَتَعَلَّقُ) أَيِ الْكَلَامِ (بِمَا يَتَعَلَّقُ بِهِ الْعِلْمُ مِنَ الْمُتَعَلِّقَاتِ) بِفَتْحِ اللَّامِ، وَهِيَ الْوَاجِبَاتُ وَالْجَائِزَاتُ وَالْمُسْتَحِيلَاتُ، فَالْكَلامُ مُسَاوٍ لِلْعِلْمِ فِي الْمُتَعَلِّقِ - بِفَتْحِ اللَّامِ -، لِكِنَّهُ مُخَالِفٌ لَهُ فِي التَّعَلُّقِ حَيْثُ إِنَّ تَعَلُّقَ الْعِلْمِ بِالْوَاجِبَاتِ وَالْجَائِزَاتِ وَالْمُسْتَحِيلَاتِ تَعَلُّقٌ انْكَشَافٌ كَمَا عَلِمْتَ، وَتَعَلُّقُ الْكَلَامِ بِهِ تَعَلُّقٌ دَلَالَةٌ بِمَعْنَى أَنَّ كَلَامَهُ سُبْحَانَهُ دَالٌّ أَرْزَلًا وَأَبْدًا عَلَى جَمِيعِ مَعْلُومَاتِهِ الَّتِي لَا نِهَائَةَ لَهَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) لأن اللائق بمقام التعليم هو التفصيل الذي يزيل كل اشتباه ويرفع كل توهم، فإن المدرس يقرر للطالب وجه استحالة حدوث الكلام القديم القائم بذات الله ﷻ لأن صفات الله القائمة بذاته منزهة عن الحدوث كما تنزهت ذاته العلية عن ذلك، ويقرر له وجه استحالة قدم الكلام المركب من الحروف والأصوات المتعاقبة التي يسبق بعضها بعضها لأن ذلك ينافي القدم والأزلية.

الصِّفَاتُ الْمَعْنَوِيَّةُ

وَالْخِلَافُ فِي مَدْلُولِهَا وَعَدَّهَا مَعَ الْإِتِّفَاقِ عَلَى وُجُوبِهَا لِلَّهِ

(ثُمَّ) يَجِبُ لَهُ تَعَالَى (سَبْعُ صِفَاتٍ) وَهِيَ تَمَامُ الْعِشْرِينَ الْوَاجِبَةِ لَهُ جَلًّا وَعَزًّا (تُسَمَّى صِفَاتٍ مَعْنَوِيَّةً) وَأَحْوَالًا مَعْنَوِيَّةً (وَهِيَ مُلَازِمَةٌ) أَي لَازِمَةٌ (لِلسَّعِ الْأُولَى) الَّتِي هِيَ صِفَاتُ الْمَعَانِي، وَلِلزُّومِهَا لَهَا نُسِبَتْ إِلَيْهَا فَقِيلَ فِيهَا «مَعْنَوِيَّةٌ» بَيَاءً مُشَدَّدَةً، نَسَبَهُ إِلَى الْمُعْنَى، مُفْرَدَ الْمَعَانِي.

(وَهِيَ) أَي السَّبْعُ صِفَاتِ الْمُسَمَّاةِ صِفَاتٍ مَعْنَوِيَّةً (كَوْنُهُ تَعَالَى قَادِرًا، وَمُرِيدًا، وَعَالِمًا، وَحَيًّا، وَسَمِيعًا، وَبَصِيرًا، وَمُتَكَلِّمًا) فَكَوْنُهُ تَعَالَى قَادِرًا لَازِمٌ لِلْقُدْرَةِ الْقَائِمَةِ بِذَاتِهِ تَعَالَى، وَكَوْنُهُ مُرِيدًا لَازِمٌ لِلْإِرَادَةِ الْقَائِمَةِ بِذَاتِهِ تَعَالَى، وَهَكَذَا الْخَمْسَةُ الْبَاقِيَةُ.

وَوَجْهُ لَزُومِ هَذِهِ الْأَكْوَانِ السَّبْعَةِ لِلْمَعَانِي أَنَّ كُلًّا مِنْ الْمَعَانِي صِفَةٌ وَجُودِيَّةٌ، وَكُلُّ صِفَةٍ وَجُودِيَّةٍ إِذَا قَامَتْ بِمَوْصُوفٍ قَدِيمٍ أَوْ حَادِثٍ لَزِمَ أَنْ يَكْتَسِبَ مِنْهَا حَالًا لَا تَثْبُتُ لَهُ عِنْدَ عَدَمِ تِلْكَ الصِّفَةِ مِنْهُ، فَمَنْ قَامَتْ بِهِ الْقُدْرَةُ لَزِمَ أَنْ يَكْتَسِبَ مِنْهَا حَالًا وَهِيَ أَنْ يَكُونَ قَادِرًا عَلَى مَا تَعَلَّقَتْ بِهِ تِلْكَ الْقُدْرَةُ، وَيُعْبَرُ عَنْ هَذِهِ الْحَالِ بِكَوْنِهِ قَادِرًا وَبِالْقَادِرِيَّةِ، وَمَنْ قَامَ بِهِ الْعِلْمُ لَزِمَ أَنْ يَكْتَسِبَ مِنْهُ حَالًا وَهِيَ أَنْ يَكُونَ عَالِمًا بِمَا تَعَلَّقَ بِهِ ذَلِكَ الْعِلْمُ وَمُطَّلِعًا عَلَيْهِ، وَيُعْبَرُ عَنْ

هَذِهِ الْحَالِ بِكَوْنِهِ عَالِمًا وَبِالْعَالِمِيَّةِ، وَقِسْ الْبَاقِي .

وَالْحَالِ الْمَذْكُورَةَ صِفَةً ثَابِتَةً فِي الْخَارِجِ عَنِ الذَّهْنِ تَقُومُ بِمَوْجُودٍ وَلَيْسَتْ مَوْجُودَةً بِالِاسْتِقْلَالِ وَلَا مَعْدُومَةً عَدَمًا صِرْفًا، بَلْ هِيَ وَاسِطَةٌ بَيْنَ الْمَوْجُودِ وَالْمَعْدُومِ^(١)، أَيْ أَنَّهَا لَمْ تَبْلُغْ دَرَجَةَ الْمَوْجُودِ وَلَمْ تَنْحَطَّ إِلَى دَرَجَةِ الْمَعْدُومِ، وَلِعَدَمِ بُلُوغِهَا دَرَجَةَ الْمَوْجُودِ لَا تُمَكِّنُ رُؤْيَهَا .

تَنْبِيْهَاتٌ

* الْاَوَّلُ: لَمْ يَتَّفِقِ الْمُتَكَلِّمُونَ عَلَى ثُبُوتِ الْحَالِ الْمَذْكُورَةِ، بَلْ اخْتَلَفُوا فَذَهَبَ جَمَاعَةٌ مِنْهُمْ إِلَى ثُبُوتِهَا، وَقَالُوا: إِنَّ مَدْلُولَ الْأَكْوَانِ السَّبْعَةِ أَيْ مَعْنَاهَا مِنْ بَابِ الْحَالِ، فَمَدْلُولُ كَوْنِهِ قَادِرًا عِنْدَهُمْ حَالٌ قَائِمَةٌ بِالذَّاتِ الْعَالِيَّةِ، زَائِدَةٌ عَلَى قِيَامِ الْقُدْرَةِ بِهَا، وَهِيَ مَدْلُولُ الْقَادِرِيَّةِ عِنْدَهُمْ، وَمَدْلُولُ كَوْنِهِ مُرِيدًا حَالٌ

(١) الْحَالُ عِنْدَ مَنْ أَثْبَتَهَا: هِيَ صِفَةٌ لِلْمَوْجُودِ، لَا تَكُونُ مَوْجُودَةً وَلَا مَعْدُومَةً. وَاخْتَرَزُوا بِقَوْلِهِمْ «لِلْمَوْجُودِ» عَنْ صِفَاتِ الْمَعْدُومِ، فَإِنَّهَا تَكُونُ مَعْدُومَةً، لَا حَالًا. وَيَقُولُهُمْ «لَا تَكُونُ مَوْجُودَةً» عَنْ الصِّفَاتِ الْوُجُودِيَّةِ مِثْلَ الْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ. وَيَقُولُهُمْ «وَلَا مَعْدُومَةً» عَنْ الصِّفَاتِ السَّلْبِيَّةِ. فَعِنْدَ مُثَبِّتِي الْأَحْوَالِ قِيَامُ الْعِلْمِ بِالذَّاتِ يَسْتَلْزِمُ لَهَا حُكْمًا وَهُوَ الْعَالِمِيَّةُ، فَالْعَالِمِيَّةُ عِنْدَهُمْ أَمْرٌ زَائِدٌ عَلَى قِيَامِ الْعِلْمِ بِالذَّاتِ، ثَابِتٌ مُلَازِمٌ لِلْعِلْمِ .

وَمَنْ نَفَى الْحَالِ قَالَ: الْعَالِمِيَّةُ هِيَ عِبَارَةٌ عَنْ قِيَامِ الْعِلْمِ بِالذَّاتِ لَا غَيْرٍ، وَالْحَالُ لَيْسَتْ سِوَى اِعْتِبَارَاتٍ ذَهْنِيَّةٍ، وَلَيْسَتْ وَاسِطَةً بَيْنَ الْوُجُودِ وَالْعَدَمِ كَمَا يَقُولُ مَنْ يُثْبِتُهَا، فَإِنَّ كُلَّ مَا يُشِيرُ الْعَقْلُ إِلَيْهِ إِذَا أَنْ يَكُونُ لَهُ تَحَقُّقٌ بِوَجْهِ مَا مِنَ الْوُجُوهِ أَوْ لَا يَكُونُ، وَالْاَوَّلُ هُوَ الْمَوْجُودُ، وَالثَّانِي هُوَ الْمَعْدُومُ. وَالْوُجُودُ يُرَادُ الثُّبُوتُ، وَالْعَدَمُ يُرَادُ النَّفْيُ، فَكَمَا أَنَّ الْمَنْفِيَّ لَيْسَ بِثَابِتٍ وَلَا مَوْجُودٍ فَكَذَا الْمَعْدُومُ، وَكَمَا أَنَّهُ لَا وَاسِطَةَ بَيْنَ الثَّابِتِ وَالْمَنْفِيِّ فَكَذَا بَيْنَ الْمَوْجُودِ وَالْمَعْدُومِ. وَهَذَا الْقَوْلُ هُوَ الَّذِي رَجَّحَهُ الْعَلَامَةُ الْمَارْغَنِيُّ كَمَا سَيَأْتِي .

قَائِمَةٌ بِذَاتِهِ تَعَالَى زَائِدَةٌ عَلَى قِيَامِ الْإِرَادَةِ بِهَا، وَهَكَذَا بَاقِي الْأَكْوَانِ .

وَذَهَبَ الْإِمَامُ الْأَشْعَرِيُّ^(١) وَالْمُحَقِّقُونَ إِلَى نَفْيِ الْحَالِ، وَقَالُوا: إِنَّ ثُبُوتَهَا مِنْ الْمُحَالِ، وَأَنَّ مَذْلُولَ الْأَكْوَانِ السَّبْعَةِ هُوَ قِيَامُ صِفَاتِ الْمَعَانِي بِالذَّاتِ الْعَلِيَّةِ، لَا صِفَاتِ زَائِدَةٍ عَلَيْهِ، فَمَذْلُولُ كَوْنِهِ قَادِرًا عِنْدَهُمْ هُوَ نَفْسُ قِيَامِ الْقُدْرَةِ بِالذَّاتِ، وَهُوَ مَذْلُولُ الْقَادِرِيَّةِ عِنْدَهُمْ أَيْضًا، وَمَذْلُولُ كَوْنِهِ عَالِمًا هُوَ نَفْسُ قِيَامِ الْعِلْمِ بِالذَّاتِ، وَهُوَ مَذْلُولُ الْعَالِمِيَّةِ عِنْدَهُمْ أَيْضًا، وَهَكَذَا بَاقِي الْأَكْوَانِ .

وَعَلَى الْمَذْهَبِ الْأَوَّلِ تُعَدُّ الْأَكْوَانُ السَّبْعَةُ مِنَ الصِّفَاتِ لِأَنَّ مَذْلُولَاتِهَا عَلَيْهِ أَحْوَالٌ، وَالْأَحْوَالُ صِفَاتٌ قَائِمَةٌ بِالذَّاتِ زَائِدَةٌ عَلَى قِيَامِ صِفَاتِ الْمَعَانِي بِهَا. وَقَدْ مَشَى الْمُصَنِّفُ فِي هَذِهِ الْعَقِيدَةِ عَلَى هَذَا الْمَذْهَبِ، وَلِذَا عَدَّ فِيهَا تِلْكَ الْأَكْوَانِ مِنَ الصِّفَاتِ .

وَأَمَّا عَلَى الْمَذْهَبِ الثَّانِي فَلَا تُعَدُّ الْأَكْوَانُ السَّبْعَةُ مِنَ الصِّفَاتِ لِأَنَّ مَذْلُولَاتِهَا - الَّذِي هُوَ قِيَامُ صِفَاتِ الْمَعَانِي بِالذَّاتِ - لَيْسَ فِي الْحَقِيقَةِ مِنَ الصِّفَاتِ، بَلْ هُوَ أَمْرٌ اِعْتِبَارِيٌّ^(٢)، أَيُّ أَمْرٍ ثَابِتٌ فِي ذَهْنِ الْمُعْتَبِرِ لَا فِي الْخَارِجِ

(١) هُوَ إِمَامُ أَهْلِ السُّنَّةِ: عَلِيُّ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ إِسْحَاقَ، أَبُو الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيُّ (٢٦٠ - ٣٢٤هـ)

(٢) سُئِلَ الْإِمَامُ السَّنُوسِيُّ عَنْ مَعْنَى قَوْلِ الْعُلَمَاءِ: الصِّفَةُ الْمَعْنَوِيَّةُ هِيَ وَجْهٌ وَاعْتِبَارٌ فَاجِبٌ بِقَوْلِهِ: مَعْنَى قَوْلِنَا الصِّفَاتِ الْمَعْنَوِيَّةُ وَجْهٌ وَاعْتِبَارٌ التَّنْبِيهُ عَلَى نَفْيِ الْحَالِ، وَأَنَّ مَا يَتَخِيلُ مِنْ ثُبُوتِ الْحَالِ فِي الْخَارِجِ لَيْسَ بِصَحِيحٍ، وَإِنَّمَا هُوَ وَجْهٌ يَعْتَبَرُهُ الذَّهْنُ، لَا أَمْرٌ وَجُودِيٌّ، فَالْعِلْمُ مِثْلًا إِذَا قَامَ بِمَحَلِّ فَلَهُ أَوْجُهُ يَعْتَبَرُهَا الذَّهْنُ، فَإِنْ اِعْتَبَرَهُ مِنْ حَيْثُ حَقِيقَتُهُ فَهُوَ صِفَةٌ مَعْنَى وَجُودِيَّةٌ، وَإِنْ اِعْتَبَرَهُ مِنْ حَيْثُ صَارَ مَحَلَّهُ عَالِمًا فَهُوَ الْمَعْنَى الَّذِي يَعْبرُونَ عَنْهُ بِالْعَالِمِيَّةِ، وَلَيْسَ لَهُ ثُبُوتٌ فِي الْخَارِجِ، وَإِنَّمَا هُوَ وَجْهٌ اِعْتَبَرَهُ الْعَقْلُ مِنْ أَوْجِهِ الْعِلْمِ، وَإِنْ اِعْتَبَرَ الْعَقْلُ الْعِلْمَ مِنْ حَيْثُ اِنْكشافِ الْمَعْلُومِ بِهِ سَمِيَ هَذَا الْوَجْهَ تَعْلُقًا، وَإِنْ اِعْتَبَرَهُ =

عَنْهُ، وَقَدْ مَشَى الْمُصَنِّفُ فِي «صُغْرَى الصُّغْرَى» عَلَى هَذَا الْمَذْهَبِ، وَهُوَ الْأَصْحَحُّ، وَلِهَذَا أَسْقَطَ فِيهَا تِلْكَ الْأَكْوَانَ مِنَ الصِّفَاتِ وَاقْتَصَرَ عَلَى ثَلَاثِ عَشْرَةَ صِفَةً.

- التَّنْبِيهُ الثَّانِي: عُلِمَ مِمَّا قَرَّرْنَاهُ قَبْلُ أَنَّ الْخِلَافَ بَيْنَ الْمُتَكَلِّمِينَ إِنَّمَا هُوَ فِي مَذْلُولِ الْأَكْوَانِ السَّبْعَةِ هَلْ هُوَ مِنَ الْأَحْوَالِ أَوْ مِنَ الْأُمُورِ الْاِعْتِبَارِيَّةِ، وَأَمَّا وَجُوبُ تِلْكَ الْأَكْوَانِ لِلَّهِ سُبْحَانَهُ فَقَدْ أَجْمَعُوا عَلَيْهِ كُلُّهُمْ، وَإِنْكَارُهُ كُفْرٌ كَمَا صَرَّحُوا بِهِ، فَتَدَبَّرْ وَلَا تَغْتَرَّ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ.



= العقل من حيث وجوده في محل سمي هذا الوجه قياماً، فرجعت الأحوال كلها في هذا القدر إلى وجوه يعتبرها العقل للأمور الوجودية. (راجع الدر الثمين والمورد المعين على الضرورة من علوم الدين لميارة، ج ١/ص ٢٨)

المُسْتَحِيلَاتُ عَلَى اللَّهِ الْكَبِيرِ الْمُتَعَالِ

جَلَّ ثَنَاؤُهُ وَتَقَدَّسَتْ أَسْمَاؤُهُ

لَمَّا فَرَعَ الْمُؤَلَّفُ مِنْ بَيَانِ مَا يَجِبُ فِي حَقِّ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى ، شَرَعَ فِي بَيَانِ مَا يَسْتَحِيلُ فِي حَقِّهِ ، وَهُوَ الْقِسْمُ الثَّانِي مِمَّا يَجِبُ عَلَى الْمُكَلَّفِ مَعْرِفَتُهُ فَقَالَ: (وَمِمَّا يَسْتَحِيلُ فِي حَقِّهِ تَعَالَى عِشْرُونَ صِفَةً، وَهِيَ أَضْدَادُ الْعِشْرِينَ الْأُولَى) الْوَاجِبَةَ لَهُ .

وَالْأَضْدَادُ جَمْعُ ضِدٍّ ، وَهُوَ فِي اللُّغَةِ الْأَمْرُ الْمُتَابِعِي لِغَيْرِهِ ، سَوَاءً كَانَ وُجُودِيًّا أَوْ عَدَمِيًّا ، وَفِي الْأَصْطِلَاحِ: الْأَمْرُ الْوُجُودِيُّ الَّذِي يُقَابِلُ أَمْرًا وُجُودِيًّا آخَرَ ، وَلَا يُمَكِّنُ اجْتِمَاعَهُ مَعَهُ ، وَقَدْ يَرْتَفِعُ هُوَ وَمُقَابِلُهُ ، وَذَلِكَ كَالْبَيَاضِ وَالسَّوَادِ فَإِنَّ كُلًّا مِنْهُمَا أَمْرٌ وُجُودِيٌّ يُقَابِلُ الْآخَرَ وَلَا يُمَكِّنُ اجْتِمَاعَهُمَا فِي مَحَلٍّ وَاحِدٍ ، وَقَدْ يَرْتَفِعَانِ عَنِ الْمَحَلِّ الْوَاحِدِ بَأَنْ يَكُونَ لَا أَبْيَضَ وَلَا أَسْوَدَ ، بَلْ أَحْمَرَ مَثَلًا .

وَمُرَادُ الشَّيْخِ بِالضُّدِّ هُنَا الضُّدُّ بِالْمَعْنَى اللَّغَوِيَّةِ ، فَكَانَتْهُ قَالَ: يَسْتَحِيلُ فِي حَقِّهِ تَعَالَى كُلُّ مَا يُتَابِعِي الصِّفَاتِ الْأُولَى ، لَا الضُّدُّ بِالْمَعْنَى الْأَصْطِلَاحِيَّةِ لِكُونَ الصِّفَاتِ الْعِشْرِينَ الْمُسْتَحِيلَةَ لَيْسَتْ كُلُّهَا أَضْدَادًا اصْطِلَاحِيَّةً .

وَقَدْ رَتَّبَ الْعِشْرِينَ الْمُسْتَحِيلَةَ عَلَى تَرْتِيبِ الْعِشْرِينَ الْوَاجِبَةَ فَقَالَ:

(وَهِيَ: الْعَدَمُ) وَهُوَ ضِدُّ الْوُجُودِ.

(وَالْحُدُوثُ) وَهُوَ ضِدُّ الْقِدَمِ.

(وَطُرُؤُ الْعَدَمِ) وَهُوَ ضِدُّ الْبَقَاءِ، وَمَعْنَى طُرُؤِ الْعَدَمِ: حُصُولُهُ بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ، وَيُسَمَّى الْفَنَاءَ.

(وَالْمُمَاثَلَةُ لِلْحَوَادِثِ) وَهِيَ ضِدُّ الْمُخَالَفَةِ لِلْحَوَادِثِ، وَصَوَّرَ الْمُؤَلَّفُ الْمُمَاثَلَةَ لِلْحَوَادِثِ بِعَشْرِ صُورٍ فَقَالَ:

١ - (بِأَنْ يَكُونَ) تَعَالَى (جِزْماً)، أَيْ تَأْخُذُ ذَاتُهُ الْعَلِيَّةُ قَدْرًا مِّنَ الْفَرَاغِ فَذَاتُهُ الْعَلِيَّةُ لَيْسَتْ كَذَوَاتِ الْحَوَادِثِ تَأْخُذُ قَدْرًا مِّنَ الْفَرَاغِ، وَلَا يَعْلَمُ ذَاتُهُ سُبْحَانَهُ إِلَّا هُوَ.

٢ - (أَوْ) بِأَنْ يَكُونَ) جِلَّ وَعَلَا (عَرْضاً) أَيْ (يَقُومُ بِالْجِرْمِ) وَالْعَرْضُ - بِفَتْحِ الرَّاءِ - لَا يَكُونُ إِلَّا حَادِثًا، بِخِلَافِ الصِّفَةِ فَقَدْ تَكُونُ حَادِثَةً إِذَا كَانَتْ لِحَادِثٍ، وَقَدْ تَكُونُ قَدِيمَةً إِذَا كَانَتْ لِقَدِيمٍ.

٣ - (أَوْ) بِأَنْ يَكُونَ) سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى (فِي جِهَةِ الْجِرْمِ) فَلَيْسَ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - فَوْقَ جِرْمٍ مِّنَ الْأَجْرَامِ كَالْعَرْشِ، وَلَا تَحْتَهُ، وَلَا أَمَامَهُ، وَلَا خَلْفَهُ، وَلَا عَن يَمِينِهِ، وَلَا عَن شِمَالِهِ.

٤ - (أَوْ) بِأَنْ يَكُونَ (لَهُ هُوَ) أَيْ اللَّهُ تَعَالَى (جِهَةً) فَلَيْسَ لَهُ فَوْقَ وَلَا تَحْتُ وَلَا أَمَامَ وَلَا خَلْفَ وَلَا يَمِينَ وَلَا شِمَالَ.

٥ - (أَوْ) بِأَنْ يَتَّقِيَهُ تَعَالَى (بِمَكَانٍ).

٦ - (أَوْ) بِأَنْ يَتَّقِيَدَ بِ(زَمَانٍ).

المُرَادُ بِتَقْيِيدِهِ تَعَالَى بِالْمَكَانِ وَالزَّمَانِ أَنْ لَا يَتَحَقَّقَ وُجُودُهُ إِلَّا فِيهِمَا، وَإِنَّمَا اسْتَحَالَ عَلَيْهِ - جَلَّ وَعَزَّ - التَّقْيِيدُ بِهِمَا لِأَنَّهُمَا حَادِثَانِ، فَلَا يَتَّقِيَدُ بِهِمَا إِلَّا الْحَادِثُ مِثْلُهُمَا، وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ قَدِيمٌ، فَوُجُودُهُ مُتَحَقِّقٌ قَبْلَ الْمَكَانِ وَالزَّمَانِ، فَلَا يَتَّقِيَدُ بِوَاحِدٍ مِنْهُمَا، وَلِهَذَا لَا يُقَالُ: «اللَّهُ فِي مَكَانٍ أَوْ زَمَانٍ» لِئَلَّا يُوهَمَ تَقْيِيدُهُ بِهِمَا. نَعَمْ يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ: اللَّهُ مَوْجُودٌ قَبْلَ الْمَكَانِ وَالزَّمَانِ، وَمَعَهُمَا، وَبَعْدَهُمَا^(١).

وَيُؤْخَذُ مِنْ اسْتِحَالَةِ تَقْيِيدِهِ تَعَالَى بِالزَّمَانِ اسْتِحَالَةً اتَّصَفَ بِهِ بِطُولِ الْعُمُرِ أَوْ قِصْرِهِ.

٧ - (أَوْ) بِأَنْ (تَتَّصِفَ ذَاتُهُ الْعَلِيَّةُ بِالْحَوَادِثِ) فَلَا يَتَّصِفُ سُبْحَانَهُ بِحَرَكَةٍ وَلَا سُكُونٍ^(٢)، وَلَا بِيَاضٍ وَلَا سَوَادٍ، وَلَا طُولٍ وَلَا قِصْرٍ، وَلَا بِقُدْرَةِ حَادِثَةٍ وَلَا

(١) وكان ذلك جائزاً لأن قبليّة الله ﷻ للزمان والمكان وبعديته ومعيته لهما مجرد أمور اعتبارية لا وجود لها في الخارج، فلا استحالة في تجدد وصف الله تعالى بها، وإنما الممنوع هو اتصافه ﷻ بالحوادث الوجودية، وفي ذلك يقول العلامة قاضي الجماعة البكي التونسي: صانع العالم يستحيل أن تحلّ الحوادث به، والمراد هنا بالحوادث: ما له وجودٌ حقيقيٌّ مسبوقٌ بالعدم، لا المتجدّد من الصفات الإضافية التي لا وجود لها، ككونه جلّ وعلا قبل العالم ومعه وبعده، أو السلبية ككونه مثلاً غير رازقٍ لزيد الميّت، ولا ما يتبع تعلق صفاته كالخالق والرازق، فإنّ هذا كله ليس محلّ النزاع. وبالجملة ففرق بين الحادث والمتجدّد، فهو جلّ وعلا لا يتّصف بحادث، ويجوز اتصافه بالمتجدّد، إذ الصفات المتجدّدة محض اعتبار وإضافة، فلم يلزم من ذلك محال. وبهذا التحقيق يُعلم محلّ النزاع، وهو الذي حرّراه. (تحرير المطالب لما تضمنته عقيدة ابن الحاجب، للشيخ البكي الكومي التونسي، ص ١١٨، ط ١ مؤسسة المعارف - لبنان)

(٢) تَنْزِيهِ اللَّهِ تَعَالَى عَنِ الْحَرَكَةِ وَالسُّكُونِ أَمْرٌ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ بَيْنَ أَهْلِ الْحَقِّ وَالسُّنَّةِ؛ وَقَدْ =

عِلْمٍ حَادِثٍ ، وَلَا بِمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ .

٨ - (أَوْ يَتَّصِفُ) تَعَالَى (بِالصَّغْرِ) بِمَعْنَى قِلَّةِ الْأَجْزَاءِ .

٩ - (أَوْ) بِأَنْ يَتَّصِفَ بِ(الْكِبَرِ) بِمَعْنَى كَثْرَةِ الْأَجْزَاءِ ، فَلَيْسَ اللَّهُ - جَلَّ ذِكْرُهُ - قَلِيلَ الْأَجْزَاءِ كَالْأَدَمِيِّ الصَّغِيرِ ، وَلَا كَثِيرَ الْأَجْزَاءِ كَالْأَدَمِيِّ الطَّوِيلِ الْعَرِيضِ .

وَأَمَّا الْكِبَرُ بِمَعْنَى الْعِظَمَةِ فِي الْمَرْتَبَةِ وَالشَّرَفِ فَمِمَّا يَجِبُ اتِّصَافُهُ بِهِ تَعَالَى ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ جَلَّ وَعَلَا: ﴿الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ﴾ [الرعد: ٩] .

١٠ - (أَوْ) بِأَنْ يَتَّصِفَ بِالْأَعْرَاضِ فِي الْأَفْعَالِ أَوْ الْأَحْكَامِ) الْأَعْرَاضُ جَمْعُ غَرَضٍ وَهُوَ الْأَمْرُ الْبَاعِثُ أَيِ الْحَامِلِ عَلَى فِعْلٍ أَوْ حُكْمٍ ، وَيُسَمَّى سَبَبًا بَاعِثًا وَعِلَّةً بَاعِثَةً .

مَثَلًا إِذَا قَصَدَتْ إِخْرَاجَ الْمَاءِ مِنَ الْأَرْضِ فَحَفَرْتَهَا حَتَّى خَرَجَ الْمَاءُ

= نَقَلَ الْإِمَامُ ابْنُ جَرِيرٍ الطَّبْرِيُّ: اجْتِمَاعَ الْمُؤَحِّدِينَ مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ وَعَبْرِهِمْ عَلَى فَسَادِ وَصْفِ اللَّهِ تَعَالَى بِالْحَرَكَةِ وَالسُّكُونِ . (التبصير، ص ٢٠١) وَقَالَ الْإِمَامُ الْخَطَّابِيُّ فِي شَرْحِ سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ: «اللَّهُ سُبْحَانَهُ لَا يُوصَفُ بِالْحَرَكَةِ؛ لِأَنَّ الْحَرَكَةَ وَالسُّكُونَ يَتَعَاقَبَانِ فِي مَحَلٍّ وَاحِدٍ، وَإِنَّمَا يَجُوزُ أَنْ يُوصَفَ بِالْحَرَكَةِ مَنْ يَجُوزُ أَنْ يُوصَفَ بِالسُّكُونِ، وَكِلَاهُمَا مِنْ أَعْرَاضِ الْحَدِيثِ وَأَوْصَافِ الْمَخْلُوقِينَ، وَاللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ مُتَعَالٍ عَنْهُمَا، لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ» (معالم السنن، ج ٤/ص ٣٣٢) وَقَالَ الْإِمَامُ الْقَاضِي مُحَمَّدُ بْنُ رُشْدٍ الْجَدُّ: «لَا يَجُوزُ عَلَيْهِ تَعَالَى مَا يَجُوزُ عَلَى الْجَوَاهِرِ وَالْأَجْسَامِ مِنَ الْحَرَكَةِ وَالسُّكُونِ وَالزَّوَالِ وَالْإِنْتِقَالِ وَالتَّغْيِيرِ وَالتَّمَنُّعِ وَالْمَنَافِعِ وَالْمَصَارِّ، وَلَا تَحْوِيهِ الْأَمْكِنَةُ وَلَا تُحِيطُ بِهِ الْأَرْمَنَةُ». (المقدمات الممهدهات، ج ١/ص ٢٣ طبعة دار الغرب الإسلامي)

فَالْحَفْرُ فِعْلٌ ، وَخُرُوجُ الْمَاءِ غَرَضٌ ، أَيُّ أَمْرٍ بَاعِثٌ لَكَ عَلَى الْحَفْرِ ، وَاللَّهُ جَلَّ جَلَالَهُ يَسْتَحِيلُ عَلَيْهِ أَنْ يَتَّصِفَ بِغَرَضٍ يَبْعُثُهُ عَلَى فِعْلٍ مِنْ أَفْعَالِهِ كَيْجَادِهِ لِرَبِّدٍ ، أَوْ عَلَى حُكْمٍ مِنْ أَحْكَامِهِ كَيْجَابِهِ لِلصَّلَاةِ وَتَحْرِيمِهِ لِلزَّنى لِمَا سَيَذْكُرُهُ الْمُصَنِّفُ آخِرَ الْعَقِيدَةِ .

نَعَمْ ، أَفْعَالُ اللَّهِ وَأَحْكَامُهُ لَا تَخْلُو عَنْ حِكْمَةٍ وَإِنْ لَمْ تَصِلْ إِلَيْهَا عَقُولُنَا لِأَنَّهَا لَوْ خَلَتْ عَنْ الْحِكْمَةِ لَكَانَتْ عَبَثًا ، وَهُوَ مُحَالٌ عَلَيْهِ تَعَالَى .

وَالْحِكْمَةُ: مَا يَتَرْتَّبُ عَنِ الْفِعْلِ أَوْ الْحُكْمِ ، وَلَا يَكُونُ بَاعِثًا عَلَيْهِ ، كَالرُّكُوبِ وَالزَّيْنَةِ فَإِنَّهُمَا الْحِكْمَةُ فِي خَلْقِ اللَّهِ الْحَيْلِ وَالْبَعَالِ وَالْحَمِيرِ كَمَا ذَكَرَهُ عَزَّ وَجَلَّ فِي قَوْلِهِ: ﴿ وَالْحَيْلَ وَالْبَعَالَ وَالْحَمِيرَ لِرَكْبُوهَا وَزِينَةً ﴾ [النحل: ٨] .

وَإِنَّمَا لَمْ تَكُنْ الْحِكْمَةُ بَاعِثَةً لِأَنَّ صَاحِبَهَا يَعْلَمُ قَبْلَ أَنْ يَصْدُرَ مِنْهُ الْفِعْلُ وَالْحُكْمُ أَنَّهَا تَتَرْتَّبُ قَطْعًا عَلَى فِعْلِهِ وَحُكْمِهِ ، بِخِلَافِ صَاحِبِ الْغَرَضِ فَإِنَّهُ يُرِيدُ وَيَقْصِدُ مِنْ فِعْلِهِ وَحُكْمِهِ حُصُولَ غَرَضِهِ وَلَا يَعْلَمُ هَلْ يَتَرْتَّبُ غَرَضُهُ عَلَيْهِمَا أَوْ لَا يَتَرْتَّبُ .

أَلَا تَرَى إِلَى حَافِرِ الْأَرْضِ لِيُخْرِجَ الْمَاءَ فَإِنَّهُ يُرِيدُ وَيَقْصِدُ مِنْ حَفْرِهِ خُرُوجَ الْمَاءِ ، وَلَا يَعْلَمُ هَلْ يَخْرُجُ الْمَاءُ أَوْ لَا يَخْرُجُ ، وَاللَّهُ تَعَالَى قَدْ سَبَقَ عِلْمُهُ فِي الْأَزَلِ بِأَفْعَالِهِ وَأَحْكَامِهِ وَبِمَا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِمَا ، فَلَا تَكُونُ الْأُمُورُ الْمُتَرْتِّبَةُ عَلَى أَفْعَالِهِ وَأَحْكَامِهِ حَامِلَةً لَهُ عَلَيْهِمَا وَإِلَّا كَانَتْ أَغْرَاضًا ، وَهُوَ جَلَّ وَعَزَّ مُنْزَهُ عَنْهَا لِمَا سَيَأْتِي .

ثُمَّ ذَكَرَ الْمُصَنِّفُ ضِدَّ قِيَامِهِ تَعَالَى بِنَفْسِهِ فَقَالَ: (وَكَذَا يَسْتَحِيلُ عَلَيْهِ

تَعَالَى أَنْ لَا يَكُونَ قَائِمًا بِنَفْسِهِ) أَيْ بِذَاتِهِ .

وَلَمَّا فَسَّرَ فِي الصِّفَاتِ الْوَاجِبَةِ لِلَّهِ قِيَامَهُ تَعَالَى بِنَفْسِهِ بِأَمْرَيْنِ: سَلَبُ
اِفْتِقَارِهِ تَعَالَى إِلَى مَحَلٍّ، وَسَلَبُ اِفْتِقَارِهِ إِلَى مُخَصَّصٍ، صَوَّرَ هُنَا ضِدَّ قِيَامِهِ
تَعَالَى بِنَفْسِهِ بِثَبُوتِ الْأَمْرَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ فَقَالَ: (بِأَنْ يَكُونَ) جَلَّ وَعَلَا (صِفَةً)
أَيْ (يَقُومُ بِمَحَلٍّ) أَيْ ذَاتٍ، (أَوْ) بِأَنْ (يَحْتَاجُ إِلَى مُخَصَّصٍ) أَيْ فَاعِلٍ
وَمُوجِدٍ .

ثُمَّ ذَكَرَ ضِدَّ الْوَحْدَانِيَّةِ فَقَالَ: (وَكَذَا يَسْتَحِيلُ عَلَيْهِ تَعَالَى أَنْ لَا يَكُونَ
وَاحِدًا) وَهَذَا الضُّدُّ يَنْحَلُّ إِلَى خَمْسَةِ أُمُورٍ وَهِيَ أَضْدَادُ الْأُمُورِ الْخَمْسَةِ الَّتِي
فَسَّرْنَا بِهَا فِيمَا تَقَدَّمَ الْوَحْدَانِيَّةِ فِي الذَّاتِ وَالصِّفَاتِ وَالْأَفْعَالِ .

فَضِدُّ الْوَحْدَانِيَّةِ فِي الذَّاتِ أَمْرَانِ صَوَّرَهُمَا بِقَوْلِهِ: (بِأَنْ يَكُونَ مُرَكَّبًا فِي
ذَاتِهِ، أَوْ يَكُونَ لَهُ مُمَائِلٌ فِي ذَاتِهِ) .

وَضِدُّ الْوَحْدَانِيَّةِ فِي الصِّفَاتِ أَمْرَانِ أَيْضًا ذَكَرَ أَحَدَهُمَا بِقَوْلِهِ: (أَوْ فِي
صِفَاتِهِ) يَعْنِي أَوْ يَكُونَ لَهُ مُمَائِلٌ فِي صِفَاتِهِ، وَبَقِيَ عَلَيْهِ الْأَمْرُ الثَّانِي وَهُوَ أَنْ
يَكُونَ لَهُ صِفَتَانِ فَأَكْثَرُ مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ كَقُدْرَتَيْنِ فَأَكْثَرَ .

وَضِدُّ الْوَحْدَانِيَّةِ فِي الْأَفْعَالِ أَمْرٌ وَاحِدٌ أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ: (أَوْ يَكُونَ مَعَهُ فِي
الْوُجُودِ مُؤَثَّرٌ) أَيْ خَالِقٍ، فَهُوَ سُبْحَانَهُ الْمُنْفَرِدُ بِالتَّأْثِيرِ وَالْحَلْقِ كَمَا دَلَّتْ عَلَيْهِ
الْبَرَاهِينُ الْعَقْلِيَّةُ وَالتَّقْلِيَّةُ .

وَمِنْ هَذَا يُعْلَمُ أَنَّهُ لَا تَأْثِيرَ لِلْأَسْبَابِ الْعَادِيَّةِ فِي مُسَبِّبَاتِهَا، فَلَا تَأْثِيرَ لِلنَّارِ
فِي الْحَرَقِ، وَلَا لِلْسَّكِينِ فِي الْقَطْعِ، وَلَا لِلْمَاءِ فِي الرِّيِّ وَالْإِنْبَاتِ، وَلَا لِلنَّحْوِ

ذَلِكَ مِمَّا لَا يَنْحَصِرُ، وَإِنَّمَا أَجْرَى اللَّهُ تَعَالَى الْعَادَةَ اخْتِيَارًا مِنْهُ بِإِجَادِ
 الْمُسَبِّبَاتِ عِنْدَ وُجُودِ أَسْبَابِهَا، أَيْ مَعَهَا لَا بِهَا، وَقَدْ يُوجَدُ السَّبَبُ دُونَ الْمُسَبَّبِ
 حَرْقًا لِلْعَادَةِ، كَالنَّارِ دُونَ الْحَرْقِ، كَمَا وَقَعَ لِسَيِّدِنَا إِبْرَاهِيمَ الْخَلِيلِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَإِنَّهُ
 أُلْقِيَ فِي نَارٍ عَظِيمَةٍ وَلَمْ تَحْرِقْهُ، بَلْ كَانَتْ عَلَيْهِ بَرْدًا وَسَلَامًا كَمَا أَخْبَرَ بِهِ اللَّهُ
 فِي كِتَابِهِ الْعَزِيزِ.

هَذَا هُوَ اعْتِقَادُ أَهْلِ السُّنَّةِ فِي الْأَسْبَابِ الْعَادِيَّةِ، وَمُعْتَقَدُهُ هُوَ الْمُؤْمِنُ
 النَّاجِي بِفَضْلِ اللَّهِ مِنْ أَهْوَالِ الْآخِرَةِ الْمُتَرْتِّبَةِ عَلَى سُوءِ الْعِتْقَادِ.

وَكَذَا لَا تَأْتِي لِلْعِبَادِ وَغَيْرِهِمْ مِنَ الْأَحْيَاءِ فِي أَعْمَالِهِمْ، وَهِيَ قِسْمَانِ:
 اضْطِرَّارِيَّةٌ، وَاخْتِيَارِيَّةٌ، فَالْأَفْعَالُ الْاضْطِرَّارِيَّةُ هِيَ الَّتِي يَخْلُقُهَا اللَّهُ لِلْحَيِّ وَلَا
 يَكُونُ لَهُ فِيهَا اخْتِيَارٌ وَلَا قُدْرَةٌ، كَحَرَكَةِ الْارْتِعَاشِ فَإِنَّ صَاحِبَهَا مُضْطَرٌّ وَمَجْبُورٌ
 عَلَيْهَا فِي الظَّاهِرِ أَيْ الْمُسَاهَدَةِ وَفِي الْبَاطِنِ أَيْ الْحَقِيقَةِ وَالْوَاقِعِ، وَلَا خِلَافَ فِي
 أَنَّ الْخَالِقَ لِلْأَفْعَالِ الْاضْطِرَّارِيَّةِ هُوَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ، وَقَدْ تَفَضَّلَ سُبْحَانَهُ بِإِسْقَاطِ
 التَّكْلِيفِ عَنِ الْمُضْطَرِّ.

وَأَمَّا الْأَفْعَالُ الْاخْتِيَارِيَّةُ فَهِيَ الَّتِي يَخْلُقُهَا اللَّهُ فِي الْحَيِّ كَالْعَبْدِ وَيَكُونُ لَهُ
 فِيهَا اخْتِيَارٌ، وَيَخْلُقُ اللَّهُ لَهُ مَعَهَا قُدْرَةً. وَبَيَانُ ذَلِكَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى إِذَا أَرَادَ خَلْقَ
 فِعْلٍ اخْتِيَارِيٍّ فِي الْعَبْدِ مَثَلًا كَالْقِيَامِ وَالْقُعُودِ وَالْمَشْيِ فَإِنَّهُ جَلَّ وَعَلَا يُحْطِرُهُ بِبَالِ
 الْعَبْدِ وَيَجْعَلُ لِحَلْقِهِ فِيهِ سَبَبًا، وَهُوَ اخْتِيَارُهُ لِذَلِكَ الْفِعْلِ، بِمَعْنَى إِرَادَتِهِ لَهُ وَمِثْلَهُ
 إِلَيْهِ، فَإِذَا اخْتَارَهُ وَتَوَجَّهَ إِلَيْهِ خَلَقَهُ اللَّهُ فِيهِ وَخَلَقَ لَهُ مَعَهُ قُدْرَةً وَهِيَ صِفَةٌ
 وَجُودِيَّةٌ تَتَعَلَّقُ بِالْفِعْلِ الْاخْتِيَارِيِّ أَيْ تَرْتَبُطُ وَتَقْتَرِنُ بِهِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ لَهَا فِيهِ
 تَأْتِيرٌ، فَهِيَ كَالْأَسْبَابِ الْعَادِيَّةِ، يَخْلُقُ اللَّهُ الْفِعْلَ عِنْدَهَا - أَيْ مَعَهَا - لَا بِهَا.

وَلَا يَلْزَمُ مِنْ تَعَلُّقِهَا بِالْفِعْلِ الْاِخْتِيَارِيَّ تَأْثِيرُهَا فِيهِ لِأَنَّ الصِّفَةَ قَدْ تَتَعَلَّقُ
وَلَا تُؤَثِّرُ كَالْعِلْمِ، فَإِنَّهُ مِنَ الصِّفَاتِ الْمُتَعَلِّقَةِ، وَلَا تَأْثِيرَ لَهُ فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِهِ.

وَذَلِكَ التَّعَلُّقُ - أَعْنِي تَعَلُّقَ الْقُدْرَةِ الْحَادِثَةِ بِالْفِعْلِ الْاِخْتِيَارِيَّ، أَيْ
ارْتِبَاتُهَا وَاقْتِرَانُهَا بِهِ - هُوَ الْمُسَمَّى بِالْكَسْبِ، وَلَا جُلَّهِ يُضَافُ الْفِعْلُ الْاِخْتِيَارِيُّ
إِلَى الْحَيِّ وَيُنْسَبُ إِلَيْهِ، كَمَا تُضَافُ وَتُنْسَبُ إِلَيْهِ أَعْضَاؤُهُ كِرَاسِهِ وَيَدِهِ وَرِجْلِهِ مَعَ
أَنَّهَا مَخْلُوقَةٌ لِلَّهِ وَحْدَهُ.

فَالْفِعْلُ الْاِخْتِيَارِيُّ يُنْسَبُ لِلَّهِ خَلْقًا وَلِلْحَيِّ كَسْبًا، وَيَصِحُّ نِسْبَةُ شَيْءٍ
وَاحِدٍ لِقَاعِلَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ بِجِهَتَيْنِ مُخْتَلِفَتَيْنِ، كَالدَّارِ الْمُسْتَأْجَرَةِ تُنْسَبُ لِمَالِكِهَا
بِجِهَةِ الْمَلِكِ، وَلِمُسْتَأْجِرِهَا بِجِهَةِ الْاِئْتِفَاعِ، لَكِنَّ الْأَدَبَ أَنْ لَا يُنْسَبَ لِلَّهِ تَعَالَى
إِلَّا الْحَسَنُ، فَيُنْسَبُ الْخَيْرُ لِلَّهِ وَالشَّرُّ لِلنَّفْسِ وَإِنْ كَانَ مَنْسُوبًا لِلَّهِ خَلْقًا.

وَمَا قَرَّرْنَاهُ فِي الْأَفْعَالِ الْاِخْتِيَارِيَّةِ هُوَ مَذْهَبُ الْإِمَامِ الْأَشْعَرِيِّ، وَوَافَقَهُ
عَلَيْهِ جُمْهُورُ أَهْلِ السُّنَّةِ، وَهُوَ الْحَقُّ الَّذِي يَجِبُ اعْتِقَادُهُ وَتَرْكُ مَا خَالَفَهُ مِنْ
الْمَذَاهِبِ.

وَعَلَيْهِ فَلَيْسَ لِلْحَيِّ كَالْإِنْسَانِ فِي الْأَفْعَالِ الْاِخْتِيَارِيَّةِ إِلَّا الْاِخْتِيَارُ فِي
الظَّاهِرِ وَالْكَسْبِ، وَإِنَّمَا قُلْنَا: «فِي الظَّاهِرِ» لِأَنَّهُ فِي الْبَاطِنِ مَجْبُورٌ لِأَنَّ اللَّهَ
تَبَارَكَ وَتَعَالَى هُوَ الَّذِي خَلَقَ فِيهِ الْاِخْتِيَارَ كَمَا خَلَقَ فِيهِ الْفِعْلَ وَالْقُدْرَةَ الْمُقَارِنَةَ
لَهُ، فَهُوَ مَجْبُورٌ فِي صُورَةِ مُخْتَارٍ، كَالْقَلَمِ فِي يَدِ الْكَاتِبِ.

وَقَدْ رَتَّبَ اللَّهُ ﷻ عَلَى الْاِخْتِيَارِ فِي الظَّاهِرِ وَعَلَى الْكَسْبِ التَّكْلِيفَ
وَالثُّوَابَ وَالْعِقَابَ، وَلِلَّهِ التَّصَرُّفُ فِي خَلْقِهِ كَيْفَ شَاءَ، لَا رَادَّ لِحُكْمِهِ وَلَا

مُعَقَّبَ لِقَضَائِهِ، ﴿لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ﴾ [الأنبياء: ٢٣]، ﴿فَلِلَّهِ الْحُجَّةُ الْبَلِيغَةُ﴾ [الأنعام: ١٤٩].

ثُمَّ ذَكَرَ الْمُؤَلَّفُ ضِدَّ الْقُدْرَةِ وَهُوَ الْعَجْزُ فَقَالَ: (وَكَذَا يَسْتَحِيلُ عَلَيْهِ تَعَالَى الْعَجْزُ عَنْ مُمَكِّنٍ مَا) الْعَجْزُ عِنْدَ أَهْلِ السُّنَّةِ صِفَةٌ وَجُودِيَّةٌ قَائِمَةٌ بِالْعَاجِزِ لَا يَتَأْتَى مَعَهَا إِيجَادٌ وَلَا إِعْدَامٌ، وَيَتَعَلَّقُ بِالْمُمَكِّنَاتِ كَالْقُدْرَةِ.

وَ«مَا» مِنْ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ «عَنْ مُمَكِّنٍ مَا» نَكْرَةً، صِفَةٌ لِـ«مُمَكِّنٍ» دَالَّةٌ عَلَى عُمُومِهِ، وَالْمَعْنَى: يَسْتَحِيلُ عَلَيْهِ تَعَالَى الْعَجْزُ عَنْ مُمَكِّنٍ، أَيِّ مُمَكِّنٍ كَانَ، سِوَاءٍ كَانَ ذَاتًا أَوْ صِفَةً أَوْ فِعْلًا لَوْجُوبِ تَعَلُّقِ قُدْرَتِهِ بِجَمِيعِ الْمُمَكِّنَاتِ.

ثُمَّ ذَكَرَ ضِدَّ الْإِرَادَةِ وَهُوَ ثَلَاثَةُ أُمُورٍ أَشَارَ إِلَى الْأَوَّلِ مِنْهَا بِقَوْلِهِ: (وَإِيجَادُ شَيْءٍ) يَعْنِي: وَيَسْتَحِيلُ عَلَيْهِ تَعَالَى أَنْ يُوجِدَ شَيْئًا أَوْ يُعَدِمَهُ (مِنَ الْعَالَمِ) بِفَتْحِ اللَّامِ (مَعَ كَرَاهَتِهِ) تَعَالَى (لَوْجُودِهِ) أَيِّ لَوْجُودِ ذَلِكَ الشَّيْءِ أَوْ عَدَمِهِ.

وَقَوْلُهُ: (أَيُّ عَدَمِ إِرَادَتِهِ لَهُ تَعَالَى) تَفْسِيرٌ لِلْكَرَاهَةِ، وَهِيَ بِهَذَا التَّفْسِيرِ يَسْتَحِيلُ اجْتِمَاعُهَا مَعَ الْإِيجَادِ أَوْ الْإِعْدَامِ، إِذْ يَسْتَحِيلُ أَنْ يَقَعَ فِي مُلْكِهِ تَعَالَى مَا لَا يُرِيدُ لَوْجُوبِ عُمُومِ تَعَلُّقِ إِرَادَتِهِ بِجَمِيعِ الْمُمَكِّنَاتِ، خَيْرًا كَانَتْ أَوْ شَرًّا، طَاعَةً كَانَتْ أَوْ مَعْصِيَةً.

وَاحْتَرَزَ بِتَفْسِيرِ الْكَرَاهَةِ بِعَدَمِ الْإِرَادَةِ عَنِ الْكَرَاهَةِ بِمَعْنَى النَّهْيِ عَنِ الْفِعْلِ شَرْعًا، فَإِنَّهُ يَجُوزُ اجْتِمَاعُهَا مَعَ الْإِيجَادِ، فَيُوجِدُ اللَّهُ تَعَالَى الْفِعْلَ مَعَ كَرَاهَتِهِ لَهُ، أَيِّ مَعَ نَهْيِهِ عَنْهُ، كَمَا أَضَلَّ كَثِيرًا مِنَ الْخَلْقِ مَعَ نَهْيِهِ لَهُمْ عَنِ ذَلِكَ الضَّلَالِ.

ثُمَّ أَشَارَ إِلَى الْأَمْرِ الثَّانِي مِمَّا يُضَادُّ الْإِرَادَةَ بِقَوْلِهِ: (أَوْ مَعَ الذُّهُولِ أَوْ الْعَفْلَةِ) أَي: وَيَسْتَحِيلُ عَلَيْهِ جَلٌّ وَعَلَا يُجَادُّ شَيْءٌ مِنَ الْعَالَمِ مَعَ كَوْنِهِ سُبْحَانَهُ ذَاهِلًا أَوْ غَافِلًا عَنْهُ. وَالذُّهُولُ: هُوَ الْعَيْبَةُ عَنِ الشَّيْءِ بَعْدَ سَبْقِ الْعِلْمِ بِهِ. وَالْعَفْلَةُ: هِيَ الْعَيْبَةُ عَنِ الشَّيْءِ، سَبَقَ الْعِلْمُ بِهِ أَوْ لَا، وَكِلَاهُمَا مُتَنَافٍ لِلْإِرَادَةِ.

ثُمَّ أَشَارَ إِلَى الْأَمْرِ الثَّالِثِ مِمَّا يُضَادُّ الْإِرَادَةَ بِقَوْلِهِ: (أَوْ بِالتَّعْلِيلِ أَوْ بِالطَّبْعِ) يَعْنِي: وَيَسْتَحِيلُ عَلَيْهِ تَعَالَى إِيجَادُ شَيْءٍ بِالتَّعْلِيلِ أَوْ بِالطَّبْعِ. وَالتَّعْلِيلُ عِنْدَ الْقَائِلِينَ بِهِ وَهُمْ الْفَلَاسِفَةُ أَنْ يَنْشَأَ عَنِ الشَّيْءِ شَيْءٌ آخَرَ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ لَهُ إِرَادَةٌ وَاخْتِيَارٌ فِيهِ، بَلَا تَوَقُّفٍ عَلَى وُجُودِ شَرْطٍ وَانْتِفَاءٍ مَانِعٍ، وَذَلِكَ كَحَرَكَةِ الْإِصْبَعِ مَعَ حَرَكَةِ الْخَاتَمِ، فَإِنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّ الْأُولَى نَشَأَتْ عَنْهَا الثَّانِيَةُ مِنْ غَيْرِ اخْتِيَارٍ وَلَا تَوَقُّفٍ عَلَى شَيْءٍ، وَأَنَّ الْأُولَى عِلَّةٌ لِلثَّانِيَةِ بِمَعْنَى أَنَّهَا مُؤَثَّرَةٌ فِيهَا وَمُوجِدَةٌ لَهَا بِالتَّعْلِيلِ، وَالثَّانِيَةُ مَعْلُولَةٌ لَهَا، وَيَقُولُونَ - قَبْحَهُمُ اللَّهُ - إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى أَثَّرَ فِي الْعَالَمِ كَتَأْثِيرِ حَرَكَةِ الْإِصْبَعِ فِي حَرَكَةِ الْخَاتَمِ.

وَالتَّبْعُ عِنْدَ الْقَائِلِينَ بِهِ وَهُمْ الطَّبَائِعِيُّونَ أَنْ يَنْشَأَ عَنِ الشَّيْءِ شَيْءٌ آخَرٌ بِطَبِيعَتِهِ أَيْ حَقِيقَتِهِ وَذَاتِهِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ لَهُ إِرَادَةٌ وَاخْتِيَارٌ فِيهِ، مَعَ التَّوَقُّفِ عَلَى وُجُودِ الشَّرْطِ وَانْتِفَاءِ الْمَانِعِ، وَذَلِكَ كَالنَّارِ فَإِنَّهَا تُؤَثَّرُ عِنْدَهُمْ فِي الْحَرَقِ بِطَبِيعَتِهَا، أَيْ تَوْجِدُهُ بِنَفْسِهَا مِنْ غَيْرِ اخْتِيَارٍ، لَكِنْ عِنْدَ وُجُودِ الشَّرْطِ وَهُوَ مُمَاسَّتُهَا لِلشَّيْءِ كَالْحَطَبِ، وَعِنْدَ انْتِفَاءِ الْمَانِعِ وَهُوَ الْبَلْلُ.

فَالتَّعْلِيلُ وَالتَّبْعُ عِنْدَ الْقَائِلِينَ بِهِمَا يَشْتَرِكَانِ فِي عَدَمِ الْاخْتِيَارِ، وَيَفْتَرِقَانِ فِي أَنَّ الْأَوَّلَ لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى وُجُودِ الشَّرْطِ وَانْتِفَاءِ الْمَانِعِ، وَالثَّانِي يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِمَا.

وَالْمُؤْمِنُونَ يَقُولُونَ: يَسْتَحِيلُ عَلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ الْإِيْجَادُ بِالتَّعْلِيلِ أَوْ الطَّبْعِ لِأَنَّ الْإِيْجَادَ بِأَحَدِهِمَا لَا إِرَادَةَ وَلَا اخْتِيَارَ مَعَهُ، وَاللَّهُ تَعَالَى فَاعِلٌ بِالْإِرَادَةِ وَالْاِخْتِيَارِ كَمَا قَامَ عَلَى ذَلِكَ قَاطِعِ الدَّلِيلِ وَالْبُرْهَانِ.

وَيَقُولُونَ أَيْضاً رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ: لَا تَأْثِيرَ لِلْعِلَّةِ وَلَا لِلطَّبِيعَةِ فِي شَيْءٍ أَصْلاً، بَلْ التَّأْثِيرُ لِلَّهِ وَحْدَهُ عَزَّ وَجَلَّ، فَهُوَ الْخَالِقُ لِحَرَكَةِ الْإِصْبَعِ وَلِحَرَكَةِ الْخَاتَمِ وَلِلنَّارِ وَالْحَرَقِ وَأَمْثَالِهَا. وَقَدْ رَدَّ أَهْلُ السُّنَّةِ عَلَى الْقَائِلِينَ بِالتَّعْلِيلِ وَالطَّبْعِ، وَصَرَّحُوا بِكُفْرِهِمْ.

تَنْبِيْهُ

وَقَعَ فِي كَلَامِ أَهْلِ السُّنَّةِ التَّعْبِيرُ بِالتَّعْلِيلِ، لَكِنْ لَيْسَ مُرَادُهُمْ بِهِ التَّعْلِيلَ الَّذِي قَالَتْ بِهِ الْفَلَسَفَةُ، وَإِنَّمَا مُرَادُهُمْ بِهِ التَّلَازُمُ بَيْنَ أَمْرَيْنِ عَقْلاً أَوْ شَرْعاً أَوْ عَادَةً، فَلَا تَغْتَرَّ بِظَوَاهِرِ الْعِبَارَاتِ.

ثُمَّ ذَكَرَ ضِدَّ الْعِلْمِ وَهُوَ أَمْرَانِ، أَشَارَ إِلَى الْأَوَّلِ بِقَوْلِهِ: (وَكَذَا يَسْتَحِيلُ عَلَيْهِ تَعَالَى الْجَهْلُ) بِقِسْمِيهِ الْبَسِيطُ وَالْمُرَكَّبُ، فَالْجَهْلُ الْبَسِيطُ هُوَ عَدَمُ الْعِلْمِ بِالشَّيْءِ، وَالْجَهْلُ الْمُرَكَّبُ هُوَ اعْتِقَادُ الشَّيْءِ عَلَى خِلَافِ مَا هُوَ عَلَيْهِ فِي الْوَاقِعِ، وَسُمِّيَ مُرَكَّباً لِاسْتِلْزَامِهِ لِجَهْلَيْنِ: الْجَهْلُ بِالشَّيْءِ، أَيْ عَدَمُ إِدْرَاكِهِ، وَالْجَهْلُ بِأَنَّهُ جَاهِلٌ.

ثُمَّ أَشَارَ إِلَى الْأَمْرِ الثَّانِي بِقَوْلِهِ: (وَمَا فِي مَعْنَاهُ) أَيْ الْجَهْلِ، وَالْمُرَادُ بِمَا فِي مَعْنَاهُ كُلُّ مَا شَارَكَهُ فِي مُنَافَاتِهِ لِلْعِلْمِ كَالظَّنِّ وَالشَّكِّ وَالْوَهْمِ وَالنَّسْيَانِ وَالتَّوْمِ.

وَقَوْلُهُ: (بِمَعْلُومٍ مَا) مُتَعَلِّقٌ بِ«الْجَهْلِ»، وَ«مَا» نَكْرَةٌ، صِفَةٌ لِ«مَعْلُومٍ» مُفِيدَةٌ لِعُمُومِهِ، وَالْمَعْنَى: الْجَهْلُ بِمَعْلُومٍ أَيْ مَعْلُومٍ كَانَ، كَثِيرًا أَوْ قَلِيلًا.

(و) كَذَا يَسْتَحِيلُ عَلَيْهِ تَعَالَى (الْمَوْتُ) وَهُوَ ضِدُّ الْحَيَاةِ، وَالْمَوْتُ عِنْدَ أَهْلِ السُّنَّةِ صِفَةٌ وَجُودِيَّةٌ قَائِمَةٌ بِالْمَيِّتِ، تُمْكِنُ رُؤْيُهَا، تَمْنَعُ اتِّصَافَهُ بِالْإِدْرَاكِ.

(وَالصَّمَمُ) وَهُوَ ضِدُّ السَّمْعِ، (وَالعَمَى) وَهُوَ ضِدُّ البَصْرِ.

وَالصَّمَمُ عِنْدَ أَهْلِ السُّنَّةِ: صِفَةٌ وَجُودِيَّةٌ تَمْنَعُ مِنَ السَّمْعِ.

وَالعَمَى عِنْدَهُمْ: صِفَةٌ وَجُودِيَّةٌ تَمْنَعُ مِنَ الْإِبْصَارِ.

وَهَذَا مَعْنَاهُمَا فِي حَقِّ الْحَوَادِثِ، وَالْمُرَادُ بِهِمَا هُنَا: مَا يُتَافَى سَمْعُهُ تَعَالَى وَبَصَرُهُ، وَهُوَ أَمْرَانِ:

* أَحَدُهُمَا: وَجُودُ الصَّمَمِ أَوْ العَمَى بِالمَعْنَى المُتَقَدِّمِ.

* وَالثَّانِي: غَيْبَةُ بَعْضِ المَوْجُودَاتِ عَنِ السَّمْعِ وَالبَصْرِ القَدِيمَيْنِ.

أَمَّا مُتَافَاةُ الأَمْرِ الأوَّلِ لَهُمَا فَظَاهِرَةٌ، وَأَمَّا مُتَافَاةُ الأَمْرِ الثَّانِي لَهُمَا فَلَمَّا سَبَقَ مِنْ وَجُوبِ تَعَلُّقِ سَمْعِهِ تَعَالَى وَبَصَرِهِ بِجَمِيعِ المَوْجُودَاتِ.

(وَالبِكْمُ) وَهُوَ ضِدُّ الكَلَامِ، وَيُسَمَّى الحَرَسُ بِفَتْحِ الرَّاءِ، وَهُوَ عِنْدَ أَهْلِ السُّنَّةِ: صِفَةٌ وَجُودِيَّةٌ تَمْنَعُ مِنَ الكَلَامِ.

وَالبِكْمُ بِهَذَا المَعْنَى إِنَّمَا يُضَادُّ كَلَامَ الحَوَادِثِ الَّذِي هُوَ الكَلَامُ اللَّفْظِيُّ، وَأَمَّا كَلَامُ اللّهِ - جَلَّ ذِكْرُهُ - فَنَفْسِيٌّ، أَيْ قَائِمٌ بِنَفْسِ الذَّاتِ العَلِيَّةِ، فَالَّذِي يُضَادُّ البِكْمَ النَّفْسِيَّ هُوَ تَرْكُ الكَلَامِ النَّفْسِيِّ عَجْزًا، وَيُضَادُّهُ أَيْضًا كَوْنُهُ بِالحُرُوفِ

وَالْأَصْوَاتِ لِأَنَّ الْكَلَامَ إِذَا كَانَ بِالْحُرُوفِ وَالْأَصْوَاتِ كَانَ حَادِثًا، وَالْحَادِثُ لَا يَقُومُ إِلَّا بِحَادِثٍ، وَكَلَامُهُ تَعَالَى قَدِيمٌ لَا يَقُومُ إِلَّا بِقَدِيمٍ وَهُوَ ذَاتُهُ الْعَلِيَّةُ.

وَبَعْدَ أَنْ ذَكَرَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ أَضْدَادَ الصِّفَاتِ النَّفْسِيَّةِ وَالسَّلْبِيَّةِ وَالْمَعْنِي، أَشَارَ إِلَى أَضْدَادِ الْمَعْنَوِيَّةِ فَقَالَ: (وَأَضْدَادُ الصِّفَاتِ الْمَعْنَوِيَّةِ وَاضِحَةٌ مِنْ هَذِهِ) أَيُّ مِنْ أَضْدَادِ صِفَاتِ الْمَعْنِي لِأَنَّكَ إِذَا عَلِمْتَ أَنَّ ضِدَّ الْقُدْرَةِ الْعَجْزُ، عَلِمْتَ أَنَّ ضِدَّ كَوْنِهِ قَادِرًا كَوْنُهُ عَاجِزًا، وَإِذَا عَلِمْتَ أَنَّ ضِدَّ الْإِرَادَةِ الْكَرَاهَةُ، عَلِمْتَ أَنَّ ضِدَّ كَوْنِهِ مُرِيدًا كَوْنُهُ كَارِهًا، وَهَكَذَا بَاقِي الْأَكْوَانِ، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.

*** **

المُمكناتُ في حقِّ اللهِ الجليلِ جلَّ ذِكْرُهُ وَلَا خَيْرَ إِلَّا خَيْرُهُ

لَمَّا فَرَعَ الْمُصَنِّفُ مِنْ بَيَانِ مَا يَجِبُ فِي حَقِّ اللَّهِ تَعَالَى وَمَا يَسْتَحِيلُ،
شَرَعَ فِي بَيَانِ مَا يَجُوزُ فِي حَقِّهِ، وَهُوَ الْقِسْمُ الثَّلَاثُ مِمَّا يَجِبُ عَلَى الْمُكَلَّفِ
مَعْرِفَتُهُ، فَقَالَ: (وَأَمَّا الْجَائِزُ فِي حَقِّهِ تَعَالَى فَ) هُوَ (فِعْلٌ كُلُّ مُمَكِّنٍ أَوْ تَرْكُهُ).
الْمُمَكِّنُ عِنْدَ عُلَمَاءِ هَذَا الْفَنِّ: كُلُّ مَا حَكَمَ الْعَقْلُ بِاسْتِوَاءِ وُجُودِهِ وَعَدَمِهِ،
وَيُسَمَّى جَائِزاً.

وَمَعْنَى فِعْلِ الْمُمَكِّنِ: إِيجَادُ اللَّهِ لَهُ، وَمَعْنَى تَرْكِهِ: إِبْقَاؤُهُ فِي الْعَدَمِ، وَكُلُّ
مُمَكِّنٍ يَجُوزُ عَقْلاً فِي حَقِّ اللَّهِ تَعَالَى فِعْلُهُ أَوْ تَرْكُهُ، وَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ عَقْلاً فِعْلُ
شَيْءٍ مِنْهُ، وَلَا يَسْتَحِيلُ عَلَيْهِ عَقْلاً تَرْكُ شَيْءٍ مِنْهُ، بَلْ يَفْعَلُ مِنْهُ مَا شَاءَ وَيَتْرَكُ
مَا شَاءَ، فَمَا شَاءَ اللَّهُ كَانَ، وَمَا لَمْ يَشَأْ لَمْ يَكُنْ.

وَيُسَمَّى كُلُّ فِعْلٍ مِنْ أَفْعَالِهِ تَعَالَى شَأناً لَهُ، قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿كُلُّ يَوْمٍ
هُوَ فِي شَأْنٍ﴾ [الرحمن: ٢٩]، وَالْمُرَادُ: كُلُّ وَقْتٍ هُوَ - أَيُّ الرَّبِّ تَعَالَى - فِي
شَأْنٍ، أَيُّ أَمْرٍ يُظَهِّرُهُ عَلَى وَفْقِ مَا قَدَرَهُ وَأَرَادَهُ فِي الْأَزَلِ مِنْ إِيجَادٍ أَوْ إِعْدَامٍ
وَإِعْزَازٍ وَإِذْلَالٍ وَإِغْنَاءٍ وَإِفْقَارٍ وَإِعْطَاءٍ وَسَائِلٍ وَإِجَابَةٍ دَاعٍ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ شُؤُونِهِ
جَلَّ وَعَلَا.

تَنْبِيْهَانِ

* الأَوَّلُ: قَدْ يَعْرِضُ لِبَعْضِ الْمُمْكِنَاتِ الْوَجُوبُ لِإِخْبَارِ الشَّرْعِ بِوُقُوعِهِ، وَيُسَمَّى وَاجِبًا عَرَضِيًّا، وَوَاجِبًا لِعَيْبِهِ. وَقَدْ يَعْرِضُ لِبَعْضِهَا لِاسْتِحَالَةِ إِخْبَارِ الشَّرْعِ بَعْدَ وَقُوعِهِ، وَيُسَمَّى مُسْتَحِيلًا عَرَضِيًّا وَمُسْتَحِيلًا لِعَيْبِهِ، فَالْأَوَّلُ كَدُخُولِ الطَّائِعِ الْجَنَّةِ، وَالثَّانِي كَدُخُولِ الْكَافِرِ الْجَنَّةِ، فَإِنَّ كِلَا مِنْهُمَا مِنَ الْمُمْكِنِ عَقْلًا بِالنَّظَرِ لِذَاتِهِ، لَكِنْ صَارَ الْأَوَّلُ وَاجِبًا شَرْعًا، وَالثَّانِي مُسْتَحِيلًا شَرْعًا لِمَا ذَكَرْنَا. وَمَا قَدَّمَهُ الْمُؤَلِّفُ أَوَّلَ الْعَقِيدَةِ مِنْ تَعْرِيفِ الْوَاجِبِ وَالْمُسْتَحِيلِ إِنَّمَا هُوَ لِلذَّاتِيَيْنِ، وَأَمَّا الْعَرَضِيَّانِ فَهُمَا مِنْ قِسْمِ الْمُمْكِنِ.

* التَّنْبِيْهُ الثَّانِي: الْإِيْجَادُ وَالْإِعْدَامُ وَعَيْبُهُمَا مِمَّا يَجُوزُ فِي حَقِّهِ تَعَالَى تُسَمَّى بِصِفَاتِ الْأَفْعَالِ، أَيْ صِفَاتٌ هِيَ أَفْعَالُ اللَّهِ، وَهِيَ عِبَارَةٌ عَنِ التَّعَلُّقَاتِ التَّنْجِيْزِيَّةِ، أَيْ التَّعَلُّقَاتِ بِالْفِعْلِ لِلْقُدْرَةِ، كَالْإِيْجَادِ زَيْدٌ بِالْفِعْلِ وَإِعْدَامِ عَمْرٍو بِالْفِعْلِ.

وَكُلُّهَا حَادِثَةٌ لِأَنَّهَا جَائِزَةٌ، وَكُلُّ جَائِزٍ حَادِثٌ، فَصِفَاتُ الْأَفْعَالِ حَادِثَةٌ، وَكَيْسَتْ مِنَ الصِّفَاتِ الْقَائِمَةِ بِذَاتِهِ تَعَالَى حَتَّى يَلْزَمَ قِيَامُ الْحَوَادِثِ بِذَاتِهِ، وَهُوَ مُحَالٌ^(١)، وَإِنَّمَا عَدُّوْهَا مِنْ صِفَاتِهِ تَعَالَى لِأَنَّهَا صَادِرَةٌ عَنْ قُدْرَتِهِ، فَهِيَ أَثَرٌ لَهَا،

(١) قال الإمام الفخر الرازي في «المسائل الخمسون» مستدلا على استحالة اتصاف الله تعالى بصفات وجودية حادثة: «تلك الصفة الحادثة في ذات الله ﷻ هي إما من صفات الكمال أو لا، فإن كانت من صفات الكمال فإنه يقال: قبل حدوث تلك الصفة كانت الذات خالية عن صفة الكمال، وخلو ذات الله عن صفة الكمال محال. وإن لم تكن تلك الصفة من صفات الكمال امتنع قيامها بذات الباري لأنَّ العقلاء أجمعوا على أن جميع صفات =

لَا لِكُونِهَا قَائِمَةً بِذَاتِهِ تَعَالَى ؛ إِذْ هِيَ جَائِزَةٌ كَمَا عَلِمْتَ ، وَالْجَائِزُ لَا يَقُومُ بِذَاتِهِ تَعَالَى .

وَلِأَنَّ الَّذِي يَقُومُ بِذَاتِهِ مِنَ الصِّفَاتِ مَا كَانَ لَهُ تَحَقُّقٌ فِي الْخَارِجِ عَنِ الذِّهْنِ ، وَصِفَاتُ الْأَفْعَالِ لَيْسَتْ كَذَلِكَ حَيْثُ إِنَّهَا إِضَافَاتٌ - أَيُّ تَعَلُّقَاتٌ - بَيْنَ الْقُدْرَةِ وَمَقْدُورِهَا ، وَالْإِضَافَاتُ أُمُورٌ اِعْتِبَارِيَّةٌ لَا تُبْثَوْنَ لَهَا فِي الْخَارِجِ ، وَلِهَذَا لَا يُطْلَقُ عَلَى صِفَاتِ الْأَفْعَالِ الْحُدُوثُ بِمَعْنَى الْوُجُودِ بَعْدَ الْعَدَمِ ، وَإِنَّمَا يُطْلَقُ عَلَيْهَا الْحُدُوثُ بِمَعْنَى التَّجَدُّدِ ، وَلَا شَكَّ أَنَّهَا مُتَجَدِّدَةٌ فِيمَا لَا يَرَالُ .

*** **

= الحق لا بد أن تكون من صفات الكمال. فثبت أن قيام الحوادث بذات الباري محال.
(ص ٤٣ ، ٤٤)

أَدِلَّةُ الصِّفَاتِ وَبَرَاهِينُهَا السَّاطِعَةُ وَبُرْهَانُ الْوُجُودِ فَاتِحَتُهَا الْجَامِعَةُ

لَمَّا فَرَّغَ الْمُصَنِّفُ رَحْمَةُ اللَّهِ مِنْ بَيَانِ الصِّفَاتِ الْوَاجِبَةِ لِلَّهِ وَالْمُسْتَحِيلَةِ عَلَيْهِ
وَالْجَائِزَةِ فِي حَقِّهِ، شَرَعَ يَذْكُرُ بَرَاهِينَهَا - أَيَّ أَدِلَّتِهَا - لِيَخْرُجَ بِهَا الْمُكَلَّفُ عَنِ
التَّقْلِيدِ الْمُخْتَلَفِ فِي إِيمَانِ صَاحِبِهِ إِلَى الْمَعْرِفَةِ الْمُتَمَقِّ عَلَى إِيمَانِ صَاحِبِهَا.

وَقَدْ رَتَّبَ الْبَرَاهِينَ عَلَى تَرْتِيبِ الصِّفَاتِ السَّابِقِ، وَلِهَذَا بَدَأَ بِبُرْهَانِ
الْوُجُودِ فَقَالَ: (أَمَّا بُرْهَانُ وُجُودِهِ تَعَالَى فَحُدُوثُ الْعَالَمِ).

الْحُدُوثُ: هُوَ الْوُجُودُ بَعْدَ الْعَدَمِ.

وَالْعَالَمُ يَفْتَحُ اللَّامَ: كُلُّ مَا سِوَى اللَّهِ تَعَالَى، وَهُوَ مُنْحَصِرٌ فِي الْأَجْرَامِ
وَالْأَعْرَاضِ.

وَالْأَجْرَامُ: الذَّوَاتُ^(١).

وَالْأَعْرَاضُ: الصِّفَاتُ الْقَائِمَةُ بِالْأَجْرَامِ^(١).

(١) وَالْمَقْصُودُ هُنَا ذَوَاتٌ مَخْصُوصَةٌ وَهِيَ الَّتِي تُعَمَّرُ قَدْرًا مِنَ الْفَرَاغِ بِحَيْثُ تَمْنَعُ غَيْرَهَا أَنْ
يَحُلَّ فِيهِ، فَإِنَّ ذَلِكَ هُوَ مَعْنَى الْجِرْمِ وَهُوَ كُلُّ مَا شَغَلَ حَيْرًا وَعَمَرَ قَدْرًا مَخْصُوصًا مِنَ
الْفَرَاغِ، فَالْجِرْمُ مُرَادِفٌ لِلْمَتَحَيِّزِ، وَمِنْ خَوَاصِّهِ اللَّازِمَةُ لِذَاتِهِ أَنْ يَكُونَ مَفْتَقِرًا مَحْدُودًا بِحَدِّ
وَمَخْصُوصًا بِقَدْرِ مَعْيَنٍ.

وَإِذَا أَرَدْتَ تَرْكِيبَ هَذَا الْبُرْهَانَ عَلَى صُورَةِ قِيَاسِ مُنْطِقِيٍّ فَقُلْ:

الْعَالَمُ حَادِثٌ

وَكُلُّ حَادِثٍ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ مُحَدِّثٍ

يَنْتُجُ: الْعَالَمُ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ مُحَدِّثٍ.

أَيُّ: مُوَجِدٍ وَصَانِعٍ، وَهُوَ الَّذِي وَرَدَ عَنِ الْأَنْبِيَاءِ أَنَّ اسْمَهُ «اللَّهُ».

فَقَوْلُكَ: «الْعَالَمُ حَادِثٌ» مُقَدِّمَةٌ صُغْرَى أَشَارَ إِلَيْهَا الشَّيْخُ بِقَوْلِهِ: «حُدُوثُ

الْعَالَمِ».

وَقَوْلُكَ: «وَكُلُّ حَادِثٍ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ مُحَدِّثٍ» مُقَدِّمَةٌ كُبْرَى حَذَفَهَا الْمُؤَلِّفُ

لِلْعِلْمِ بِهَا مِنْ دَلِيلِهَا الَّذِي ذَكَرَهُ بَعْدُ.

وَقَدْ اسْتَدَلَّ عَلَى الصُّغْرَى بِدَلِيلَيْنِ، وَعَلَى الْكُبْرَى الْمَحْذُوفَةَ بِدَلِيلٍ

وَاحِدٍ، وَقَدَّمَ دَلِيلَ الْكُبْرَى لِقِلَّةِ الْكَلَامِ عَلَيْهِ، فَقَالَ قُدَّسَ سِرُّهُ: (لأنَّ لَوْ (٢) لَمْ

(١) قَالَ الْعَلَامَةُ الشَّرِيفُ الْجُرْجَانِيُّ فِي شَرْحِهِ عَلَى كِتَابِ «الْمَوَاقِفِ»: الْعَرَضُ عِنْدَنَا: مَوْجُودٌ

فَائِمٌ بِمُتَحَيَّرٍ، وَهَذَا هُوَ الْمُخْتَارُ فِي تَعْرِيفِهِ لِأَنَّهُ خَرَجَ مِنْهُ الْأَعْدَامُ وَالسُّلُوبُ إِذْ لَيْسَتْ مَوْجُودَةً، وَخَرَجَتْ الْجَوَاهِرُ إِذْ هِيَ غَيْرُ قَائِمَةٍ بِمُتَحَيَّرٍ، وَخَرَجَ أَيْضاً ذَاتُ اللَّهِ ﷻ وَصِفَاتُهُ لِأَنَّ ذَاتَهُ ﷻ لَيْسَتْ مُتَحَيَّرَةً، فَصِفَاتُهُ لَيْسَتْ أَعْرَاضاً قَائِمَةً بِمُتَحَيَّرٍ. (راجع شرح

المواقف، ج ١/ص ٤٨٠)

(٢) «لو» حرف شرط يربط التالي بالمقدم، على حد قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ

لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢] لأن المقصود منها الاستدلال بنفي الفساد على نفي التعدد،

فقوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ﴾ يسمى شرطاً ومقدماً وملزوماً، وقوله: ﴿لَفَسَدَتَا﴾

يسمى جزاءً وتالياً ولازماً، والمجموع يسمى قضية شرطية، وهي هنا متصلة لزومية=

يَكُنْ لَهُ مُحَدِّثٌ) بِكُسْرِ الدَّالِ (بَلْ حَدَّثَ بِنَفْسِهِ) مَعَ أَنَّ الْوُجُودَ وَالْعَدَمَ وَبَاقِي الْأُمُورِ الْمُتَقَابِلَةِ مُتَسَاوِيَةٌ فِي حَقِّهِ، (لَزِمَ أَنْ يَكُونَ أَحَدُ الْأَمْرَيْنِ الْمُتَسَاوِيَيْنِ) فِي حَقِّهِ كَالْوُجُودِ (مُسَاوِيًا لِصَاحِبِهِ) كَالْعَدَمِ (رَاجِحًا عَلَيْهِ بِلَا سَبَبٍ، وَهُوَ مُحَالٌ) لِمَا فِيهِ مِنْ اجْتِمَاعِ الضِّدِّينِ وَهُمَا الْمُسَاوَاةُ وَالرُّجْحَانُ.

وَنَظِيرُ ذَلِكَ مِيزَانُ تَسَاوَتْ كَفَّتَاهُ وَرَجَحَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى بِلَا سَبَبٍ، فَرُجْحَانُ إِحْدَى الْكَفَّتَيْنِ عَلَى الْأُخْرَى مَعَ فَرَضِ تَسَاوِيهِمَا لِأَبَدٍ لَهُ مِنْ مُرَجِّحٍ؛ وَإِلَّا لَزِمَ الْمُحَالُ وَهُوَ اجْتِمَاعُ الضِّدِّينِ: الْمُسَاوَاةُ، وَالرُّجْحَانُ^(١).
هَذَا حَاصِلُ تَفْرِيرِ دَلِيلِ الْمُقَدِّمَةِ الْكُبْرَى، وَأَمَّا الصُّغْرَى وَهُوَ قَوْلُكَ:

= تلازم جزئها، فحرف «لو» عند المتكلمين للدلالة على أن العلم بانتفاء التالي علة للعلم بانتفاء المقدم ضرورة انتفاء الملزوم بانتفاء اللازم.

(١) حاصل هذا البرهان أن كل فرد من أفراد العالم قابل للوجود والعدم معاً على حد السواء، وقابل للزمن الذي وجد فيه ولزمن قبله أو بعده كذلك، وقابل للمكان الذي وجد فيه ولمكان غيره كذلك، وقابل للمقدار الذي هو عليه ولمقدار دونه أو أكبر منه كذلك، وقابل لصفته المخصوصة ولغيرها من سائر الصفات كذلك، وقابل لجهته المخصوصة ولسائر الجهات كذلك، فلو تخصص بواحد من تلك الأمور المتقابله بدلاً عن مقابله المساوي له لنفسه بلا مخصص ومرجح لزم عليه اجتماع أمرين متساويين لذاتهما مع رُجْحَانِ أَحَدِهِمَا عَلَى الْآخَرِ بِلَا مُرَجِّحٍ، وَذَلِكَ مُحَالٌ؛ إِذْ كَوْنُ الشَّيْءِ الْوَاحِدِ مُسَاوِيًا لِذَاتِهِ لَشَيْءٍ آخَرَ رَاجِحًا عَلَيْهِ لِذَاتِهِ بِلَا مُرَجِّحٍ غَيْرِ مَعْقُولٍ لِلتَّنَافِي الْحَاصِلِ بَيْنَ التَّسَاوِيِ وَالرُّجْحَانِ، فَإِذْ لَئِنْ لَابَدٌ لِذَلِكَ الْفَرْدِ مِنَ الْعَالَمِ مِنْ وُجُودِ مُرَجِّحٍ لُوجُودِهِ عَلَى عَدَمِهِ الْمُسَاوِيِ لَهُ، وَلِزَمِنِهِ الْمَخْصُوصِ عَلَى مُقَابِلِهِ الْمُسَاوِيِ لَهُ، وَلِمَقْدَارِهِ الْمَخْصُوصِ عَلَى مُقَابِلِهِ الْمُسَاوِيِ لَهُ، وَهَكَذَا إِلَى آخِرِهِ. (راجع شرح المقدمات للإمام السنوسي عند حديثه عن الممكنات المتقابله، وهي:

الوجود، والعدم، والمقادير، والصفات، والأزمنة، والأمكنة، والجهات، ص ١٣٥)

«العالم حادثٌ» فتحتاجُ إلى دليلين؛ لأنَّ العالمَ حكيمٌ عليه فيها بالحُدُوثِ،
وَالعالمُ أَجْرَامٌ وَأَعْرَاضٌ كَمَا عَلِمْتَ ، فَتَكُونُ الصُّغْرَى فِي قُوَّةِ دَعْوَيْتِنِ ، إِحْدَاهُمَا
حُدُوثُ الْأَجْرَامِ ، وَالْأُخْرَى حُدُوثُ الْأَعْرَاضِ .

وَقَدْ تَعَرَّضَ الْمُصَنِّفُ إِلَى دَلِيلٍ كُلِّ مِنْهُمَا ، فَأَشَارَ إِلَى دَلِيلِ حُدُوثِ
الْأَجْرَامِ بِقَوْلِهِ: (وَدَلِيلُ حُدُوثِ الْعَالَمِ) أَي: أَجْرَامِهِ بِدَلِيلِ ذِكْرِهِ دَلِيلَ حُدُوثِ
الْأَعْرَاضِ بَعْدَ ذَلِكَ (مُلَازِمَتُهُ) أَي: مُلَازِمَةُ أَجْرَامِهِ (لِلْأَعْرَاضِ الْحَادِثَةِ مِنْ
حَرَكَةٍ أَوْ سُكُونٍ وَغَيْرِهِمَا ، وَمُلَازِمَةُ الْحَادِثِ حَادِثٌ) وَهَذَا مَعْنَى الدَّلِيلِ ، وَأَمَّا
لَفْظُهُ عَلَى صُورَةِ الْقِيَاسِ الْمُنْطِقِيِّ فَهُوَ أَنْ تَقُولَ:

أَجْرَامُ الْعَالَمِ مُلَازِمَةٌ لِلْأَعْرَاضِ الْحَادِثَةِ

وَكُلُّ مَا لَازَمَ الْحَادِثَ فَهُوَ حَادِثٌ

يَنْتُجُ: أَجْرَامُ الْعَالَمِ حَادِثَةٌ

ثُمَّ أَشَارَ إِلَى دَلِيلِ حُدُوثِ الْأَعْرَاضِ بِقَوْلِهِ رَحِمَهُ اللَّهُ: (وَدَلِيلُ حُدُوثِ
الْأَعْرَاضِ مُشَاهِدَةٌ تَغْيِيرِهَا مِنْ عَدَمٍ إِلَى وُجُودٍ وَمِنْ وُجُودٍ إِلَى عَدَمٍ).

وَتَقْرِيرُهُ هَذَا الدَّلِيلِ عَلَى صُورَةِ الْقِيَاسِ الْمُنْطِقِيِّ أَنْ تَقُولَ:

الْأَعْرَاضُ شُوهِدَتْ تَغْيِيرُهَا مِنْ وُجُودٍ إِلَى عَدَمٍ وَغَيْرِ ذَلِكَ

وَكُلُّ مَا كَانَ كَذَلِكَ فَهُوَ حَادِثٌ

يَنْتُجُ: الْأَعْرَاضُ حَادِثَةٌ

وَقَدْ ابْتَتَى حُدُوثَ الْعَالَمِ عَلَى سَبْعَةِ مَطَالِبٍ^(١) مَذْكُورَةٍ فِي الْمُطَوَّلَاتِ ،
أَلْهَمَنَا اللَّهُ سَبِيلَ الرَّشَادِ وَالْمَبْرَاتِ .

*** ** *

(١) أشار إليها كثير من العلماء، منهم العلامة البيجوري في قوله: اعلم أن دليل حدوث الأجرام يتوقف على إثبات زائد عليها وهو الأعراض، وعلى إثبات الملازمة بينهما، وعلى إبطال حوادث لا أول لها، وذلك لأن الخصم ربما يقول: لا نسلم أن هناك زائداً على الأجرام، فنبطله بالمشاهدة؛ إذ ما من عاقل وإلا ويحس أن لذاته شيئاً زائداً عليها. فيقول: سلّمنا ذلك، لكن لا نسلم الملازمة بينه وبين الأجرام، فنبطله بمشاهدة عدم الانفكاك، فيقول: سلّمنا ذلك، لكن لا نسلم دلالته على حدوث الأجرام لاحتمال أن تكون قديمة، وذلك الزائد حوادث لا أول لها، إذ ما من حركة إلا وقبلها حركة، وهكذا، فتكون حادثة بالشخص قديمة بالنوع، بمعنى أن نوع الحركة قديم وشخصها حادث، فنبطله بأمور، منها أنه لا وجود للنوع إلا في ضمن شخصه، فإذا كان الشخص حادثاً لزم أن يكون النوع كذلك، فبطل حوادث لا أول لها. ودليل حدوث الأعراض يتوقف على إبطال قيام العرض بنفسه، وإبطال انتقاله لغيره، وإبطال كمونه، وإبطال أن القديم يندم، وذلك لأن الخصم ربما يمنع أنها تتغير من عدم إلى وجود وعكسه، فالحركة بعد السكون مثلاً لم تكن معدومة ثم وجدت، بل كانت موجودة قبل ذلك، فنقول له: هل كانت قائمة حينئذ بنفسها؟ أو انتقلت من محلها لمحل آخر؟ أو كمنت في محلها؟ فإن كان الأول لزم قيام العرض بنفسه وهو باطل، وإن كان الثاني فكذلك لأنه يلزم قيام العرض بنفسه في لحظة الانتقال، وإن كان الثالث لزم اجتماع الضدين وهو باطل. فيقول: سلّمنا ذلك، لكن لا نسلم أنه يدل على حدوثها لاحتمال أن تكون قديمة وتتغير من عدم إلى وجود وعكسه، فنبطله بأن القديم لا يندم، وهذه الأمور تسمى المطالب السبعة. (حاشية على العقيدة الصغرى، ص ٣٤، ٣٥)

بَرَاهِينُ الصِّفَاتِ السَّلْبِيَّةِ غَيْرِ الْوَحْدَانِيَّةِ

(وَأَمَّا بُرْهَانُ وُجُوبِ الْقِدَمِ لَهُ تَعَالَى فَلِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ قَدِيمًا لَكَانَ حَادِثًا) إِذْ لَا وَاسِطَةَ بَيْنَهُمَا، (فَيَفْتَقِرُ) سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى (إِلَى مُحَدِّثٍ) وَيَفْتَقِرُ مُحَدِّثُهُ إِلَى مُحَدِّثٍ آخَرَ لِانْعِقَادِ الْمُمَائِلَةِ بَيْنَهُمَا وَهَكَذَا، (فَيَلْزَمُ الدَّوْرُ) إِنْ تَنَاهَتْ الْمُحَدِّثُونَ، (أَوْ التَّسْلُسُ) إِنْ لَمْ تَتَنَاهَ، وَالدَّوْرُ وَالتَّسْلُسُ مُحَالَانِ لِمَا سَيَأْتِي قَرِيبًا، فَمَا أَدَّى إِلَيْهِمَا يَكُونُ مُحَالًا.

وَحَقِيقَةُ الدَّوْرِ: تَوَقَّفُ كُلِّ مِنَ الشَّيْئَيْنِ عَلَى الْآخَرِ، كَمَا لَوْ فُرِضَ أَنْ زَيْدًا أَحَدَثَ عَمْرًا، وَأَنَّ عَمْرًا أَحَدَثَ زَيْدًا، فَقَدْ تَوَقَّفَ كُلُّ مِنَ الشَّيْئَيْنِ - وَهُمَا زَيْدٌ وَعَمْرُو - عَلَى الْآخَرِ؛ لِكَوْنِ كُلِّ مِنْهُمَا أَحَدَثَ الْآخَرَ. وَيَتَصَوَّرُ أَيْضًا فِي أَكْثَرِ مِنْ شَيْئَيْنِ.

وَإِنَّمَا كَانَ الدَّوْرُ مُحَالًا لِأَنَّهُ يَلْزَمُ عَلَيْهِ تَقَدُّمُ كُلِّ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ عَلَى الْآخَرِ وَتَأَخُّرُهُ عَنْهُ، وَذَلِكَ جَمْعٌ بَيْنَ مُتَنَافِيَيْنِ^(١). بَلْ وَيَلْزَمُ عَلَيْهِ أَيْضًا تَقَدُّمُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى نَفْسِهِ وَتَأَخُّرُهُ عَنْهَا، وَذَلِكَ لَا يُعْقَلُ.

وَحَقِيقَةُ التَّسْلُسِ: تَتَابُعُ الْأَشْيَاءِ وَاحِدًا بَعْدَ وَاحِدٍ إِلَى مَا لَا نِهَائِيَّةَ لَهُ فِي

(١) الدور محال لاستلزامه كون الشيء حاصلًا قبل حصوله، ووجه استحالته أن القبلية تقتضي أنه معدوم، والحصول يقتضي أنه موجود، ويستحيل أن يكون الشيء الواحد معدومًا وموجودًا في آن واحد، فما أدى إليه باطل، فالدور باطل.

الزَّمانِ المَاضِي، كَمَا لَوْ فُرِضَ أَنَّ زَيْدًا أَحَدَثَهُ عَمْرُو، وَأَنَّ عَمْرًا أَحَدَثَهُ خَالِدٌ،
وَأَنَّ خَالِدًا أَحَدَثَهُ بَكْرٌ، وَهَكَذَا إِلَى مَا لَا نِهَآيَةَ لَهُ، فَقَدْ تَتَابَعَتِ المُحَدِّثُونَ وَاحِدًا
بَعْدَ وَاحِدٍ إِلَى مَا لَا نِهَآيَةَ لَهُ فِي الزَّمانِ المَاضِي .

وَإِنَّمَا كَانَ التَّسْلُسُ مُحَالًا لِأَنَّهُ يَلْزَمُ عَلَيْهِ وُجُودَ حَوَادِثَ لَا أَوَّلَ لَهَا، وَهُوَ
بَاطِلٌ؛ لِأَنَّ كُلَّ حَادِثٍ لَوْجُودِهِ أَوَّلٌ كَمَا دَلَّتْ عَلَى ذَلِكَ البَّرَاهِينُ^(١).

(وَأَمَّا بُرْهَانُ وُجُوبِ البَقَاءِ لَهُ تَعَالَى فَلِأَنَّهُ لَوْ أَمَكَّنَ أَنْ يَلْحَقَهُ العَدَمُ
لَا نْتَفَى عَنْهُ القِدَمُ؛ لِكَوْنِ وُجُودِهِ حِينِيذٍ) أَي: حِينَ إِذْ أَمَكَّنَ أَنْ يَلْحَقَهُ العَدَمُ
يَصِيرُ (جَائِزًا لَا وَاجِبًا، وَالجَائِزُ لَا يَكُونُ وُجُودُهُ إِلَّا حَادِثًا كَيْفَ) يَصِحُّ انْتِفَاءُ
القِدَمِ عَنِ اللّهِ (وَقَدْ سَبَقَ قَرِيبًا) بِالْبُرْهَانِ (وُجُوبِ قِدَمِهِ تَعَالَى؟!) فَيَجِبُ بَقَاؤُهُ
لِأَنَّ كُلَّ مَا ثَبَتَ قِدَمُهُ اسْتَحَالَ عَدَمُهُ^(٢).

(١) والمحالّ اللازم على تقدير دخول حوادث لا أول لها إلى الوجود: هو عدم وجود
الحادث اليومي المحقق وجوده، وذلك أن الحادث الموجود اليوم مثلا فإنه محقق
الوجود بالمشاهدة، ولكن على تقدير القول بكونه مسبوقا بحوادث قبله لا أول لها يصير
دخول الحادث المشاهد اليوم إلى الوجود متوقفا على فراغ دخول ما قبله من الحوادث
التي لا أول لها، إذ لا تتأني النوبة إلى الحادث الحالي إلا إذا انقضت ما قبله من
الحوادث واحداً بعد واحد، وكيف تنقضي وهي لا أول لها بمعنى أنه لا تفرغ على
الفرض المذكور؟! إذ فراغ ما لا يفرغ محال وتناقض ظاهر، فالمتوقف وجوده وهو
حادث اليوم على المحال وهو فراغ ما لا أول له محال، لكن الحادث موجود اليوم
بالمشاهدة، فالقول بحوادث لا أول لها دخلت إلى الوجود شيء بعد شيء محال،
والحق أن الحادث المشاهد اليوم مسبوق بحادث أول ليس قبله شيء من الحوادث،
وذلك الحادث الأول مسبوق بالعدم، أوجده الله الفاعل المختار المنفرد بالقدم والأزلية
ﷻ، وهذا معنى ما صح عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «كان الله ولا شيء غيره».

(٢) قال الإمام السنوسي في شرحه على العقيدة الكبرى: البقاء عبارة عن سلب العدم اللاحق =

(وَأَمَّا بُرْهَانُ وُجُوبِ مُخَالَفَتِهِ تَعَالَى لِلْحَوَادِثِ فَلِأَنَّهُ لَوْ مَائِلٌ شَيْئاً مِنْهَا) بِأَنَّ كَانَ سُبْحَانَهُ جِزْماً أَوْ عَرَضاً أَوْ فِي جِهَةٍ لِلجِزْمِ أَوْ مُتَقَيِّداً بِمَكَانٍ أَوْ زَمَانٍ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ (لَكَانَ حَادِثاً مِثْلَهَا) حَيْثُ إِنَّ جَمِيعَ مَا ثَبَتَ لِأَحَدِ المِثْلَيْنِ يَثْبُتُ لِلْآخَرِ.

(وَذَلِكَ) أَي كَوْنُهُ حَادِثاً (مُحَالٌ لِمَا عَرَفْتَ قَبْلَ مِنْ وُجُوبِ قَدَمِهِ تَعَالَى وَبَقَائِهِ) وَأَيْضاً لَوْ مَائِلٌ تَعَالَى شَيْئاً مِنَ الحَوَادِثِ لَوَجَبَ لَهُ القَدَمُ لِأُلُوهِتِهِ، وَالحُدُوثُ لِفَرَضِ مُمَائِلَتِهِ لِلْحَوَادِثِ، وَذَلِكَ جَمْعٌ بَيْنَ مُتَنَافِيَيْنِ ضَرْوَرَةً.

(وَأَمَّا بُرْهَانُ وُجُوبِ قِيَامِهِ تَعَالَى بِنَفْسِهِ: فَلِأَنَّهُ تَعَالَى لَوْ احتَاجَ إِلَى مَحَلٍّ) أَي: ذَاتٍ يَقُومُ بِهَا (لَكَانَ صِفَةً) إِذْ لَا يَحْتَاجُ إِلَى مَحَلٍّ يَقُومُ بِهِ إِلَّا الصِّفَةُ، (وَالصِّفَةُ لَا تَتَّصِفُ بِصِفَاتِ المَعَانِي وَلَا المَعْنَوِيَّةِ) لِمَا هُوَ مَبْسُوطٌ فِي المَطْوَلَاتِ (وَمَوْلَانَا جَلٌّ وَعَزٌّ يَجِبُ اتِّصَافُهُ بِهِمَا) لِقِيَامِ البَرَاهِينِ عَلَى ذَلِكَ، (ف) مَوْلَانَا (لَيْسَ بِصِفَةٍ) وَإِنَّمَا هُوَ ذَاتٌ مُتَّصِفَةٌ بِالصِّفَاتِ اللَّائِقَةِ بِهَا.

= للوجود. والدليل على وجوب هذه الصفة لله ﷻ أنه لو قدر لحوق العدم له - تعالى عن ذلك علوًّا كبيراً - لكانت ذاته العلية تقبل الوجود والعدم؛ لفرض اتصافه بهما، ولا تتصف ذاته بصفة حتى قبلها، لكن قبوله جلّ وعلا للعدم محال؛ إذ لو قبله لكان هو والوجود بالنسبة إلى ذاته سيان؛ إذ القبول للذات نفسي لا يتخلف فيلزم افتقار وجوده إلى موجد يرجّحه على العدم الجائز، فيكون حادثاً، كيف وقد ثبت بالبرهان القطعي وجوب قدمه. فبان لك بهذا البرهان أنّ وجوب القدم يستلزم أبداً وجوب البقاء، وأنّ تجويز العدم اللاحق يوجب ثبوت العدم السابق، فخرج لك بهذا البرهان قاعدة كلية وهي أنّ كلّ ما ثبت قدمه استحالة عدمه؛ لأنّ القدم لا يكون أبداً إلاّ واجباً للقديم، وهذا البرهان الذي ذكرنا لوجوب البقاء مختصر وهو مع اختصاره قطعي لا شبهة في شيء من مقدماته. (ص ٧٤، ٧٥)

وَقَوْلُهُ: «لَا تَتَّصِفُ بِصِفَاتِ الْمَعَانِي وَلَا الْمَعْنَوِيَّةِ» احْتَرَزَ بِهِ عَنِ الصِّفَةِ
النَّفْسِيَّةِ كَالْوُجُودِ، وَالسَّلْبِيَّةِ كَالْقَدَمِ وَالْبَقَاءِ وَهُمَا مِنَ الصِّفَاتِ السَّلْبِيَّةِ.

وَلَمَّا فَسَّرَ فِي الصِّفَاتِ الْوَاجِبَةِ لِلَّهِ قِيَامَهُ تَعَالَى بِنَفْسِهِ بِأَمْرَيْنِ: سَلَبُ
اِفْتِقَارِهِ إِلَى مَحَلٍّ، وَسَلَبُ اِفْتِقَارِهِ إِلَى مُخَصَّصٍ، بَرَهَنَ هُنَا عَلَى الْأَمْرِ الْأَوَّلِ بِمَا
تَقَدَّمَ أَنْفَاءً، وَعَلَى الْأَمْرِ الثَّانِي بِقَوْلِهِ: (وَلَوْ اِحْتِاجَ إِلَى مُخَصَّصٍ) أَيِّ فَاعِلٍ
يُخَصِّصُهُ بِبَعْضِ الْأُمُورِ الْمُتَقَابِلَةِ كَالْوُجُودِ بَدَلًا عَنِ الْعَدَمِ (لَكَانَ حَادِثًا، كَيْفَ)
يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ حَادِثًا (وَقَدْ قَامَ الْبُرْهَانُ عَلَى وُجُوبِ قَدَمِهِ تَعَالَى وَبَقَائِهِ؟! فَتَنَّبَهُ
وَاعْتَبِرْ لِنَزْدَادِ إِيْمَانًا وَمَعْرِفَةً بِالْمُقْتَدِرِ.

بُرْهَانُ الْوَحْدَانِيَّةِ بِخُصُوصِهِ لِكَوْنِهِ عِمَادَ الْمُوَحِّدِينَ

(وَأَمَّا بُرْهَانُ وُجُوبِ الْوَحْدَانِيَّةِ لَهُ تَعَالَى فَلِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ وَاحِدًا لَزِمَ أَنْ لَا يُوجَدَ شَيْءٌ مِنَ الْعَالَمِ لِلزُّومِ عَجْزِهِ حِينَئِذٍ) أَيَّ حِينٍ إِذْ لَمْ يَكُنْ وَاحِدًا، لَكِنَّ عَدَمَ وُجُودِ شَيْءٍ مِنَ الْعَالَمِ بَاطِلٌ بِالمُشَاهَدَةِ، فَبَطَلَ مَا أَدَّى إِلَيْهِ وَهُوَ عَدَمُ كَوْنِهِ وَاحِدًا، وَهُوَ الْمَطْلُوبُ.

وَإِنَّمَا لَزِمَ مِنْ عَدَمِ كَوْنِهِ وَاحِدًا عَدَمُ وُجُودِ شَيْءٍ مِنَ الْعَالَمِ لِأَنَّ لَوْ فَرَضْنَا إِلَهُينَ فِي الْوُجُودِ فَإِنَّمَا أَنْ يَتَّفِقَا، وَإِنَّمَا أَنْ يَخْتَلِفَا:

- فَإِنِ اتَّفَقَا عَلَى إِيجَادِ مُمَكِّنٍ كَحَيَوَانٍ فَلَا جَائِزَ أَنْ يُوجِدَاهُ مَعًا لِأَنَّهُ يَلْزَمُ عَلَيْهِ اجْتِمَاعُ مُؤَثِّرَيْنِ عَلَى أَثَرٍ وَاحِدٍ، وَهُوَ مُحَالٌ.

وَلَا جَائِزَ أَنْ يُوجِدَاهُ مُرْتَبًا بِأَنْ يُوجِدَهُ أَحَدُهُمَا ثُمَّ يُوجِدَهُ الْآخَرُ لِأَنَّهُ يَلْزَمُ عَلَيْهِ تَحْصِيلُ الْحَاصِلِ وَهُوَ مُحَالٌ أَيْضًا.

وَلَا جَائِزَ أَنْ يُوجَدَ أَحَدُهُمَا الْبَعْضَ وَالْآخَرَ الْبَعْضَ لِلزُّومِ عَجْزِهِمَا حِينَئِذٍ لِكَوْنِهِ لَمَّا تَعَلَّقَتْ قُدْرَةُ أَحَدِهِمَا بِالْبَعْضِ سَدَّ عَلَى الْآخَرِ طَرِيقَ تَعَلُّقِ قُدْرَتِهِ بِهِ، فَلَا يَقْدِرُ عَلَى مُخَالَفَتِهِ، وَهَذَا عَجْزٌ مُتَافٍ لِعُمُومِ تَعَلُّقِ قُدْرَةِ الْإِلَهِ.

- وَإِنِ اخْتَلَفَا بِأَنْ أَرَادَ أَحَدُهُمَا إِيجَادَ مُمَكِّنٍ وَالْآخَرُ اسْتِمْرَارَ عَدَمِهِ، فَلَا

جَائِزٌ أَنْ يَنْفَذَ مُرَادُهُمَا مَعًا لِأَنَّهُ يَلْزَمُ عَلَيْهِ اجْتِمَاعُ الضَّدَيْنِ وَهُوَ مُحَالٌ.

وَلَا جَائِزٌ أَنْ يَنْفَذَ مُرَادُ أَحَدِهِمَا دُونَ الْآخَرِ لِلزُّومِ عَجْزٍ مَنْ لَمْ يَنْفَذْ مُرَادَهُ، وَعَجْزُهُ يُؤَدِّي إِلَى عَجْزِ الْآخَرِ لِأَنَّ مَا ثَبَتَ لِأَحَدِ الْمِثْلَيْنِ يَثْبُتُ لِلْآخَرِ.

وَإِذَا ثَبَتَ ذَلِكَ فِي مُمَكِّنٍ وَاحِدٍ لَزِمَ فِي سَائِرِ الْمُمَكِّنَاتِ لِعَدَمِ الْفَرْقِ، فَيَلْزَمُ أَنْ لَا يُوجَدَ شَيْءٌ مِنَ الْعَالَمِ، وَالْمُشَاهَدَةُ تُكَذِّبُهُ، وَحِينَئِذٍ يَجِبُ أَنْ لَا يَكُونَ فِي الْوُجُودِ إِلَّا إِلَهٌ وَاحِدٌ وَهُوَ اللَّهُ جَلَّ جَلَالُهُ.

وَكَمَا يَجْرِي مَا تَقَدَّمَ عَلَى فَرَضِ وُجُودِ الْهَيْنِ يَجْرِي أَيْضًا عَلَى فَرَضِ وُجُودِ أَكْثَرٍ مِنْهُمَا كَرَعَمِ النَّصَارَى فِي تَثْلِيثِ الْأُلُوهِيَّةِ.

وَقَدْ بَرَهَنْتُ آيَةَ الْأَنْبِيَاءِ عَلَى تَحْقِيقِ وَحْدَانِيَّةِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ بِأَبْدَعِ سَبِيلٍ وَأَقْطَعِ دَلِيلٍ وَأَبْلَغِ تَنْزِيلٍ، وَهِيَ قَوْلُ اللَّهِ جَلَّتْ حِكْمَتُهُ وَتَمَّتْ كَلِمَتُهُ: ﴿لَوْ كَانَ فِيهَا إِلَهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا فَسُبْحَانَ اللَّهِ رَبِّ الْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٢]، وَمِثْلُهَا آيَةُ «قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ» وَهِيَ قَوْلُهُ جَلَّ شَأْنًا وَصَدَقَ قُرْآنًا: ﴿مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ إِذَا لَذَهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَّ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَتَعَلَّى عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [المؤمنون: ٩١ - ٩٢]، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ وَالسَّعَادَةُ، نَسَأَلُهُ الْحُسْنَى وَزِيَادَةَ، إِنَّهُ الْجَوَادُ الْكَرِيمُ.

بَرَاهِينُ صِفَاتِ الْمَعَانِي السَّبْعَةِ الْعَقْلِيَّةِ وَلِلْأَوَّخِرِ مَزِيدُ السَّمْعِيَّةِ

(وَأَمَّا بُرْهَانُ وُجُوبِ اتِّصَافِهِ تَعَالَى بِالْقُدْرَةِ وَالْإِرَادَةِ وَالْعِلْمِ وَالْحَيَاةِ فَلِأَنَّهُ لَوْ انْتَفَى شَيْءٌ مِنْهَا) عَنْ ذَاتِهِ تَعَالَى (لَمَا وُجِدَ شَيْءٌ مِنَ الْحَوَادِثِ) لِأَنَّ إِيجَادَ كُلِّ حَادِثٍ مُتَوَقَّفٌ عَلَى اتِّصَافِ مُحَدِّثِهِ بِهَذِهِ الصِّفَاتِ الْأَرْبَعِ، أَمَّا الْحَيَاةُ فَلِأَنَّهَا شَرْطٌ فِي الاتِّصَافِ بِالصِّفَاتِ الثَّلَاثِ قَبْلَهَا، فَانْتِفَاؤُهَا عَنِ الذَّاتِ يَسْتَلْزِمُ انْتِفَاءَ الصِّفَاتِ الثَّلَاثِ، بَلِ انْتِفَاءَ جَمِيعِ الصِّفَاتِ.

وَأَمَّا الثَّلَاثَةُ الَّتِي قَبْلَ الْحَيَاةِ فَلِمَا تَقَرَّرَ عِنْدَ أَهْلِ السُّنَّةِ مِنْ أَنَّ تَأْتِيرَ قُدْرَتِهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى فِي الْمُمْكِنِ مَوْقُوفٌ عَلَى إِرَادَتِهِ لَهُ، فَلَا يُوْجَدُ سُبْحَانُهُ بِقُدْرَتِهِ أَوْ يُعْدَمُ بِهَا إِلَّا مَا أَرَادَ وُجُودَهُ أَوْ عَدَمَهُ، وَإِرَادَتُهُ تَعَالَى لَهُ مَوْقُوفَةٌ عَلَى الْعِلْمِ بِهِ لِاسْتِحَالَةِ الْقَصْدِ إِلَى غَيْرِ مَعْلُومٍ، فَلَوْ انْتَفَى الْعِلْمُ انْتَفَتِ الْإِرَادَةُ، وَلَوْ انْتَفَتِ الْإِرَادَةُ انْتَفَتِ الْقُدْرَةُ، وَلَوْ انْتَفَتِ الْقُدْرَةُ لَمَا وُجِدَ شَيْءٌ مِنَ الْحَوَادِثِ، وَعَدَمُ وُجُودِ شَيْءٍ مِنْهَا بَاطِلٌ بِالمُشَاهَدَةِ، فَمَا أَدَّى إِلَيْهِ وَهُوَ انْتِفَاءُ شَيْءٍ مِنَ الصِّفَاتِ الْأَرْبَعِ عَنْ ذَاتِهِ تَعَالَى بَاطِلٌ، وَإِذَا بَطَلَ ذَلِكَ وَجَبَ اتِّصَافُ ذَاتِهِ الْعَلِيَّةِ بِالصِّفَاتِ الْأَرْبَعِ وَهُوَ الْمَطْلُوبُ.

وَهَذَا الْبُرْهَانُ كَمَا تَثَبُّتُ بِهِ الصِّفَاتُ الْأَرْبَعُ تَثَبُّتُ بِهِ مَعْنَوِيَّتُهَا الْأَرْبَعُ وَهِيَ

كَوْنُهُ تَعَالَى قَادِرًا وَمُرِيدًا وَعَالِمًا وَحَيًّا لِمَلَازِمَتِهَا لِلْمَعَانِي، وَإِذَا ثَبَتَ الْمَلْزُومُ ثَبَتَ اللَّازِمُ.

وَأَمَّا بُرْهَانُ وُجُوبِ السَّمْعِ لَهُ تَعَالَى وَالْبَصَرِ وَالْكَلامِ فَشَرْعِيٌّ، وَيُقَالُ فِيهِ نَقْلِيٌّ وَسَمْعِيٌّ، وَيُسْتَدَلُّ عَلَى وُجُوبِهَا لَهُ تَعَالَى أَيْضًا بِالِدَّلِيلِ الْعَقْلِيِّ، وَسَيَأْتِي فِي كَلَامِ الْمُصَنِّفِ.

أَمَّا الْبُرْهَانُ الشَّرْعِيُّ (فَالْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ وَالْإِجْمَاعُ) أَمَّا الْكِتَابُ فَقَوْلُهُ: تَعَالَى: ﴿وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤].

وَأَمَّا السُّنَّةُ - أَيْ الْحَدِيثُ - فَكَقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «ارْبِعُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ فَإِنَّكُمْ لَا تَدْعُونَ أَصَمًّا وَلَا غَائِبًا وَإِنَّمَا تَدْعُونَ سَمِيعًا بَصِيرًا»^(١) وَمَعْنَى «ارْبِعُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ» أَشْفِقُوا عَلَيْهَا وَلَا تُتَعَبُوهَا بِرَفْعِ أَصْوَاتِكُمْ. وَبَاءُ «ارْبِعُوا» مُفْتُوحَةٌ.

وَأَمَّا الْإِجْمَاعُ فَقَدْ انْعَقَدَ عَلَى أَنَّهُ تَعَالَى سَمِيعٌ بَصِيرٌ مُتَكَلِّمٌ.

إِنْ قُلْتَ: الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ وَالْإِجْمَاعُ إِنَّمَا دَلَّتْ عَلَى أَنَّهُ تَعَالَى سَمِيعٌ بَصِيرٌ مُتَكَلِّمٌ، لَا عَلَى أَنَّهُ مُتَّصِفٌ بِصِفَاتِ هِيَ السَّمْعُ وَالْبَصَرُ وَالْكَلامُ كَمَا هُوَ قَوْلُ أَهْلِ السُّنَّةِ.

فَالْجَوَابُ: أَنَّ أَهْلَ اللُّغَةِ لَا يَفْهَمُونَ مِنْ «سَمِيعٌ» وَ«بَصِيرٌ» وَ«مُتَكَلِّمٌ» إِلَّا

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الجهاد والسير، باب ما يكره من رفع الصوت في التكبير.

ذَاتًا مُتَّصِفَةً بِالسَّمْعِ وَالْبَصْرِ وَالْكَلامِ لِأَنَّ مَنْ لَمْ يَقُمْ بِهِ وَصَفٌ لَا يُشْتَقُّ لَهُ مِنْهُ اسْمٌ، فَلَا يُقَالُ «قَائِمٌ» إِلَّا لِمَنْ اتَّصَفَ بِالْقِيَامِ، وَلَا «قَاعِدٌ» إِلَّا لِمَنْ اتَّصَفَ بِالْقُعُودِ، وَهَكَذَا، فَاسْتِدْلَالُ الْمُؤَلَّفِ وَغَيْرِهِ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَالْإِجْمَاعِ إِنَّمَا يَعْنُونَ بِهِ الِاسْتِدْلَالَ بِهَا مَعَ اعْتِبَارِ مَا فَهَمَهُ أَهْلُ اللُّغَةِ، لَا الِاسْتِدْلَالَ بِهَا وَحَدَهَا.

وَأَمَّا الدَّلِيلُ الْعَقْلِيُّ عَلَى وُجُوبِ السَّمْعِ لَهُ تَعَالَى وَالْبَصْرِ وَالْكَلامِ فَهُوَ مَا أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ: (وَأَيْضًا لَوْ لَمْ يَتَّصَفَ بِهَا لَزِمَ أَنْ يَتَّصَفَ بِأُضْدَادِهَا وَهِيَ نَقَائِصُ، وَالنَّقْصُ عَلَيْهِ تَعَالَى مُحَالٌ) فَمَا آدَى إِلَيْهِ - وَهُوَ عَدَمُ اتِّصَافِهِ بِهَا - يَكُونُ مُحَالًا، فَثَبَّتَ وُجُوبَ اتِّصَافِهِ بِهَا وَهُوَ الْمَطْلُوبُ.

وَكَمَا تَثْبُتُ الصِّفَاتُ الثَّلَاثُ بِالِدَّلِيلَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ تَثْبُتُ بِهِمَا مَعْنَوِيَّتُهَا الثَّلَاثُ وَهِيَ كَوْنُهُ تَعَالَى سَمِيعًا وَبَصِيرًا وَمُتَكَلِّمًا لِمَلَازِمَتِهَا لِلْمَعَانِي.

تَنْبِيْهُ

العُمْدَةُ فِي إِثْبَاتِ السَّمْعِ وَالْبَصْرِ وَالْكَلامِ لَهُ تَعَالَى هُوَ الدَّلِيلُ الشَّرْعِيُّ، وَأَمَّا الدَّلِيلُ الْعَقْلِيُّ فَضَعِيفٌ لِاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ عَدَمُ الِاتِّصَافِ بِهَا نَقْصًا فِي حَقِّهَا فَقَطُّ كَعَدَمِ الزُّوجَةِ وَعَدَمِ الْوَلَدِ، فَإِنَّهُمَا نَقْصٌ فِي حَقِّهَا، لَا فِي حَقِّهِ تَعَالَى لِمَا تَقَدَّمَ مِنْ وُجُوبِ الْغِنَى الْمَطْلُوقِ لَهُ جَلٌّ وَعَلَا.

وَقَدْ أَشَارَ الشَّيْخُ إِلَى ضَعْفِ الدَّلِيلِ الْعَقْلِيِّ بِتَأْخِيرِهِ، وَإِنَّمَا ذَكَرَهُ مَعَ ضَعْفِهِ تَقْوِيَةً لِمَا ثَبَّتَ بِالِدَّلِيلِ الشَّرْعِيِّ.

بُرْهَانُ الْمُمْكِنَاتِ فِي حَقِّ مَوْلَانَا عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَاتِ

(وَأَمَّا بُرْهَانُ كَوْنِ فِعْلِ الْمُمْكِنَاتِ أَوْ تَرْكُهَا جَائِزاً فِي حَقِّهِ تَعَالَى فَلِأَنَّهُ لَوْ وَجَبَ عَلَيْهِ تَعَالَى شَيْءٌ مِنْهَا عَقْلاً) كَمَا قَالَتْهُ الْمُعْتَزِلَةُ، وَذَلِكَ كَبَعَثِ الرَّسُلِ وَإِثَابَةِ الْمُطِيعِ وَعِقَابِ الْعَاصِي، (أَوْ اسْتِحَالِ) عَلَيْهِ شَيْءٌ مِنْهَا (عَقْلاً) كَمَا قَالَتْهُ الْمُعْتَزِلَةُ أَيْضاً، وَذَلِكَ كَتَرَكِ الْأُمُورِ الثَّلَاثَةِ الْمَذْكُورَةِ (لِأَنقَلَبَ الْمُمْكِنُ وَاجِباً) فِي الْأَوَّلِ (أَوْ مُسْتَحِيلًا) فِي الثَّانِي.

يَعْنِي لِلزَّمِ انْقِلَابُ حَقِيقَةِ الْمُمْكِنِ عَقْلاً - وَهِيَ مَا يَصِحُّ فِي الْعَقْلِ وَجُودُهُ وَعَدَمُهُ - إِلَى حَقِيقَةِ الْوَاجِبِ، وَهِيَ مَا لَا يَصِحُّ فِي الْعَقْلِ إِلَّا وَجُودُهُ، أَوْ إِلَى حَقِيقَةِ الْمُسْتَحِيلِ وَهِيَ مَا لَا يَصِحُّ فِي الْعَقْلِ إِلَّا عَدَمُهُ.

(وَذَلِكَ) أَيُّ الْانْقِلَابِ الْمَذْكُورِ (لَا يُعْقَلُ) أَيُّ لَا يُصَدَّقُ بِهِ الْعَقْلُ وَلَا يَقْبَلُهُ لِكَوْنِهِ مُسْتَحِيلًا، وَإِذَا اسْتِحَالَ الْانْقِلَابُ الْمَذْكُورُ بَطَلَ مَا أَدَّى إِلَيْهِ وَهُوَ وَجُوبُ شَيْءٍ مِنَ الْمُمْكِنَاتِ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى أَوْ اسْتِحَالَتُهُ عَلَيْهِ، وَإِذَا بَطَلَ ذَلِكَ ثَبَتَ كَوْنُ فِعْلِ الْمُمْكِنَاتِ أَوْ تَرْكُهَا جَائِزاً فِي حَقِّهِ تَعَالَى، وَهُوَ الْمَطْلُوبُ.

وَقَوْلُ الْمُصَنِّفِ «عَقْلاً» احْتَرَزَ بِهِ مِنْ صَيْرُورَةِ الْمُمْكِنِ وَاجِباً شَرْعاً أَوْ مُسْتَحِيلًا شَرْعاً لِأَمْرِ عَرْضِ لَهُ، وَذَلِكَ كَدُخُولِ الْمُؤْمِنِ الْجَنَّةِ وَدُخُولِ الْكَافِرِ الْجَنَّةِ، فَإِنَّ كِلَا مِنْهُمَا مُمَكِنٌ عَقْلاً بِالنَّظَرِ لِذَاتِهِ، لَكِنْ صَارَ الْأَوَّلُ وَاجِباً شَرْعاً

لِإِخْبَارِ الشَّرْعِ بِوُقُوعِهِ فَهُوَ وَاجِبٌ عَرَضِيٌّ وَوَاجِبٌ لِعَيْرِهِ، وَصَارَ الثَّانِي مُسْتَحِيلًا
شَرْعًا لِإِخْبَارِ الشَّرْعِ بَعْدَمِ وَقُوعِهِ، فَهُوَ مُسْتَحِيلٌ عَرَضِيٌّ وَمُسْتَحِيلٌ لِعَيْرِهِ.

وَلَا اسْتِحَالَةٌ فِي صَيْرُورَةِ الْمُمَكِّنِ وَاجِبًا عَرَضِيًّا وَوَاجِبًا لِعَيْرِهِ، وَلَا فِي
صَيْرُورَةِ الْمُمَكِّنِ مُسْتَحِيلًا عَرَضِيًّا وَمُسْتَحِيلًا لِعَيْرِهِ، وَإِنَّمَا الاسْتِحَالَةُ فِي
صَيْرُورَةِ الْمُمَكِّنِ وَاجِبًا لِدَاتِهِ أَوْ مُسْتَحِيلًا لِدَاتِهِ، بِأَنْ تَنْقَلِبَ حَقِيقَتُهُ إِلَى حَقِيقَةِ
الْوَاجِبِ أَوْ الْمُسْتَحِيلِ، وَفِي صَيْرُورَةِ الْوَاجِبِ مُمَكِّنًا لِدَاتِهِ أَوْ مُسْتَحِيلًا لِدَاتِهِ
بِأَنْ تَنْقَلِبَ حَقِيقَتُهُ إِلَى حَقِيقَةِ الْمُمَكِّنِ أَوْ الْمُسْتَحِيلِ، وَفِي صَيْرُورَةِ الْمُسْتَحِيلِ
مُمَكِّنًا لِدَاتِهِ أَوْ وَاجِبًا لِدَاتِهِ بِأَنْ تَنْقَلِبَ حَقِيقَتُهُ إِلَى حَقِيقَةِ الْمُمَكِّنِ أَوْ الْوَاجِبِ،
وَهَذِهِ الثَّلَاثَةُ هِيَ الْمُرَادَةُ مِنْ قَوْلِهِمْ: «قَلْبُ الْحَقَائِقِ مُسْتَحِيلٌ»، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

الصِّفَاتُ الْوَاجِبَةُ لِلرُّسُلِ وَالْأَنْبِيَاءِ عُمُومًا وَخُصُوصًا عَلَيْهِمُ السَّلَامُ

لَمَّا فَرَعَ الشَّيْخُ مِنْ ذِكْرِ الْعَقَائِدِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِاللَّهِ تَعَالَى وَمِنْ ذِكْرِ بَرَاهِينِهَا ،
شَرَعَ يَذْكُرُ الْعَقَائِدَ الْمُتَعَلِّقَةَ بِالرُّسُلِ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ ، وَبَدَأَ بِمَا يَجِبُ فِي
حَقِّهِمْ فَقَالَ : (وَأَمَّا الرُّسُلُ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ السَّلَامُ) جَمَعَ «رَسُولٍ» وَهُوَ إِنْسَانٌ
أَوْحِيَ إِلَيْهِ بِشَرَعٍ وَأَمَرَ بِتَبْلِيغِهِ ، كَانَ لَهُ كِتَابٌ أَوْ لَا ، وَأَمَّا النَّبِيُّ فَهُوَ إِنْسَانٌ
أَوْحِيَ إِلَيْهِ بِشَرَعٍ ، أَمَرَ بِتَبْلِيغِهِ أَوْ لَا ، فَكُلُّ رَسُولٍ نَبِيٌّ ، وَلَا عَكْسَ .

وَإِنَّمَا قَالَ : « وَأَمَّا الرُّسُلُ » وَلَمْ يَقُلْ « وَأَمَّا الْأَنْبِيَاءُ » لِأَنَّ مِنَ الصِّفَاتِ الَّتِي
سَيَذْكُرُهَا التَّبْلِيغُ وَصِدُّهُ ، وَهَمَّا خَاصَانِ بِالرُّسُلِ .

وَجَوَابُ «أَمَّا» قَوْلُهُ : (فَيَجِبُ فِي حَقِّهِمْ) ثَلَاثُ صِفَاتٍ :

- الْأُولَى : (الصِّدْقُ) : وَهُوَ مُطَابَقَةُ الْخَبَرِ لِلْوَاقِعِ ، فَيَجِبُ صِدْقُهُمْ فِي
دَعْوَاهُمْ الرِّسَالَةَ وَفِي الْأَحْكَامِ الَّتِي بَلَّغُوهَا عَنِ اللَّهِ تَعَالَى لِلخَلْقِ .

وَأَمَّا صِدْقُهُمْ فِي الْكَلَامِ الْعَادِيِّ كـ « أَكَلْتُ كَذَا » وَ« شَرِبْتُ كَذَا » وَ« فَهِمَ
زَيْدٌ » وَ« عَلِمَ عَلِيٌّ » فَهُوَ دَاخِلٌ فِي الْأَمَانَةِ ، إِذْ بُرْهَانُهَا الْآتِي يَدُلُّ عَلَيْهِ ، بِخِلَافِ
بُرْهَانِ الصِّدْقِ الْآتِي فَإِنَّهُ يَدُلُّ عَلَى صِدْقِهِمْ فِي الْأَوَّلِينَ فَقَطْ .

- (وَ) الصِّفَةُ الثَّانِيَةُ: (الْأَمَانَةُ) وَعَبَّرَ بَعْضُهُمْ بِدَلَّهَا بِالْعِصْمَةِ، وَكِلَاهُمَا يَرْجِعُ لِمَعْنَى وَاحِدٍ وَهُوَ حِفْظُ اللَّهِ ظَوَاهِرَهُمْ وَبَوَاطِنَهُمْ مِنَ التَّلَبُّسِ بِمَنْهِيٍّ عَنْهُ نَهْيَ تَحْرِيمٍ أَوْ كَرَاهَةٍ أَوْ خِلَافِ الْأَوْلَى، قَبْلَ النُّبُوءَةِ وَبَعْدَهَا، عَمْدًا أَوْ سَهْوًا.

- (وَ) الصِّفَةُ الثَّلَاثَةُ: (تَبْلِيغُ مَا أُمِرُوا بِتَبْلِيغِهِ لِلْخَلْقِ) وَأَمَّا مَا أُمِرُوا بِكِتْمَانِهِ عَنِ الْخَلْقِ فَيَجِبُ عَلَيْهِمْ كِتْمَانُهُ، وَيَجُوزُ لَهُمْ الْكِتْمَانُ وَالْإِفْشَاءُ فِيمَا خَيْرٌ فِيهِ، وَإِنَّمَا لَمْ يَذْكَرِ الْمُصَنِّفُ وَجُوبَ كِتْمَانِ مَا أُمِرُوا بِكِتْمَانِهِ لِأَنَّهُ دَاخِلٌ فِي الْأَمَانَةِ.

وَاعْلَمَ أَنَّ الصِّدْقَ وَالْأَمَانَةَ وَاجِبَانِ لِلرُّسُلِ وَالْأَنْبِيَاءِ، وَأَمَّا التَّبْلِيغُ فَخَاصٌّ بِالرُّسُلِ لِأَنَّ النَّبِيَّ فَقَطْ غَيْرُ مَأْمُورٍ بِالتَّبْلِيغِ. نَعَمْ يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يُخْبِرَ بِأَنَّهُ نَبِيٌّ لِيُحْتَرَمَ وَيُعَظَّمَ.

تَنْبِيْهُ

لَمْ يَذْكَرِ الْمُؤَلِّفُ عَدَدَ الرُّسُلِ، إِذِ الْحَقُّ أَنَّهُ لَا يَعْلَمُ عَدَدَهُمْ وَعَدَدَ الْأَنْبِيَاءِ إِلَّا اللَّهُ تَعَالَى لِقَوْلِهِ جَلَّ وَعَزَّ: ﴿مِنْهُمْ مَّنْ قَصَّصْنَا عَلَيْكَ وَمِنْهُمْ مَّنْ لَمْ نَقْصُصْ عَلَيْكَ﴾ [إِغْفِر: ٧٨]، وَلِأَنَّ تَعْيِينَ عَدَدِهِمْ رَبَّمَا أَدَّى إِلَى إِثْبَاتِ الرِّسَالَةِ أَوْ النُّبُوءَةِ لِمَنْ لَيْسَ كَذَلِكَ فِي الْوَاقِعِ أَوْ نَفِيهَا عَمَّنْ هُوَ كَذَلِكَ فِي الْوَاقِعِ، وَلاِخْتِلَافِ الرِّوَايَاتِ فِي عَدَدِهِمْ، فَقَدْ رُوِيَ أَنَّ الرُّسُلَ ثَلَاثُمِائَةٍ وَثَلَاثَةَ عَشَرَ، وَرُوِيَ وَأَرْبَعَةَ عَشَرَ، وَرُوِيَ وَخَمْسَةَ عَشَرَ، وَرُوِيَ أَنَّ الْأَنْبِيَاءَ مِائَةٌ أَلْفٍ وَأَرْبَعَةٌ وَعِشْرُونَ أَلْفًا، وَالرُّسُلُ مِنْهُمْ، وَرُوِيَ غَيْرُ ذَلِكَ.

وَلِاجْلِ مَا ذَكَرْنَا يَكْفِي الْمُكَلَّفَ أَنْ يُؤْمِنَ بِالرُّسُلِ وَالْأَنْبِيَاءِ إِجْمَالًا بِأَنَّ

يُصَدِّقُ أَنَّ لِلَّهِ رُسُلًا وَأَنْبِيَاءً، إِلَّا مَنْ ذُكِرَ مِنْهُمْ فِي الْقُرْآنِ وَهُمْ خَمْسَةٌ وَعِشْرُونَ
فَيَجِبُ الْإِيمَانُ بِهِمْ تَفْصِيلاً بِأَنْ يُصَدِّقَ الْمُكَلَّفُ بِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ بِحَيْثُ لَوْ
عُرِضَ عَلَيْهِ لَمْ يُنْكِرْ نُبُوَّةَهُ وَلَا رِسَالَتَهُ وَإِنْ لَمْ يَحْفَظْ أَسْمَاءَهُمْ.

وَقَدْ نَظَّمْتُ أَسْمَاءَهُمْ فِي هَذِهِ الْأَبْيَاتِ فَقُلْتُ وَبِاللَّهِ اسْتَعْنَتْ وَعَلَيْهِ
تَوَكَّلْتُ غَفَرَ اللَّهُ لِي مَا قَدَّمْتُ وَمَا أَخَّرْتُ:

خَمْسٌ وَعِشْرُونَ مِنَ الرُّسُلِ بِهِمْ	قَدْ وَجَبَ الْإِيمَانُ تَفْصِيلاً عَنْهُمْ
وَفِي الْكِتَابِ ذَكَرُوا بِدُونِ رَيْبٍ	هُمُ آدَمُ إِدْرِيسُ نُوحٌ وَشُعَيْبٌ
ذُو الْكِفْلِ إِيَّاسُ الْيَسَعُ أَيُّوبُ	إِسْحَاقُ صَالِحٌ كَذَا يَعْقُوبُ
هَارُونَ لُوطٌ زَكَرِيَّا مُوسَى	يُوسُفُ إِبْرَاهِيمُ ثُمَّ عِيسَى
يُونُسُ إِسْمَاعِيلُ ثُمَّ هُودٌ	يَحْيَى سُلَيْمَانُ كَذَا دَاوُدُ
مُحَمَّدٌ خَاتِمُهُمْ وَقُلْ يَجِبُ	الْإِيمَانُ إِجْمَالاً بغيرِهِمْ تُصِيبُ

وَقَدْ جَمَعْتُ مِنْهُمْ آيَةً: ﴿وَتِلْكَ حُجَّتُنَا آتَيْنَهَا إِبْرَاهِيمَ عَلَى قَوْمِهِ﴾

[الأنعام: ٨٣] بِسُورَةِ الْأَنْعَامِ ثَمَانِيَةَ عَشَرَ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ.



مَا يَسْتَحِيلُ عَلَى الرُّسُلِ وَالْأَنْبِيَاءِ وَمَا يَجُوزُ

فُدَّسَ مَقَامُهُمْ

ثُمَّ ذَكَرَ الْمُصَنِّفُ مَا يَسْتَحِيلُ فِي حَقِّ الرُّسُلِ فَقَالَ: (وَيَسْتَحِيلُ فِي حَقِّهِمْ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَضْدَادُ هَذِهِ الصِّفَاتِ) يَعْنِي مُتَافِيئَاتُهَا (وَهِيَ) ثَلَاثَةٌ:

* **الأوَّلُ:** (الكَذِبُ) وَهُوَ عَدَمُ مُطَابَقَةِ الْخَبَرِ لِلْوَاقِعِ، فَهُوَ ضِدُّ الصِّدْقِ، فَيَسْتَحِيلُ عَلَيْهِمُ الكَذِبُ فِي دَعْوَاهُمْ الرِّسَالَةَ فِي الْأَحْكَامِ الَّتِي بَلَّغُوهَا عَنِ اللَّهِ تَعَالَى لِلْخَلْقِ، وَأَمَّا الكَذِبُ فِي الْكَلَامِ الْعَادِيِّ فَيُتَوَخَّذُ اسْتِحَالَتُهُ عَلَيْهِمْ مِنْ ضِدِّ الْأَمَانَةِ.

* **(و) الضُّدُّ الثَّانِي:** (الْخِيَانَةُ) وَهِيَ ضِدُّ الْأَمَانَةِ، وَصَوَّرَهَا بِقَوْلِهِ: (بِفِعْلِ شَيْءٍ) أَرَادَ بِالْفِعْلِ التَّلَبُّسَ، فَكَانَتْهُ قَالَ: وَالْخِيَانَةُ الْمُصَوَّرَةُ بِالتَّلَبُّسِ بِشَيْءٍ (مِمَّا نَهَوْا عَنْهُ، نَهْيٌ تَحْرِيمٍ أَوْ كِرَاهَةٍ) فَيَشْمَلُ الْفِعْلَ الظَّاهِرَ كَالرِّزْيِ وَشُرْبِ الْخَمْرِ، وَالْبَاطِنَ كَالْحَسَدِ وَالْاِعْتِقَادِ الْفَاسِدِ، وَيَشْمَلُ الْقَوْلَ الْعَادِيَّ الْكَاذِبَ كـ«جَاءَ الْمُعَلِّمُ» وَالْحَالُ أَنَّهُ لَمْ يَجِئْ.

وَأَرَادَ بِالْكَرَاهَةِ مَا يَشْمَلُ خِلَافَ الْأَوْلَى، فَيُتَوَخَّذُ مِنْ كَلَامِهِ أَنَّهُ لَا يَقَعُ مِنْهُمْ - عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - مُحَرَّمٌ مُطْلَقًا.

وَمَا أَوْهَمَ مِنَ الْكِتَابِ أَوْ السُّنَّةِ وَقُوعَ الْمَعْصِيَةِ مِنْهُمْ فَلَا يُعْتَقَدُ ظَاهِرُهُ لِأَنَّهُ

مُؤَوَّلٌ، أَيْ مَصْرُوفٌ عَن ظَاهِرِهِ عِنْدَ أَهْلِ السُّنَّةِ.

وَلَا يَقَعُ مِنْهُمْ مَكْرُوهٌ عَلَى وَجْهِ كَوْنِهِ مَكْرُوهًا، وَلَا خِلَافٌ الْأَوْلَى عَلَى وَجْهِ كَوْنِهِ خِلَافٌ الْأَوْلَى، وَأَمَّا عَلَى وَجْهِ آخِرِ كَالْتَشْرِيحِ وَبَيَانِ الْجَوَازِ فَيَقَعُ مِنْهُمْ صُورَةُ الْمَكْرُوهِ وَخِلَافٌ الْأَوْلَى، فَقَدْ ثَبَتَ أَنَّ نَبِيَّنَا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ طَلَقَ وَتَوَضَّأَ مَرَّةً مَرَّةً، وَمَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ، وَشَرِبَ قَائِمًا، وَبَالَ قَائِمًا.

وَكَذَا لَا يَقَعُ مِنْهُمْ مُبَاحٌ عَلَى وَجْهِ كَوْنِهِ مُبَاحًا، بَلْ عَلَى وَجْهِ التَّشْرِيحِ أَوْ التَّقْوِيِّ عَلَى الْعِبَادَاتِ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ مِمَّا يَصِيرُ بِهِ الْمُبَاحُ قُرْبَةً، فَأَقْوَالُهُمْ وَأَفْعَالُهُمْ مُنْحَصِرَةٌ فِي الْوَاجِبِ وَالْمَنْدُوبِ فَقَطُّ. كَيْفَ وَقَدْ يَتَّفِقُ ذَلِكَ لِبَعْضِ أَوْلِيَاءِ اللَّهِ؟! فَبِالْأَوْلَى أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ لِمَنْصُورَةِ خَلْقِ اللَّهِ.

- (و) الضدُّ الثَّالِثُ: (كَيْتَمَانُ شَيْءٍ مِمَّا أُمِرُوا بِتَبْلِيغِهِ لِلْخَلْقِ) وَهُوَ ضِدُّ التَّبْلِيغِ، فَيَسْتَحِيلُ عَلَيْهِمُ الْكَيْتَمَانُ وَلَوْ سَهْوًا لِأَنَّ السَّهْوَ لَا يَجُوزُ عَلَيْهِمْ فِي الْأَخْبَارِ الَّتِي بَلَّغُوهَا عَنِ اللَّهِ كَقَوْلِهِمْ: الْجَنَّةُ أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ، وَلَا فِي الْأَخْبَارِ الْعَادِيَّةِ كـ«أَتَى سَعْدٌ»، وَيَجُوزُ عَلَيْهِمْ فِي الْأَفْعَالِ، كَالسَّهْوِ فِي الصَّلَاةِ لِلتَّشْرِيحِ، أَيْ لِبَيَانِ أَحْكَامِ السَّهْوِ فِيهَا، لَكِنَّ سَهْوَهُمْ إِنَّمَا هُوَ لِاشْتِغَالِ قُلُوبِهِمْ بِاللَّهِ تَعَالَى لَا بغيرِهِ.

ثُمَّ ذَكَرَ مَا يَجُوزُ فِي حَقِّ الرُّسُلِ فَقَالَ: (وَيَجُوزُ فِي حَقِّهِمْ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ مَا هُوَ مِنَ الْأَعْرَاضِ) أَيِ الصِّفَاتِ الْحَادِثَةِ (البَشَرِيَّةِ) أَيِ الْمَنْسُوبَةِ إِلَى الْبَشَرِ وَهُمْ بَنُو آدَمَ (الَّتِي لَا تُؤَدِّي إِلَى نَقْصِ فِي مَرَاتِبِهِمُ الْعَلِيَّةِ) أَيِ مَنَازِلِهِمُ الْمُرْتَفِعَةِ.

ثُمَّ مَثَلٌ لِلْأَعْرَاضِ الْمَذْكُورَةِ بِقَوْلِهِ: (كَالْمَرَضِ) الْغَيْرِ الْمُنْفَرِّ (وَنَحْوِهِ) مَثَلُ الْأَكْلِ، وَالشُّرْبِ، وَالنِّكَاحِ، وَالنَّوْمِ لَكِنْ بِأَعْيُنِهِمْ لَا بِقُلُوبِهِمْ لِمَا وَرَدَ: «نَحْنُ مَعَاشِرَ الْأَنْبِيَاءِ تَنَامُ أَعْيُنُنَا وَلَا تَنَامُ قُلُوبُنَا»^(١)، وَكَالنَّسْيَانِ لَكِنْ بَعْدَ التَّبْلِيغِ، أَوْ فِيمَا لَمْ يُؤْمَرُوا بِتَبْلِيغِهِ، وَنَسْيَانُهُمْ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى، لَا مِنَ الشَّيْطَانِ، إِذْ لَيْسَ لِلشَّيْطَانِ عَلَيْهِمْ سَبِيلٌ.

وَاحْتَرَزَ بِ«الْأَعْرَاضِ» عَنْ صِفَاتِ الْإِلَهِ فَلَا تَجُوزُ عَلَيْهِمْ، خِلَافًا لِلنَّصَارَى فَإِنَّهُمْ وَصَفُوا سَيِّدَنَا عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ بِهَا فَجَعَلُوهُ إِلَهًا.

وَاحْتَرَزَ بِ«الْبَشَرِيَّةِ» عَنْ صِفَاتِ الْمَلَائِكَةِ فَلَا تَجُوزُ عَلَيْهِمْ، خِلَافًا لِجَهَلَةِ الْعَرَبِ فِي زَعْمِهِمْ أَنَّ الرَّسُولَ يَكُونُ مُتَّصِفًا بِصِفَاتِ الْمَلَائِكَةِ لَا بِصِفَاتِ الْبَشَرِ، فَلَا يَأْكُلُ وَلَا يَشْرَبُ، فَأَدَّاهُمْ ذَلِكَ إِلَى تَكْذِيبِ نَبِيِّنَا سَيِّدَنَا مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَمَا حَكَاهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمْ بِقَوْلِهِ: ﴿وَقَالُوا مَا هَذَا الرَّسُولِ يَأْكُلُ الطَّعَامَ وَيَمْشِي فِي الْأَسْوَاقِ﴾ [الفرقان: ٧]، وَقَدْ رَدَّ اللَّهُ عَلَيْهِمْ بِقَوْلِهِ: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ وَيَمْشُونَ فِي الْأَسْوَاقِ﴾ [الفرقان: ٢٠].

وَاحْتَرَزَ بِقَوْلِهِ: «الَّتِي لَا تُؤَدِّي إِلَى نَقْصٍ فِي مَرَاتِبِهِمْ» عَنْ الْأَعْرَاضِ الْبَشَرِيَّةِ الْمُؤَدِّيَةِ إِلَى نَقْصٍ فِي مَرَاتِبِهِمْ فَلَا تَجُوزُ عَلَيْهِمْ كَالصَّمَمِ، وَالْعَمَى، وَالْبُكْمِ، وَالْفَهَاهَةِ أَيْ عَدَمِ الْفَصَاحَةِ، وَالْبِلَادَةِ أَيْ عَدَمِ الْفَطَانَةِ، وَالْفَطَاظَةِ أَيْ الْغِلْظَةِ، وَالْحِرْفَةِ الْخَسِيسَةِ، وَدَنَاءَةِ الْأَبَاءِ، وَالْأَمْرَاضِ الْمُنْفَرَّةِ كَالْجُدَامِ وَالْبَرَصِ وَنَحْوِ ذَلِكَ.

(١) أورده ابن سعد في الطبقات الكبرى، ذكر علامات النبوة بعد نزول الوحي على رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وَبِمَا تَقَرَّرَ يُعْلَمُ أَنَّهُ لَمْ يَعْمَ نَبِيٌّ قَطُّ، وَلَمْ يَمْرُضْ مَرَضًا مُنْفَرًا، وَمَا وَقَعَ
بِبَصْرِ سَيِّدِنَا يَعْقُوبَ إِنَّمَا هُوَ حِجَابٌ مِنْ تَوَاصُلِ الدُّمُوعِ لَا عَمَى، وَلَمْ يَنْبُتْ أَنَّ
سَيِّدَنَا شُعَيْبًا كَانَ ضَرِيرًا، وَمَا وَقَعَ لِسَيِّدِنَا أَيُّوبَ مِنَ الْمَرَضِ إِنَّمَا كَانَ بَيْنَ الْجِلْدِ
وَالْعَظْمِ وَلَمْ يَكُنْ مُنْفَرًا، وَمَا اشْتَهَرَ فِي قِصَّتِهِ مِنَ الْحِكَايَاتِ بَاطِلٌ لَا أَصْلَ لَهُ.

وَالْحَذَرُ كُلُّ الْحَذَرِ مِنْ اعْتِقَادِ مَا ذَكَرَهُ جَهْلَةُ الْمُؤَرِّخِينَ وَتَبِعَهُمْ فِيهِ بَعْضُ
الْمُفَسِّرِينَ مِمَّا تَضَمَّنَ وَصَفَ بَعْضِ رُسُلِ اللَّهِ وَأَنْبِيَائِهِ بِمَا لَا يَلِيقُ بِهِمْ، فَلَا
تَغْتَرَّ، وَاتَّبِعْ صَحِيحَ الْأَثَرِ، وَادْعُ بِخَيْرٍ لِمَنْ يُحَرَّرْ.



بَرَاهِينُ صِفَاتِ الرُّسُلِ وَالْأَنْبِيَاءِ وَالْجَائِزِ فِي حَقِّهِمْ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ

لَمَّا أَنهَى الْمُصَنِّفُ الْكَلَامَ عَلَى الْعَقَائِدِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالرُّسُلِ، أَتْبَعَهَا بِذِكْرِ بَرَاهِينِهَا فَقَالَ: (أَمَّا بُرْهَانُ وُجُوبِ صِدْقِهِمْ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ) فِي دَعْوَاهُمْ الرِّسَالَةَ وَفِيمَا بَلَّغُوهُ بَعْدَهَا عَنِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ لِلْخَلْقِ، (فَلِأَنَّهُمْ لَوْ لَمْ يَصْدُقُوا) بِأَنْ كَذَّبُوا وَأَخْبَرُوا بِمَا لَا يُطَابِقُ الْوَاقِعَ (لَلزَمَ الْكَذِبُ فِي خَبَرِهِ تَعَالَى)، وَوَجْهَ اللُّزُومِ مَا أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ: (لِتَصْدِيقِهِ تَعَالَى لَهُمْ بِالْمُعْجِزَةِ النَّازِلَةِ مَنْزِلَةَ قَوْلِهِ تَعَالَى: صَدَقَ عَبْدِي فِي كُلِّ مَا يُبَلِّغُنِي).

وَالْمُعْجِزَةُ: أَمْرٌ خَارِقٌ لِلْعَادَةِ عَلَى وَفْقِ التَّحْدِي، مَقْرُونٌ بِدَعْوَى النُّبُوَّةِ أَوْ الرِّسَالَةِ، مَأْخُودَةٌ مِنَ الْإِعْجَازِ لِإِعْجَازِهَا الْغَيْرِ عَنْ مُعَارَضَتِهَا، أَيْ الْإِتْيَانِ بِمِثْلِهَا.

وَتَكُونُ قَوْلًا كَالْقُرْآنِ، وَفِعْلًا كَنَبْعِ الْمَاءِ مِنْ بَيْنِ أَصَابِعِ نَبِيِّنَا عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، وَانْشِقَاقِ الْقَمَرِ لَهُ، وَغَيْرِ قَوْلٍ وَلَا فِعْلٍ كَعَدَمِ إِحْرَاقِ النَّارِ لِسَيِّدِنَا إِبرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ.

وَكَيْفَمَا كَانَتْ الْمُعْجِزَةُ فَهِيَ دَالَةٌ عَلَى تَصْدِيقِ اللَّهِ تَعَالَى لِمَنْ ظَهَرَتْ عَلَى يَدِهِ لِأَنَّهَا نَازِلَةٌ مَنْزِلَةَ خَبَرِ صَادِرٍ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى وَهُوَ قَوْلُهُ: «صَدَقَ عَبْدِي

في كُلِّ مَا يُبْلَغُ عَنِّي» .

فَلَوْ لَمْ يَكُنِ الرَّسُلُ صَادِقِينَ لِلزَّمِ الكَذِبُ فِي خَبْرِهِ تَعَالَى الَّذِي نَزَلَتْ
المُعْجِزَةُ مِنْزِلَتُهُ، وَالكَذِبُ فِي خَبْرِهِ سُبْحَانَهُ مُحَالٌ، فَمَا أَدَى إِلَيْهِ وَهُوَ عَدَمُ
صِدْقِهِمْ مُحَالٌ أَيْضًا، وَإِذَا اسْتَحَالَ عَدَمُ صِدْقِهِمْ وَجَبَ صِدْقُهُمْ، وَهُوَ
المَطْلُوبُ.

وَخَرَجَ بِقَوْلِنَا: «مَقْرُونٌ بِدَعْوَى النُّبُوَّةِ أَوْ الرِّسَالَةِ» الخَارِقُ لِلْعَادَةِ الْمُتَقَدِّمُ
عَلَى دَعْوَى النُّبُوَّةِ أَوْ الرِّسَالَةِ، فَلَيْسَ بِمُعْجِزَةٍ، وَيُسَمَّى إِزْهَاصًا، أَيْ تَأْسِيسًا
وَتَقْوِيَةً لِلنُّبُوَّةِ أَوْ الرِّسَالَةِ، كإِظْلَالِ العِمَامَةِ لِنَبِيِّنَا صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَبْلَ البِعْثَةِ.

وَخَرَجَ بِهِ أَيْضًا الخَارِقُ لِلْعَادَةِ الَّذِي يَظْهَرُ عَلَى يَدِ الوَلِيِّ، فَلَيْسَ بِمُعْجِزَةٍ
لِعَدَمِ دَعْوَى النُّبُوَّةِ أَوْ الرِّسَالَةِ، وَيُسَمَّى كَرَامَةً، وَالجُمهُورُ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ عَلَى
جَوَازِ الكَرَامَةِ وَوُقُوعِهَا فِي حَيَاةِ الوَلِيِّ وَبَعْدَ مَوْتِهِ، وَمَنْ قَالَ بِنَفِيهَا لَا يُلْتَمَتُ
إِلَيْهِ.

(وَأَمَّا بُرْهَانُ وُجُوبِ الأَمَانَةِ لَهُمْ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فَلِأَنَّهُمْ لَوْ خَانُوا
بِفِعْلِ مُحَرَّمٍ أَوْ مَكْرُوهٍ لَانْقَلَبَ المُحَرَّمُ أَوْ المَكْرُوهُ طَاعَةً فِي حَقِّهِمْ) فَكُنُوفُ نَحْنُ
مَأْمُورِينَ بِفِعْلِ ذَلِكَ المُحَرَّمِ أَوْ المَكْرُوهِ (لِأَنَّ اللهَ تَعَالَى أَمَرَنَا بِالِافْتِدَاءِ بِهِمْ فِي
أَقْوَالِهِمْ وَأَفْعَالِهِمْ) إِلَّا مَا تَبَتَّ اخْتِصَاصُهُمْ بِهِ كِنِكَاحِ مَا زَادَ عَلَى الأَرْبَعِ، وَإِلَّا
مَا كَانَ مِنَ الأُمُورِ الجِبَلِيَّةِ كَالقِيَامِ وَالقُعُودِ وَالمَشْيِ، (وَلَا يَأْمُرُ تَعَالَى بِفِعْلِ
مُحَرَّمٍ أَوْ مَكْرُوهٍ) لِقَوْلِهِ جَلَّ وَعَزَّ: ﴿إِنَّ اللهَ لَا يَأْمُرُ بِالفَحْشَاءِ﴾ [الأعراف:
٢٨]، وَإِنَّمَا يَأْمُرُ تَعَالَى بِالطَّاعَاتِ، فَتَبَيَّنَ بِهَذَا اسْتِحَالَةُ الخِيَانَةِ عَلَيْهِمْ، وَإِذَا

اسْتَحَالَتِ الْحَيَانَةُ عَلَيْهِمْ وَجَبَتْ لَهُمُ الْأَمَانَةُ، وَهُوَ الْمَطْلُوبُ.

(وَهَذَا) أَيُّ بُرْهَانٍ وَجُوبِ الْأَمَانَةِ لَهُمْ (بِعَيْنِهِ هُوَ بُرْهَانُ وَجُوبِ الثَّلَاثِ) الَّذِي هُوَ التَّبْلِيغُ، وَمُرَادُهُ أَنَّهُ عَيْنُهُ فِي التَّقْرِيرِ، لَا فِي الذَّاتِ لِأَنَّهَا مُتَعَايِرَانِ فِيهَا.

وَتَقْرِيرُهُ بِطَرِيقِ الْقِيَاسِ أَنْ تَقُولَ: لَوْ خَانُوا بِكَيْتْمَانِ شَيْءٍ مِمَّا أُمِرُوا بِتَّبْلِيغِهِ لِلْخَلْقِ لَأَنْقَلَبَ الْكَيْتْمَانُ طَاعَةً فِي حَقِّهِمْ، فَكَوْنُ نَحْنُ مَأْمُورِينَ بِكَيْتْمَانِ بَعْضِ الْعِلْمِ النَّافِعِ لِأَنَّ اللَّهَ أَمَرَنَا بِالْإِقْتِدَاءِ بِهِمْ فِي أَقْوَالِهِمْ وَأَفْعَالِهِمْ، وَلَا يَأْمُرُ تَعَالَى بِالْكَيْتْمَانِ لِأَنَّهُ مُحَرَّمٌ، كَمَا لَا يَأْمُرُ سُبْحَانَهُ بِفِعْلِ مُحَرَّمٍ أَوْ مَكْرُوهٍ لِمَا سَلَفَ.

فَتَبَيَّنَ بِهَذَا اسْتِحَالَةُ الْكَيْتْمَانِ عَلَيْهِمْ، وَإِذَا اسْتَحَالَ الْكَيْتْمَانُ عَلَيْهِمْ وَجَبَ لَهُمُ التَّبْلِيغُ وَهُوَ الْمَطْلُوبُ.

(وَأَمَّا دَلِيلُ جَوَازِ الْأَعْرَاضِ الْبَشَرِيَّةِ عَلَيْهِمْ فَمُشَاهَدَةُ وَقُوعِهَا بِهِمْ) يَعْنِي مُشَاهَدَةَ أَهْلِ زَمَانِهِمْ وَقُوعِهَا بِهِمْ، وَالْوَاقِعُ أَقْوَى دَلِيلًا عَلَى الْجَوَازِ، وَأَمَّا مَنْ بَعْدَ أَهْلِ زَمَانِهِمْ فَقَدْ نُقِلَ إِلَيْهِمْ وَقُوعِهَا بِهِمْ بِالتَّوَاتُرِ.

وَ«أَلَّ» فِي قَوْلِهِ: «الْأَعْرَاضِ الْبَشَرِيَّةِ» لِلْعَهْدِ، وَالْمَعْهُودُ: هُوَ الْأَعْرَاضُ الْبَشَرِيَّةُ الَّتِي لَا تُؤَدِّي إِلَى نَفْصٍ فِي مَرَاتِبِهِمُ الْعَلِيَّةِ، إِذْ هِيَ الْمُتَقَدِّمَةُ فِي كَلَامِهِ.

ثُمَّ ذَكَرَ الْفَوَائِدَ الْمُتَرْتِبَةَ عَلَى وَقُوعِ الْأَعْرَاضِ الْبَشَرِيَّةِ بِهِمْ فَقَالَ: (إِمَّا لِتَعْظِيمِ أَجْوَرِهِمْ) كَمَا فِي أَمْرَاضِهِمْ وَجُوعِهِمْ وَإِذَايَةِ الْخَلْقِ لَهُمْ فَإِنَّهُ يَتَرْتَّبُ عَلَيْهَا تَعْظِيمُ أَجْوَرِهِمْ، وَلِهَذَا وَرَدَ فِي الصَّحِيحِ قَوْلُ نَبِيِّنَا عَلَيْهِ السَّلَامُ: «أَشَدُّكُمْ بَلَاءً

الأنبياء، ثُمَّ الْأَوْلِيَاءُ، ثُمَّ الْأَمْثَلُ فَالْأَمْثَلُ»^(١) أَي الْأَفْضَلُ فَالْأَفْضَلُ، فَعَلَى قَدْرِ قُرْبِ الْعَبْدِ مِنْ رَبِّهِ تَقْوَمُ بِهِ الْأَمْرَاضُ وَالْمِحَنُ.

فَإِنْ قُلْتَ: اللَّهُ جَلَّ وَعَلَا قَادِرٌ عَلَى تَعْظِيمِ أَجُورِهِمْ بِدُونِ وَقُوعِ تِلْكَ الْأَعْرَاضِ بِهِمْ.

فَالجَوَابُ: أَنَّ حِكْمَتَهُ سُبْحَانَهُ افْتَضَتْ أَنْ تَعْظِيمَ أَجُورِهِمْ لَا يَتَحَقَّقُ وَلَا يَزْدَادُ إِلَّا مَعَ وَقُوعِهَا بِهِمْ، وَلِأَنَّهُ تَعَالَى يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ، ﴿لَا يُسْئَلُ عَمَّا يَفْعَلُ﴾ [الأنبياء: ٢٣].

(أَوْ لِلتَّشْرِيعِ) يَعْنِي تَشْرِيعِ الْأَحْكَامِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِتِلْكَ الْأَعْرَاضِ وَتَبْيِينِهَا لِتَعْلَمَهَا، وَذَلِكَ كَوُقُوعِ السَّهْوِ لِنبينا صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الصَّلَاةِ لِتَعْلَمَ أَحْكَامَ السَّهْوِ فِيهَا، وَكَوُقُوعِ الْمَرَضِ وَالْخَوْفِ لَهُ لِتَعْلَمَ كَيْفَ تُؤَدَّى الصَّلَاةُ فِي حَالَتِي الْمَرَضِ وَالْخَوْفِ.

(أَوْ لِلتَّسْلِيِّ عَنِ الدُّنْيَا) أَي تَسْلِيِّ النَّاسِ عَنِ فَقْدِ الدُّنْيَا بِمَا وَقَعَ لِلْأَنْبِيَاءِ قَبْلَهُمْ مِنْ فَقْدِهَا. وَالتَّسْلِيُّ: التَّصَبُّرُ وَعَدَمُ الْحُزَنِ، وَالْمَرَادُ بِالدُّنْيَا هُنَا الْمَالُ وَمَا يَتَّبَعُهُ مِنَ الرَّاحَةِ وَاللَّذَّةِ وَغَيْرِهِمَا.

(١) لم يرد هذا الحديث بهذا اللفظ في الصحيحين، ولكن أورد البخاري ترجمة باب في كتاب المرضى بقوله: «باب أشد الناس بلاء الأنبياء ثم الأمثل فالأمثل»، وذكر الحافظ ابن حجر في شرحه له تخريج الحديث من كتب السنن وتصحيح ابن ماجه له، وأقرب الألفاظ لما ذكره العلامة المارغني ما ورد في المستدرک على الصحيحين للحاكم، كتاب معرفة الصحابة رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ، محنة أبي ذر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: «أشد الناس بلاء الأنبياء، ثم العلماء، ثم الأمثل فالأمثل»، والطبراني في المعجم الكبير بلفظ: «أشد الناس بلاء الأنبياء، ثم الصالحون، ثم الأمثل فالأمثل».

(أَوْ لِلتَّنْبِيهِ) أَي تَنْبِيهِ غَيْرِهِمْ (لِحِسَّةٍ) أَي حَقَّارَةٌ (قَدْرَهَا) أَي الدُّنْيَا (عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى) وَذَلِكَ لِأَنَّ مَنْ عَلِمَ أَنَّ الْأَنْبِيَاءَ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَعْرَضُوا عَنِ الدُّنْيَا كَأَعْرَاضِ الْعَاقِلِ عَنِ الْجِيْفَةِ وَالنَّجَاسَةِ تَنْبَهَ لِحِسَّةٍ قَدْرَهَا عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى .

وَمِنْ ثَمَّ وَرَدَ قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «الدُّنْيَا جِيْفَةٌ قَدْرَةٌ»^(١) ، وَقَوْلُهُ أَيْضًا: «لَوْ كَانَتِ الدُّنْيَا تَرْنُ عِنْدَ اللَّهِ جَنَاحَ بُعُوضَةٍ مَا سَقَى الْكَافِرُ مِنْهَا جَرْعَةً مَاءً»^(٢) ، فَأَعْرَاضُ الْأَنْبِيَاءِ عَنْهَا وَحُصُولُهَا لِلْكَافِرِ دَلِيلٌ عَلَى حِسَّةٍ قَدْرَهَا عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى .

وَقَوْلُ الْمُصَنِّفِ: (وَعَدَمِ رِضَاهُ بِهَا دَارَ جَزَاءٍ لِأَنْبِيَائِهِ وَأَوْلِيَائِهِ) مَعْطُوفٌ عَلَى «حِسَّةٍ» مِنْ قَوْلِهِ «لِحِسَّةٍ قَدْرَهَا» عَطْفٌ مُسَبَّبٌ عَلَى سَبَبٍ ، وَالْمَعْنَى: لِحِسَّةٍ قَدْرَهَا عِنْدَ اللَّهِ سُبْحَانَهُ لَمْ يَرْضَهَا دَارَ جَزَاءٍ لِأَنْبِيَائِهِ وَأَوْلِيَائِهِ ، بَلْ رَضِيَ الْآخِرَةَ دَارَ جَزَاءٍ لَهُمْ لِعِظَمِ قَدْرَهَا عِنْدَهُ .

وَقَوْلُ الْمُؤَلِّفِ: «لَمْ يَرْضَهَا» أَي الدُّنْيَا ، وَالْمُرَادُ بِهَا هُنَا مَا بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ ، لَا مَعْنَاهَا الْمُتَقَدِّمُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ ، فَلَفْظُ «الدُّنْيَا» ذَكَرَهُ الشَّيْخُ أَوْلًا بِمَعْنَى وَأَعَادَ عَلَيْهِ الضَّمِيرَ بِمَعْنَى آخَرَ .

(١) أخرج مسلم في صحيحه، كتاب الزهد والرقائق عن جابر بن عبد الله، أن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مر بالسوق، داخلا من بعض العالية والناس كنفته، فمر بجدي أسك ميت، فتناوله فأخذ بأذنه، ثم قال: «أيكم يحب أن هذا له بدرهم؟» فقالوا: ما نحب أنه لنا بشيء، وما نضع به؟ قال: «أتحبون أنه لكم؟» قالوا: والله لو كان حيا كان عيبا فيه لأنه أسك، فكيف وهو ميت؟ فقال: «فوالله للدنيا أهون على الله من هذا عليكم». والأسك: مبتور الأذنين.

(٢) أخرجه الترمذي في سننه، أبواب الزهد عن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، باب ما جاء في هوان الدنيا على الله ﷻ، وصححه.

وَقَوْلُهُ: (بِاعْتِبَارِ أَحْوَالِهِمْ فِيهَا عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ) مُتَعَلِّقٌ بِكُلِّ مَنْ
 التَّسْلِيِّ وَالتَّنْبِيهِ وَعَدَمِ رِضَاهُ عَلَى وَجْهِ التَّنَازُعِ، أَي: كُلُّ مَنْ الثَّلَاثَةَ بِاعْتِبَارِ
 أَحْوَالِهِمْ فِيهَا، يَعْنِي بِالنَّظَرِ إِلَى أَحْوَالِهِمْ فِي الدُّنْيَا وَهِيَ مَا أَصَابَهُمْ فِيهَا مِنْ
 الْمِحْنِ وَالشَّدَائِدِ وَالْأَهْوَالِ مَعَ أَنَّهُمْ أَكْثَرُ الْخَلْقِ عِبَادَةً وَأَشَدَّهُمْ طَاعَةً وَأَعْظَمُهُمْ
 مَنزِلَةً عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى، ﴿أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِنْ رَبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ وَأُولَئِكَ هُمُ
 الْمُهْتَدُونَ﴾ [البقرة: ١٥٧].

السَّمْعِيَّاتُ الْوَارِدَةُ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَمَا أَجْمَعَتْ عَلَيْهِ الْأُمَّةُ

اعْلَمْ أَنَّ - الْمُصَنَّفَ تَعَمَّدَهُ اللهُ بِرَحْمَتِهِ - قَدْ اسْتَوْفَى الْكَلَامَ فِي مَبْحَثِي الْإِلَهِيَّاتِ وَالنَّبَوِيَّاتِ وَلَمْ يَتَعَرَّضْ لِمَبْحَثِ السَّمْعِيَّاتِ فِي هَذِهِ الْعَقِيدَةِ إِلَّا مَا أَشَارَ إِلَيْهِ بَعْدُ فِي مَبْحَثِ كَلِمَتِي الْإِسْلَامِ عِنْدَ ذِكْرِهِ لِقَوْلِنَا: «مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ» أَعْنِي قَوْلَهُ: «فَيَدْخُلُ فِيهِ الْإِيمَانُ بِسَائِرِ الْأَنْبِيَاءِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ السَّمَاوِيَّةِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ»، وَهِيَ أَصُولُ السَّمْعِيَّاتِ وَأَرْكَانُهَا، وَقَدْ شَرَحْنَاهَا هُنَاكَ بِمَا يُنَاسِبُ الْمَقَامَ.

وَمِنَ السَّمْعِيَّاتِ الْوَاجِبِ اعْتِقَادُهَا شَرْعًا: الْإِيمَانُ بِالْقَدَرِ وَالْقَضَاءِ، وَبِسُؤَالِ الْقَبْرِ وَنَعِيمِهِ وَعَذَابِهِ، وَبِالْبَعْثِ، وَالْحَشْرِ، وَالتَّشْرِ، وَالْحِسَابِ، وَأَخْذِ الصُّحُفِ أَيْ الْكُتُبِ، وَالْمِيزَانِ، وَالصِّرَاطِ، وَحَوْضِ خَيْرِ الرُّسُلِ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ، وَبِشَفَاعَةِ نَبِيِّنَا الْمُخْتَارِ وَغَيْرِهِ مِنْ مُرْتَضَى الْأَخْيَارِ، وَبِالْجَنَّةِ وَالتَّارِ وَوُجُودِهِمَا فِيمَا مَضَى، وَأَنَّهُمَا دَارُ خُلُودٍ لِلسَّعِيدِ وَالتَّقِيِّ، وَأَنَّ مِنْ نَعِيمِ الْجَنَانِ الحُورِ الْعِينِ وَالْوِلْدَانِ، وَأَنَّ أَعْظَمَ نَعِيمِهَا وَأَجَلَّهُ رُؤْيَا الْبَارِي جَلَّ وَعَلَا.

وَمِنْهَا وَجُوبُ الْإِيمَانِ بِالْحَفَظَةِ وَالتَّكْبَةِ الْكِرَامِ مِنَ الْمَلَائِكَةِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ، وَبِمَلَكِ الْمَوْتِ سَيِّدِنَا عَزْرَائِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَأَنَّهُ الَّذِي يَقْبِضُ الْأَرْوَاحَ

قَاطِبَةً، وَيُعْمُومِ الْمَوْتِ أَيَّ فَنَاءٍ كُلِّ الْعَالَمِ إِلَّا مَا وَرَدَ اسْتِثْنَاؤُهُ كَالْعَرْشِ
وَالْكُرْسِيِّ وَالْقَلَمِ وَالْجَنَّةِ وَالنَّارِ وَعَجَبِ الذَّنْبِ وَأَجْسَادِ الْأَنْبِيَاءِ وَالشُّهَدَاءِ عَلَيْهِمْ
الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، وَيُوجِدُ إِبْلِيسَ اللَّعِينِ عَلَيْهِ وَعَلَى كُلِّ الْكَافِرِينَ لَعْنَةُ اللَّهِ
وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ، وَأَنَّهُ أَوَّلُ مَنْ عَصَى وَكَفَرَ وَحَسَدَ وَكَذَبَ وَتَكَبَّرَ،
وَيُوجِدُ الْجِنَّ وَهُمْ نَسْلُ إِبْلِيسَ، وَمِنْهُمْ الشَّيَاطِينُ، وَفِيهِمُ الْمُؤْمِنُ وَالْكَافِرُ.

وَمِمَّا يَجِبُ الْإِيمَانَ بِهِ أَفْضَلِيَّةُ نَبِيِّنَا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى سَائِرِ الْخَلْقِ،
وَإِسْرَاؤُهُ وَمِعْرَاجُهُ بِجَسَدِهِ يَفْظَةً، وَأَفْضَلِيَّةُ صَحْبِهِ - رِضْوَانِ اللَّهِ عَلَيْهِمْ
أَجْمَعِينَ - عَلَى سَائِرِ الْأُمَّةِ، وَبِرَاءَةِ زَوْجِهِ عَائِشَةَ الصَّدِيقَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ مِمَّا رُمِيَتْ بِهِ
مِنَ الْإِفْكِ.

وَمِنْ ذَلِكَ نَزُولُ سَيِّدِنَا عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ قُرْبَ السَّاعَةِ، وَقَتْلِهِ الدَّجَالَ، وَرَفْعُ
الْقُرْآنِ، وَبَقَاءِ الْأَرْوَاحِ، وَأَنَّ الْمَوْتَ بِالْأَجَلِ، وَأَنَّ الْفِسْقَ لَا يُزِيلُ الْإِيمَانَ.

وَمِمَّا يَجِبُ اعْتِقَادُهُ أَيْضاً حَيَاةُ الْأَنْبِيَاءِ وَالشُّهَدَاءِ - عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ
وَالسَّلَامُ - فِي قُبُورِهِمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ، وَثُبُوتُ الْمُعْجَزَةِ وَالْعِصْمَةِ لِلْأَنْبِيَاءِ
وَالرُّسُلِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ، وَالكَرَامَةُ لِلْأَوْلِيَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وَنَفْعُ الدُّعَاءِ.

فَهَذِهِ عِدَّةٌ مِنَ السَّمْعِيَّاتِ، وَهِيَ أَهْمُهَا وَأَكْثَرُهَا، يَجِبُ عَلَى الْمُكَلَّفِ
مَعْرِفَتُهَا وَالْإِيمَانَ بِهَا تَفْصِيلاً وَإِجْمَالاً، كَمَعْرِفَةِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَرُسُلِهِ عَلَيْهِمُ
الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ. وَقَدْ ذَكَرْنَا مِنْهَا هُنَا أَرْبَعَةً وَأَرْبَعِينَ، وَأَنْهَاهَا بَعْضُهُمْ إِلَى
خَمْسِينَ، وَآخِرُهَا إِلَى أَكْثَرِ مِنْ ذَلِكَ، وَكُلُّهَا مُسْتَمَدٌّ وَمَسْمُوعٌ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ
وَمِمَّا أَجْمَعَ عَلَيْهِ الْأُمَّةُ.

وَإِنْ شِئْتَ الْإِحَاطَةَ بِكُلِّهَا وَبِمَعَانِيهَا مُفَصَّلَةً فَعَلَيْكَ بِالْمُطَوَّلَاتِ وَبِحَاشِيَّتِنَا
«بُعْيَةُ الْمُرِيدِ لِجَوْهَرَةِ التَّوْحِيدِ» تَلْفٍ بِهَا الْمُرَادَ وَتَحْظُ بِسَبِيلِ الرَّشَادِ، وَاللَّهُ
تَبَارَكَ وَتَعَالَى أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ، وَإِلَيْهِ الْعِلْمُ الْمُحِيطُ وَالْأَمْرُ كُلُّهُ وَالْمَالُ، نَحْمَدُهُ
سُبْحَانَهُ وَلَا نُحْصِي ثَنَاءً عَلَيْهِ هُوَ كَمَا أَثْنَى عَلَيَّ نَفْسِهِ.

شَهَادَاتَا الْإِسْلَامِ وَالْإِيمَانِ

وَكَيْفِيَّةُ جَمْعِ مَعْنَاهُمَا لِكُلِّ مَعَانِي تِلْكَ الْعَقَائِدِ بِالْبُرْهَانِ،
حَتَمَ اللَّهُ لِلْجَمِيعِ بِالْخَيْرِ وَالْعُفْرَانِ

لَمَّا فَرَعَ الْمُؤَلَّفُ مِنْ ذِكْرِ مَا يَجِبُ عَلَى الْمُكَلَّفِ مَعْرِفَتُهُ مِنَ الْعَقَائِدِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِاللَّهِ ﷻ وَبِرُسُلِهِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ، وَمِنْ ذِكْرِ بَرَاهِينِهَا، كَمَلِّ الْفَائِدَةِ بَيَانِ انْدِرَاجِ تِلْكَ الْعَقَائِدِ كُلِّهَا تَحْتَ كَلِمَةِ التَّوْحِيدِ الَّتِي هِيَ قَوْلُنَا: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ»، فَقَالَ: (وَيَجْمَعُ مَعَانِي هَذِهِ الْعَقِيدَةِ كُلِّهَا) فِي «مَعَانِي» مَفْعُولٌ بِهِ لِـ «يَجْمَعُ»، وَفَاعِلُهَا: (قَوْلٌ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ) عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ، أَي: مَعْنَى قَوْلِ «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» إِلَى آخِرِهِ لِأَنَّ الْجَامِعَ لِلْعَقَائِدِ الْمُتَقَدِّمَةِ إِنَّمَا هُوَ مَعْنَى الْقَوْلِ الْمَذْكُورِ، لَا لَفْظُهُ.

وَإِعْرَابُ الْكَلِمَةِ الْمُشْرَفَةِ أَنْ تَقُولَ: «لَا» نَافِيَةٌ لِلْجِنْسِ، عَامِلَةٌ عَمَلًا «إِنَّ»، وَ«إِلَهَ» اسْمُهَا مَبْنِيٌّ عَلَى الْفَتْحِ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ، وَخَبَرُهَا مَحْذُوفٌ تَقْدِيرُهُ «مَوْجُودٌ» أَوْ «مُحَقَّقٌ»، وَ«إِلَّا» حَرْفٌ اسْتِثْنَاءٍ.

وَاسْمُ الْجَلَالَةِ مَرْفُوعٌ عَلَى الْبَدَلِيَّةِ مِنَ الضَّمِيرِ الْمُسْتَرِ فِي الْخَبَرِ الْمَحْذُوفِ، وَيَجُوزُ نَصْبُهُ عَلَى الْاسْتِثْنَاءِ مِنَ الضَّمِيرِ الْمَذْكُورِ.

وَالْاسْتِثْنَاءُ مُتَّصِلٌ لِأَنَّهُ الْمُسْتَنَى - وَهُوَ «إِلَهَ» - يَشْمَلُ الْمُسْتَنَى وَغَيْرَهُ

المَفْرُوضَ . وَقِيلَ: مُنْقَطِعٌ لِأَنَّهُ يَجِبُ عَلَى الْمُتَكَلِّمِ بِهَذِهِ الْكَلِمَةِ أَنْ يَلَاحِظَ أَنَّ النَّفْيَ مُنْصَبٌ عَلَى مَا سِوَاهُ تَعَالَى ، إِذْ لَوْ لَاحِظَ أَنَّ النَّفْيَ شَامِلٌ لَهُ تَعَالَى لَكَفَرَ ، وَحِينَئِذٍ يَكُونُ الْمُسْتَشْنَى مِنْهُ غَيْرَ شَامِلٍ لِلْمُسْتَشْنَى ، فَيَكُونُ الِاسْتِثْنَاءُ مُنْقَطِعًا .

وَقِيلَ: خَيْرٌ «لَا» لَيْسَ بِمَحْذُوفٍ ، بَلْ هُوَ اسْمُ الْجَلَالَةِ .

وَجُمْلَةٌ «مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ» مُرَكَّبَةٌ مِنْ مُبْتَدَأٍ وَخَبَرٍ وَمُضَافٍ إِلَيْهِ .

ثُمَّ عَلَّلَ الشَّيْخُ قَوْلَهُ «وَيَجْمَعُ مَعَانِيَ هَذِهِ الْعَقَائِدِ» إِلَى آخِرِهِ بِقَوْلِهِ: (إِذْ مَعْنَى الْأَلُوْهِيَّةِ: اسْتِغْنَاءُ الْإِلَهِ عَنْ كُلِّ مَا سِوَاهُ ، وَافْتِقَارُ كُلِّ مَا عَدَاهُ إِلَيْهِ) وَيَلْزَمُ مِنْهُ أَنْ يَكُونَ مَعْنَى الْإِلَهِ: الْمُسْتَغْنَى عَنْ كُلِّ مَا سِوَاهُ الْمُفْتَقِرُ إِلَيْهِ كُلُّ مَا عَدَاهُ ، (ف) يَكُونُ (مَعْنَى «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» لَا مُسْتَغْنِيًا عَنْ كُلِّ مَا سِوَاهُ وَمُفْتَقِرًا إِلَيْهِ كُلُّ مَا عَدَاهُ إِلَّا اللَّهُ تَعَالَى) .

وَتَفْسِيرُ الْأَلُوْهِيَّةِ وَ«لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» بِمَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ تَفْسِيرٌ لِهَمَا بِالْمَعْنَى اللَّازِمِ لِمَعْنَاهُمَا الْمُطَابِقِيَّ ، إِذْ مَعْنَى الْأَلُوْهِيَّةِ الْمُطَابِقِيُّ كَوْنُ الْإِلَهِ مَعْبُودًا بِحَقِّ ، وَيَلْزَمُهُ الْمَعْنَى الَّذِي فَسَّرَ بِهِ الشَّيْخُ الْأَلُوْهِيَّةَ ، وَمَعْنَى الْإِلَهِ الْمُطَابِقِ هُوَ الْمَعْبُودُ بِحَقِّ ، فَيَكُونُ مَعْنَى «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» الْمُطَابِقُ: لَا مَعْبُودَ بِحَقِّ إِلَّا اللَّهُ ، وَيَلْزَمُهُ الْمَعْنَى الَّذِي فَسَّرَ بِهِ الْمُؤَلِّفُ «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» .

وَإِنَّمَا اخْتَارَ الشَّيْخُ التَّفْسِيرَ بِاللَّازِمِ دُونَ التَّفْسِيرِ بِالْمَعْنَى الْمُطَابِقِيَّ لِأَنَّ أَنْدِرَاجَ مَعَانِي تِلْكَ الْعَقَائِدِ فِي الْمَعْنَى اللَّازِمِ أَظْهَرَ مِنْ أَنْدِرَاجِهَا فِي الْمُطَابِقِيَّ .

(أَمَّا اسْتِغْنَاءُ جَلٍّ وَعَزٍّ عَنْ كُلِّ مَا سِوَاهُ فَهُوَ يُوجِبُ لَهُ تَعَالَى الْوُجُودِ) أَيُّ يَقْتَضِي وَيَسْتَلْزِمُ وَجُوبَ الْوُجُودِ لَهُ الَّذِي هُوَ صِفَةٌ نَفْسِيَّةٌ كَمَا عَلِمْتَ ،

(و) يُوجِبُ لَهُ تَعَالَى (الْقِدَمَ، وَالْبَقَاءَ، وَالْمُخَالَفَةَ لِلْحَوَادِثِ، وَالْقِيَامَ بِالنَّفْسِ) وَهَذِهِ الْأَرْبَعَةُ مِنَ الصِّفَاتِ السَّلْبِيَّةِ الْمُتَقَدِّمَةِ، (و) يُوجِبُ لَهُ سُبْحَانَهُ (التَّنَزُّهُ عَنِ النَّقَائِصِ) كُلِّهَا.

(وَيَدْخُلُ فِي ذَلِكَ) أَي فِي وُجُوبِ تَنْزُّهِهِ عَنِ النَّقَائِصِ (وُجُوبِ السَّمْعِ لَهُ تَعَالَى وَالْبَصَرِ وَالْكَلامِ) وَهَذِهِ الثَّلَاثُ مِنْ صِفَاتِ الْمَعَانِي الْمُتَقَدِّمَةِ، وَيَدْخُلُ فِيهِ أَيْضًا لَوَازِمُهَا الثَّلَاثَةُ وَهِيَ كَوْنُهُ تَعَالَى سَمِيعًا وَبَصِيرًا وَمُتَكَلِّمًا، فَاذْرَجَ فِي اسْتِغْنَائِهِ عَزَّ وَجَلَّ عَنِ كُلِّ مَا سِوَاهُ إِحْدَى عَشْرَةَ صِفَةً مِنَ الصِّفَاتِ الْوَاجِبَةِ لَهُ تَعَالَى.

ثُمَّ بَيَّنَّ وَجَهَ اسْتِغْنَائِهِ تَعَالَى عَنِ كُلِّ مَا سِوَاهُ لِهُذِهِ الصِّفَاتِ بِقَوْلِهِ: (إِذْ لَوْ لَمْ تَجِبْ لَهُ هَذِهِ الصِّفَاتُ لَكَانَ مُحْتَاجًا إِلَى الْمُحْدَثِ أَوْ الْمَحَلِّ أَوْ مَنْ يَدْفَعُ عَنْهُ النَّقَائِصَ) وَاحْتِيَاجُهُ تَعَالَى إِلَى وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ بَاطِلٌ لِمُنَافَاتِهِ لِلاِسْتِغْنَاءِ، أَمَّا احْتِيَاجُهُ إِلَى الْمُحْدَثِ فَعَلَى تَقْدِيرِ أَنَّهُ لَا يَجِبُ لَهُ تَعَالَى الْوُجُودُ وَالْقِدَمُ وَالْبَقَاءُ وَالْمُخَالَفَةُ لِلْحَوَادِثِ وَالاِسْتِغْنَاءُ عَنِ الْمُخَصَّصِ الَّذِي هُوَ أَحَدُ الْأَمْرَيْنِ الْمَفْسَّرِ بِهِمَا فِيمَا سَلَفَ الْقِيَامُ بِالنَّفْسِ، وَأَمَّا احْتِيَاجُهُ إِلَى الْمَحَلِّ فَعَلَى تَقْدِيرِ أَنَّهُ لَا يَجِبُ لَهُ الاِسْتِغْنَاءُ عَنِ الْمَحَلِّ الَّذِي هُوَ الْأَمْرُ الْآخَرُ مِنَ الْأَمْرَيْنِ الْمَفْسَّرِ بِهِمَا فِيمَا تَقَدَّمَ الْقِيَامُ بِالنَّفْسِ، وَأَمَّا احْتِيَاجُهُ إِلَى مَنْ يَدْفَعُ عَنْهُ النَّقَائِصَ فَعَلَى تَقْدِيرِ أَنَّهُ لَا يَجِبُ لَهُ التَّنَزُّهُ عَنْهَا الَّذِي يَدْخُلُ فِيهِ وُجُوبُ السَّمْعِ وَالْبَصَرِ وَالْكَلامِ وَلَوَازِمُهَا الثَّلَاثَةُ.

(وَيُؤْخَذُ مِنْهُ) أَي مِنْ اسْتِغْنَائِهِ تَعَالَى عَنِ كُلِّ مَا سِوَاهُ (تَنْزُّهُهُ تَعَالَى عَنِ

الأَعْرَاضِ) جَمْعُ غَرَضٍ، وَقَدْ قَدَّمْنَا مَعْنَاهُ وَمَعْنَى الْحِكْمَةِ فِي شَرْحِ الْمُمَثَلَةِ لِلْحَوَادِثِ، كَمَا قَدَّمْنَا أَنَّ أَفْعَالَهُ سُبْحَانَهُ لَا تَخْلُو عَنْ حِكْمَةٍ وَإِنْ لَمْ تَصِلْ إِلَيْهَا عُقُولُنَا.

وَأَمَّا الْأَعْرَاضُ (فِي أَفْعَالِهِ وَأَحْكَامِهِ) فَهِيَ مُتَنَزَّهَةٌ عَنْهَا (وَالِأَيَّ) يَتَنَزَّهُ عَنْهَا (لَزِمَ افْتِقَارُهُ إِلَى مَا يُحْصِلُ غَرَضَهُ) مِنَ الْفِعْلِ وَالتَّرْكِ، (كَيْفَ) يَصِحُّ افْتِقَارُهُ إِلَى مَا يُحْصِلُ غَرَضَهُ (وَهُوَ) أَيُّ وَالْحَالُ أَنَّهُ (جَلَّ وَعَزَّ الْغِنِيُّ عَنْ كُلِّ مَا سِوَاهُ!؟) وَإِنَّمَا نَصَّ الْمُصَنِّفُ هُنَا عَلَى عَقِيدَةِ تَنَزُّهِهِ تَعَالَى عَنِ الْأَعْرَاضِ مَعَ انْدِرَاجِهَا تَحْتَ الْمُخَالَفَةِ لِلْحَوَادِثِ لِمَزِيدِ الْاهْتِمَامِ بِهَا دَفْعًا لِتَوَهُّمِ عَدَمِ انْدِرَاجِهَا فِي كَلِمَةِ التَّوْحِيدِ.

(وَيُؤْخَذُ مِنْهُ) أَيُّ مِنْ اسْتِغْنَائِهِ ﷻ عَنْ كُلِّ مَا سِوَاهُ (أَيْضًا) أَيُّ كَمَا أُخِذَ مِنْهُ مَا تَقَدَّمَ (أَنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ تَعَالَى فِعْلُ شَيْءٍ مِنَ الْمُمْكِنَاتِ عَقْلًا وَلَا تَرْكُهُ، إِذْ لَوْ وَجَبَ عَلَيْهِ تَعَالَى) فِعْلُ (شَيْءٍ مِنْهَا عَقْلًا) كَمَا قَالَتْهُ الْمُعْتَزِلَةُ وَذَلِكَ (كَالثَّوَابِ) لِلْمُطِيعِ (مَثَلًا) أَوْ وَجَبَ عَلَيْهِ تَعَالَى تَرْكُ شَيْءٍ مِنْهَا عَقْلًا كَمَا قَالَتْهُ الْمُعْتَزِلَةُ أَيْضًا وَذَلِكَ كَتَرَكَ الْعِقَابِ لِلْمُطِيعِ (لَكَانَ جَلَّ وَعَزَّ مُفْتَقِرًا إِلَى) فِعْلِ (ذَلِكَ الشَّيْءِ) أَوْ تَرْكِهِ (لِيَتَكَمَّلَ بِهِ غَرَضُهُ) أَيُّ لِيَحْصَلَ لَهُ بِهِ الْكَمَالُ، (إِذْ لَا يَجِبُ فِي حَقِّهِ جَلَّ وَعَزَّ إِلَّا مَا هُوَ كَمَالٌ لَهُ) وَنَظِيرُ ذَلِكَ فِعْلُ الصَّلَاةِ وَتَرْكُ الزَّئِنِ مَثَلًا فَإِنَّهُمَا وَاجِبَانِ عَلَى الْمُكَلَّفِ، فَيَكُونُ مُفْتَقِرًا إِلَيْهِمَا لِيَتَكَمَّلَ بِهِمَا، فَإِذَا فَعَلَ الصَّلَاةَ وَتَرَكَ الزَّئِنَ تَكَمَّلَ بِهِمَا. (كَيْفَ) يَفْتَقِرُ تَعَالَى إِلَى ذَلِكَ الشَّيْءِ لِيَتَكَمَّلَ بِهِ (وَهُوَ الْغِنِيُّ جَلَّ وَعَلَا عَنْ كُلِّ مَا سِوَاهُ!؟).

تَنْبِيْهُ

اسْتَفِيدَ مِنْ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ: «وَيُؤْخَذُ مِنْهُ تَنْزُهُ تَعَالَى عَنِ الْأَعْرَاضِ» إِلَى هُنَا عَقِيدَتَانِ: تَنْزُهُ تَعَالَى عَنِ الْأَعْرَاضِ، وَعَدَمُ وُجُوبِ شَيْءٍ عَلَيْهِ مِنَ الْمُمَكِّنَاتِ فِعْلًا أَوْ تَرْكًا، وَسَتَاتِي فِي كَلَامِهِ عَقِيدَةٌ أُخْرَى تُؤْخَذُ أَيْضًا مِنْ اسْتِغْنَائِهِ تَعَالَى عَنْ كُلِّ مَا سِوَاهُ وَهِيَ نَفْيُ كَوْنِ الشَّيْءِ مُؤَثِّرًا بِقُوَّةٍ أَوْ دَعَاها اللهُ فِيهِ، فَإِذَا ضُمَّتْ هَذِهِ الثَّلَاثُ إِلَى الْإِحْدَى عَشْرَةَ الْمُتَقَدِّمَةِ صَارَتْ أَرْبَعَ عَشْرَةَ، وَأَضْدَادُهَا أَرْبَعَةٌ عَشْرَ مِثْلُهَا، فَالْجُمْلَةُ ثَمَانٍ وَعِشْرُونَ عَقِيدَةً، كُلُّهَا مَأْخُودَةٌ مِنْ اسْتِغْنَائِهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى عَنْ كُلِّ مَا سِوَاهُ.

(وَأَمَّا افْتِقَارُ كُلِّ مَا عَدَاهُ إِلَيْهِ جَلٍّ وَعَزٍّ فَهُوَ يُوجِبُ لَهُ تَعَالَى) مَا بَقِيَ مِنْ صِفَاتِ الْمَعَانِي، أَعْنِي (الْحَيَاةَ وَعُمُومَ الْقُدْرَةَ وَالْإِرَادَةَ وَالْعِلْمَ) أَيْ يَسْتَلْزِمُ وُجُوبَ الْحَيَاةِ، وَوُجُوبَ الْقُدْرَةَ الْعَامَّةِ وَالْإِرَادَةَ الْعَامَّةَ وَالْعِلْمَ الْعَامَّ الْمُحِيطَ لَهُ تَعَالَى.

وَالْمُرَادُ بِعُمُومِ الصِّفَاتِ الثَّلَاثِ عُمُومٌ تَعَلَّقَهَا بِمَا قَدَّمَهُ الْمُؤَلِّفُ وَهُوَ جَمِيعُ الْمُمَكِّنَاتِ بِالنِّسْبَةِ لِلْقُدْرَةِ وَالْإِرَادَةِ، وَجَمِيعُ الْوَاجِبَاتِ وَالْجَائِزَاتِ وَالْمُسْتَحِيلَاتِ بِالنِّسْبَةِ لِلْعِلْمِ، وَيُوجِبُ لَهُ أَيْضًا مَعْنَوِيَّاتِ هَذِهِ الْأَرْبَعِ وَهِيَ كَوْنُهُ حَيًّا وَقَادِرًا وَمُرِيدًا وَعَالِمًا، فَهَذِهِ ثَمَانٍ عَقَائِدَ يَسْتَلْزِمُهَا افْتِقَارُ كُلِّ مَا عَدَاهُ إِلَيْهِ جَلٍّ جَلَالُهُ.

ثُمَّ بَيَّنَّ وَجَهَ اسْتِزْمَامِهِ لَوُجُوبِ تِلْكَ الصِّفَاتِ الْأَرْبَعِ لَهُ تَعَالَى بِقَوْلِهِ: (إِذْ لَوْ انْتَفَى شَيْءٌ مِنْهَا لَمَا أَمَكْنَ أَنْ يُوجَدَ شَيْءٌ مِنَ الْحَوَادِثِ) فَلَوْ انْتَفَتْ الْحَيَاةُ

انْتَفَتِ الصِّفَاتُ الثَّلَاثُ بَعْدَهَا لِأَنَّ الْحَيَاةَ شَرَطُ فِيهَا، فَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يُوجَدَ شَيْءٌ مِنَ الْحَوَادِثِ، وَلَوْ انْتَفَتِ الْقُدْرَةُ أَوْ عُمُومُهَا لَزِمَ الْعَجْزُ فَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يُوجَدَ شَيْءٌ مِنَ الْحَوَادِثِ، وَلَوْ انْتَفَتِ الْإِرَادَةُ أَوْ عُمُومُهَا لَانْتَفَتِ الْقُدْرَةُ لِأَنَّ تَأْثِيرَهَا مَوْقُوفٌ عَلَى الْإِرَادَةِ كَمَا أَسْلَفْنَا فِي الْبَرَاهِينِ، وَإِذَا انْتَفَتِ الْقُدْرَةُ لَزِمَ الْعَجْزُ فَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يُوجَدَ شَيْءٌ مِنَ الْحَوَادِثِ، وَلَوْ انْتَفَى الْعِلْمُ أَوْ عُمُومُهُ لَانْتَفَتِ الْإِرَادَةُ لِاسْتِحَالَةِ الْقَصْدِ إِلَى غَيْرِ مَعْلُومٍ، وَلَوْ انْتَفَتِ الْإِرَادَةُ انْتَفَتِ الْقُدْرَةُ لِمَا تَقَدَّمَ، فَيَلْزِمُ الْعَجْزُ فَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يُوجَدَ شَيْءٌ مِنَ الْحَوَادِثِ، (فَلَا يَفْتَقِرُ إِلَيْهِ شَيْءٌ) مِنْهَا، (كَيْفَ) يَصِحُّ عَدَمُ افْتِقَارِ شَيْءٍ مِنْهَا إِلَيْهِ سُبْحَانَهُ (وَهُوَ الَّذِي يَفْتَقِرُ إِلَيْهِ كُلُّ مَا سِوَاهُ؟!).

(وَيُوجِبُ لَهُ تَعَالَى أَيْسًا) أَيِ يَسْتَلْزِمُ الْاِفْتِقَارُ الْمَذْكُورُ أَيْضًا وَجُوبِ (الْوَحْدَانِيَّةِ) لَهُ تَعَالَى، وَالْوَحْدَانِيَّةُ هِيَ تَمَامُ الصِّفَاتِ السَّلْبِيَّةِ الْمُتَقَدِّمَةِ، وَوَجْهُ الْاِسْتِلْزَامِ مَا أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ: (إِذْ لَوْ كَانَ مَعَهُ ثَانٍ فِي الْأُلُوْهِيَّةِ لَمَا افْتَقَرَ إِلَيْهِ شَيْءٌ لِلزُّومِ عَجْزِهِمَا حِينَئِذٍ) أَيِ حِينَ إِذْ كَانَ مَعَهُ ثَانٍ فِي الْأُلُوْهِيَّةِ، وَوَجْهُ عَجْزِهِمَا يُعْلَمُ مِمَّا سَلَفَ فِي بُرْهَانِ وَجُوبِ الْوَحْدَانِيَّةِ لَهُ تَعَالَى، (كَيْفَ) يَصِحُّ عَدَمُ افْتِقَارِ شَيْءٍ إِلَيْهِ (وَهُوَ الَّذِي يَفْتَقِرُ إِلَيْهِ كُلُّ مَا سِوَاهُ?!).

(وَيُؤْخَذُ مِنْهُ) أَيِ مِنْ افْتِقَارِ كُلِّ مَا عَدَاهُ إِلَيْهِ جَلَّ وَعَلَا (أَيْضًا) أَيِ كَمَا أُخِذَ مِنْهُ مَا تَقَدَّمَ (حُدُوثِ الْعَالَمِ) بِفَتْحِ اللَّامِ وَهُوَ مَا سِوَى اللَّهِ (بِأَسْرِهِ) أَيِ بِأَجْمَعِهِ؛ (إِذْ لَوْ كَانَ شَيْءٌ مِنْهُ قَدِيمًا) كَمَا زَعَمْتَهُ الْفَلَاسِفَةُ فَإِنَّهُمْ قَالُوا بِقَدَمِ الْأَفْلَاقِ وَالْعَنَاصِرِ الْأَرْبَعَةِ وَهِيَ التُّرَابُ وَالْمَاءُ وَالْهَوَاءُ وَالنَّارُ (لَكَانَ ذَلِكَ الشَّيْءُ

مُسْتَعْنِيًا عَنْهُ تَعَالَى) لِقَدَمِهِ، (كَيْفَ) يَكُونُ ذَلِكَ الشَّيْءُ مُسْتَعْنِيًا عَنْهُ تَعَالَى (وَهُوَ الَّذِي يَجِبُ أَنْ يَفْتَقِرَ إِلَيْهِ كُلُّ مَا سِوَاهُ؟!).

وَإِنَّمَا ذَكَرَ الْمُؤَلِّفُ هُنَا عَقِيدَةَ حُدُوثِ الْعَالَمِ بِأَسْرِهِ مَعَ أَنَّهُ لَمْ يَعُدَّهَا مِنَ الْعَقَائِدِ السَّابِقَةِ لِأَنَّ اعْتِقَادَ قِدَمِ الْعَالَمِ أَوْ قِدَمِ شَيْءٍ مِنْهُ كُفْرٌ، فَاعْتَنَى الشَّيْخُ بِذِكْرِ أَخْذِ حُدُوثِهِ مِنْ كَلِمَةِ التَّوْحِيدِ لِيَعْتَقِدَ الْمُكَلِّفُ حُدُوثَهُ بِأَسْرِهِ لِلدَّلِيلِ الَّذِي ذَكَرَهُ.

(وَيُؤْخَذُ مِنْهُ) أَيِّ مِنْ افْتِقَارِ كُلِّ مَا عَدَاهُ إِلَيْهِ جَلَّ وَعَلَا (أَيْضًا أَنْ لَا تَأْثِيرَ لِشَيْءٍ مِنَ الْكَائِنَاتِ) أَيِّ ذَوَاتِ الْمَوْجُودَاتِ، وَالْمُرَادُ بِهَا هُنَا الْأَسْبَابُ الْعَادِيَّةُ كَالنَّارِ وَالسَّكِينِ وَالطَّعَامِ وَالْمَاءِ وَالثَّوْبِ وَنَحْوِهَا، فَلَا تَأْثِيرَ لِشَيْءٍ مِنْهَا (فِي أَثَرٍ مَا) أَيِّ فِي أَثَرٍ، أَيِّ أَثَرٍ كَانَ، فَأَثَرُ النَّارِ الْحَرِّقُ، وَأَثَرُ السَّكِينِ الْقَطْعُ، وَأَثَرُ الطَّعَامِ الشَّبَعُ عِنْدَ الْأَكْلِ، وَأَثَرُ الْمَاءِ الرَّيُّ عِنْدَ الشُّرْبِ وَالنَّبَاتُ وَالطَّهَارَةُ وَالنِّظَافَةُ، وَأَثَرُ الثَّوْبِ الْوَقَايَةُ مِنَ الْحَرِّ وَالْبَرْدِ.

وَمَعْنَى كَوْنِ هَذِهِ الْأُمُورِ وَنَحْوِهَا آثَارًا أَنَّهَا مُسَبَّبَاتٌ عَنْ أَسْبَابِهَا، وَلَكِنْ لَا تَأْثِيرَ لِشَيْءٍ مِنْ تِلْكَ الْأَسْبَابِ فِي شَيْءٍ مِنْ مُسَبَّبَاتِهَا (وَالْإِلَّا لَزِمَ أَنْ يَسْتَعْنِيَ ذَلِكَ الْأَثَرُ) أَيِّ ذَلِكَ الْمُسَبَّبُ (عَنْ مَوْلَانَا جَلَّ وَعَزَّ، كَيْفَ) يَسْتَعْنِيَ ذَلِكَ الْأَثَرُ عَنْهُ سُبْحَانَهُ (وَهُوَ الَّذِي يَفْتَقِرُ إِلَيْهِ كُلُّ مَا سِوَاهُ عُمُومًا وَعَلَى كُلِّ حَالٍ!؟)

نُقِلَ أَنَّ الْمُصَنِّفَ قِيلَ لَهُ: مَا أَرَدْتَ بِقَوْلِكَ «عُمُومًا وَعَلَى كُلِّ حَالٍ»؟ فَأَجَابَ بِقَوْلِهِ: عُمُومًا فِي جَمِيعِ الذَّوَاتِ، وَعَلَى كُلِّ حَالٍ فِي جَمِيعِ الصِّفَاتِ. اهـ. فَكَانَهُ قَالَ: وَهُوَ الَّذِي يَفْتَقِرُ إِلَيْهِ كُلُّ مَا سِوَاهُ مِنَ الذَّوَاتِ وَالصِّفَاتِ.

(هَذَا) أَي أَخْذُ عَدَمِ تَأْثِيرِ شَيْءٍ مِنَ الْكَائِنَاتِ فِي أَثَرِ مَا مِنْ افْتِقَارِ كُلِّ مَا سِوَاهُ إِلَيْهِ (إِنْ قَدَّرْتَ أَنَّ شَيْئًا مِنَ الْكَائِنَاتِ يُؤَثِّرُ بِطَبْعِهِ) أَي بِدَاتِهِ وَحَقِيقَتِهِ كَمَا يَعْتَقِدُ الطَّبَائِعِيُّونَ، وَلَا خِلَافَ فِي كُفْرِهِمْ، (وَأَمَّا إِنْ قَدَّرْتَهُ مُؤَثِّرًا بِقُوَّةٍ جَعَلَهَا اللَّهُ فِيهِ) وَلَوْ نَزَعَهَا عَنْهُ لَمْ يُؤَثِّرْ (كَمَا يَزْعُمُهُ كَثِيرٌ مِنَ الْجَهْلَةِ) وَمُعْتَقِدٌ هَذَا فَاسِقٌ مُبْتَدِعٌ، وَفِي كُفْرِهِ قَوْلَانِ، وَالرَّاجِحُ عَدَمُ كُفْرِهِ.

وَالْمُؤْمِنُ الْمُحَقِّقُ الْإِيمَانَ مَنْ لَمْ يُسْنِدْ لِلْكَائِنَاتِ تَأْثِيرًا، لَا بِطَبْعِهَا وَلَا بِقُوَّةٍ جُعِلَتْ فِيهَا، وَإِنَّمَا يَعْتَقِدُ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَجْرَى الْعَادَةِ اخْتِيَارًا مِنْهُ بِأَنْ يَخْلُقَ الْمُسَبِّبَاتِ عِنْدَ أَسْبَابِهَا، أَي مَعَهَا لَا بِهَا، وَلَا بِقُوَّةٍ فِيهَا، فَهَذَا هُوَ الَّذِي يَنْجُو مُعْتَقِدُهُ بِفَضْلِ اللَّهِ مِنْ أَهْوَالِ الْآخِرَةِ الْمُتَرْتِبَةِ عَلَى سُوءِ الْإِعْتِقَادِ.

وَقَوْلِ الْمُؤَلِّفِ (فَذَاكَ مُحَالٌ) هُوَ جَوَابُ «أَمَّا»، وَاسْمُ الْإِشَارَةِ عَائِدٌ عَلَى تَقْدِيرِ تَأْثِيرِ شَيْءٍ مِنَ الْكَائِنَاتِ بِقُوَّةٍ جَعَلَهَا اللَّهُ فِيهِ. وَحَاصِلُ الْمَعْنَى أَنَّكَ إِنْ قَدَّرْتَ تَأْثِيرَ شَيْءٍ مِنَ الْكَائِنَاتِ بِطَبْعِهِ لَزِمَ اسْتِغْنَاءُ ذَلِكَ الْأَثَرِ عَنِ اللَّهِ تَعَالَى، فَيُؤْخَذُ بَطْلَانُ هَذَا اللَّازِمِ مِنْ افْتِقَارِ كُلِّ مَا سِوَاهُ إِلَيْهِ تَعَالَى، لَا مِنْ اسْتِغْنَائِهِ جَلَّ ذِكْرُهُ عَنِ كُلِّ مَا سِوَاهُ، وَإِنْ قَدَّرْتَ تَأْثِيرَ شَيْءٍ مِنَ الْكَائِنَاتِ بِقُوَّةٍ جَعَلَهَا اللَّهُ فِيهِ لَمْ يَلْزَمْ عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ اسْتِغْنَاءُ الْأَثَرِ عَنِ اللَّهِ تَعَالَى، بَلْ يَكُونُ الْأَثَرُ مُتَوَقِّفًا عَلَى مَشِيئَةِ اللَّهِ وَاخْتِيَارِهِ حَتَّى يَخْلُقَ الْقُوَّةَ فِي سَبَبِهِ الْعَادِيَّ.

نَعَمْ هَذَا التَّقْدِيرُ الثَّانِي مُحَالٌ (أَيْضًا) أَي كَمَا أَنَّ التَّقْدِيرَ الْأَوَّلَ مُحَالٌ (لِأَنَّهُ يَصِيرُ حَيْثُودًا) أَي حِينَ إِذْ قَدَّرْتَهُ مُؤَثِّرًا بِقُوَّةٍ جَعَلَهَا اللَّهُ فِيهِ يَصِيرُ (مَوْلَانَا) جَلَّ وَعَزَّ مُفْتَقِرًا فِي إِيجَادِ بَعْضِ الْأَفْعَالِ إِلَى وَاسِطَةٍ) وَهِيَ تِلْكَ الْقُوَّةُ الْمَجْعُولَةُ

فِي السَّبَبِ الْعَادِيَّ، (وَذَلِكَ) أَي صَيْرُورَةٌ مَوْلَانَا مُفْتَقِرًا فِي إِيْجَادِ بَعْضِ الْأَفْعَالِ إِلَى وَاسِطَةٍ (بَاطِلٌ لِمَا عَرَفْتَ مِنْ وُجُوبِ اسْتِغْنَائِهِ جَلَّ وَعَزَّ عَنِ كُلِّ مَا سِوَاهُ).

وَإِنَّمَا صَرَّحَ الشَّيْخُ بِعَقِيدَةِ أَنْ لَا تَأْتِيَرُ لِشَيْءٍ مِنَ الْكَائِنَاتِ فِي أَثَرِ مَا مَعَ أَنَّهَا مَأْخُودَةٌ مِنَ الْوَحْدَانِيَّةِ لِلرَّدِّ صَرِيحًا عَلَى الطَّبَائِعِيِّينَ وَعَلَى مَنْ يَقُولُ مِنَ الْجَهْلَةِ بِتَأْثِيرِ الْأَسْبَابِ بِقُوَّةٍ جُعِلَتْ فِيهَا.

تَنْبِيْهُ

اسْتَفِيدَ مِنْ قَوْلِ الْمُؤَلِّفِ «وَيُوجِبُ لَهُ تَعَالَى أَيْضًا الْوَحْدَانِيَّةَ» إِلَى هُنَا ثَلَاثَ عَقَائِدَ: الْوَحْدَانِيَّةَ، وَحُدُوثِ الْعَالَمِ بِأَسْرِهِ، وَأَنْ لَا تَأْتِيَرُ لِشَيْءٍ مِنَ الْكَائِنَاتِ بِطَبْعِهِ، فَإِذَا ضُمَّتْ هَذِهِ الثَّلَاثُ إِلَى الثَّمَانِ قَبْلَهَا صَارَتْ إِحْدَى عَشْرَةَ، وَأَضْدَادُهَا أَحَدَ عَشَرَ، فَالْجُمْلَةُ اثْنَتَانِ وَعِشْرُونَ عَقِيدَةً كُلُّهَا مَأْخُودَةٌ مِنْ افْتِقَارِ كُلِّ مَا عَدَاهُ إِلَيْهِ ﷻ، فَإِذَا ضُمَّتْ الْاِثْنَتَانِ وَالْعِشْرُونَ إِلَى الثَّمَانِ وَالْعِشْرِينَ عَقِيدَةً الْمَأْخُودَةِ مِنْ اسْتِغْنَائِهِ جَلَّ وَعَلَا عَنِ كُلِّ مَا سِوَاهُ كَانَتْ خَمْسِينَ عَقِيدَةً.

(فَقَدْ بَانَ) أَي اتَّصَحَّ (لَكَ) مِنَ الْبَيَانِ السَّابِقِ (تَضَمُّنٌ) أَي اسْتِلْزَامٌ مَعْنَى (قَوْلِ «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ») لِلْعَقَائِدِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِاللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ الْمُتَقَدِّمَةِ أَوَّلَ الْمَتْنِ، وَهِيَ اثْنَتَانِ وَأَرْبَعُونَ عَقِيدَةً مِنَ الْخَمْسِينَ الْمَذْكُورَةِ هُنَا، وَتَرْجِعُ الْاِثْنَتَانِ وَالْأَرْبَعُونَ عَقِيدَةً (لِلْأَقْسَامِ الثَّلَاثَةِ) الْمُتَقَدِّمَةِ (الَّتِي يَجِبُ عَلَى الْمُكَلَّفِ مَعْرِفَتُهَا فِي حَقِّ مَوْلَانَا جَلَّ وَعَزَّ، وَهِيَ مَا يَجِبُ فِي حَقِّهِ تَعَالَى) مِنَ الْعِشْرِينَ صِفَةً، (وَمَا يَسْتَحِيلُ) فِي حَقِّهِ تَعَالَى مِنَ الْعِشْرِينَ صِفَةً أَضْدَادِ الْعِشْرِينَ الْوَاجِبَةِ،

(وَمَا يَجُوزُ) فِي حَقِّهِ وَهُوَ فِعْلٌ كُلُّ مُمَكِّنٍ أَوْ تَرْكُهُ وَضِدُّهُ، هَذِهِ هِيَ الْاِثْتِنَانِ وَالْأَرْبَعُونَ عَقِيدَةً.

وَأَمَّا الثَّمَانِيَّةُ الْبَاقِيَّةُ مِنَ الْخَمْسِينَ وَهِيَ: تَنْزُهُ عَزَّ وَجَلَّ عَنِ الْأَعْرَاضِ فِي أَفْعَالِهِ وَأَحْكَامِهِ، وَحُدُوثِ الْعَالَمِ بِأَسْرِهِ، وَعَدَمُ تَأْثِيرِ شَيْءٍ بِطَبَعِهِ، وَعَدَمُ تَأْثِيرِ شَيْءٍ بِقُوَّةٍ جُعِلَتْ فِيهِ، وَأَضْدَادُهَا الْأَرْبَعَةُ، فَلَمْ يُقَدِّمَهَا الشَّيْخُ أَوَّلَ الْمَتْنِ، وَإِنَّمَا أَدْرَجَهَا فِي مَعْنَى «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» لِمَا قَدَّمْنَاهُ.

(وَأَمَّا قَوْلُنَا: «مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ») فَمَعْنَاهُ التَّصْدِيقُ بِثُبُوتِ رِسَالَتِهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)، وَلَا شَكَّ أَنَّ التَّصْدِيقَ بِهَا يَسْتَلْزِمُ التَّصْدِيقَ بِكُلِّ مَا جَاءَ بِهِ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ تَعَالَى، (فَيَدْخُلُ فِيهِ) أَيُّ فِي مَعْنَى قَوْلِنَا «مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ» بِطَرِيقِ الْاِسْتِلْزَامِ (الْإِيمَانُ) أَيُّ التَّصْدِيقِ (بِسَائِرِ الْأَنْبِيَاءِ) أَيُّ بِنَبَاتِهِمْ، وَإِنَّمَا فَسَّرْنَا سَائِرَ الْأَنْبِيَاءِ بِبَاقِيهِمْ لِأَنَّ الْإِيمَانَ بِنَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - هُوَ صَرِيحٌ مَعْنَى قَوْلِنَا: «مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ»، وَأَمَّا الْإِيمَانُ بِبَاقِي الْأَنْبِيَاءِ (وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ السَّمَاوِيِّ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ) فَيَدْخُلُ فِي مَعْنَى قَوْلِنَا: «مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ» بِطَرِيقِ اللَّزُومِ لَهُ.

أَمَّا الْأَنْبِيَاءُ فَجَمْعُ نَبِيٍّ، وَقَدْ قَرَّرْنَا مَعْنَاهُ وَمَعْنَى الرَّسُولِ فِيمَا سَلَفَ، كَمَا قَرَّرْنَا أَنَّ الْوَاجِبَ عَلَى الْمُكَلَّفِ الْإِيمَانُ بِالْأَنْبِيَاءِ وَالرُّسُلِ إِجْمَالًا، إِلَّا الْخَمْسَةَ وَالْعِشْرِينَ الْمُتَقَدِّمَةَ أَسْمَاؤُهُمْ فَالْوَاجِبُ الْإِيمَانُ بِهِمْ تَفْصِيلًا، وَحَقَّقْنَا مَعْنَى الْإِيمَانِ بِهِمْ إِجْمَالًا وَتَفْصِيلًا.

وَأَمَّا الْمَلَائِكَةُ فَهُمْ أَجْسَامٌ نُورَانِيَّةٌ، أَيُّ مَخْلُوقَةٌ مِنَ النُّورِ، لَا يَأْكُلُونَ وَلَا

يَشْرَبُونَ وَلَا يَنَامُونَ وَلَا يَتَنَاقَحُونَ، يُسَبِّحُونَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لَا يَفْتُرُونَ، لَا يَعْصُونَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ، قَادِرُونَ عَلَى التَّشْكِْلِ بِصُورَةٍ حَسَنَةٍ مُخْتَلِفَةٍ، لَا يُوصَفُونَ بِذُكُورَةٍ وَلَا أُنُوثَةٍ، فَمَنْ وَصَفَهُمْ بِالذُّكُورَةِ فَهُوَ فَاسِقٌ، وَمَنْ وَصَفَهُمْ بِالْأُنُوثَةِ فَهُوَ كَافِرٌ، وَمَسَكَنُهُمُ السَّمَاوَاتُ غَالِبًا، وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْكُنُ الْأَرْضَ، وَهُمْ بِالْعُورِ فِي الْكَثْرَةِ إِلَى حَدٍّ لَا يَعْلَمُهُ إِلَّا اللَّهُ تَعَالَى .

فَالْوَاجِبُ عَلَى الْمُكَلَّفِ الْإِيمَانَ بِهِمْ إِجْمَالًا بِأَنْ يُؤْمِنَ بِأَنَّ لِلَّهِ مَلَائِكَةً مُوجُودِينَ، إِلَّا مَنْ وَرَدَ تَعْيِينُهُ بِاسْمِهِ الْخَاصِّ أَوْ نَوْعِهِ الْخَاصِّ، فَالْوَاجِبُ عَلَيْهِ مَعْرِفَتُهُ وَالْإِيمَانُ بِهِ تَفْصِيلًا، فَالْأَوَّلُ عَشْرَةٌ: جَبْرِيْلُ، وَمِيكَائِيْلُ، وَإِسْرَافِيْلُ، وَعَزْرَائِيْلُ، وَرِضْوَانُ خَازِنُ الْجَنَّةِ، وَمَالِكُ خَازِنُ النَّارِ، وَمُنْكَرٌ، وَنَكِيْرٌ، وَرَقِيْبٌ، وَعَعِيْدٌ، وَالثَّانِي الْحَفْظَةُ لِلْعَبْدِ مِنْ وَفْتِ كَوْنِهِ نُطْقَةً فِي الرَّحِمِ إِلَى مَوْتِهِ، وَحَمَلَةُ الْعَرْشِ، وَأَعْوَانُ عَزْرَائِيْلَ، وَخَزَنَةُ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَجْمَعِينَ .

وَأَمَّا الْكُتُبُ السَّمَاوِيَّةُ - أَيِ الْمُنَزَّلَةُ مِنَ السَّمَاءِ - فَالْمُرَادُ بِهَا مَا يَشْمَلُ الصُّحُفَ، وَقَدْ اشْتَهَرَ أَنَّ عَدَدَ الصُّحُفِ وَالْكُتُبِ مِائَةٌ وَأَرْبَعَةٌ: صُحُفُ شَيْثِ سِتُّونَ، وَصُحُفُ إِبْرَاهِيمَ ثَلَاثُونَ، وَصُحُفُ مُوسَى عَشْرَةٌ قَبْلَ التَّوْرَةِ، وَالْكُتُبُ الْأَرْبَعَةُ: التَّوْرَةُ لِمُوسَى، وَالزَّبُورُ لِدَاوُدَ، وَالْإِنْجِيلُ لِعِيسَى، وَالْفُرْقَانُ - أَيِ الْقُرْآنِ - لِمُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ وَسَلَّمَ عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ. وَقِيلَ عَدَدُ الصُّحُفِ وَالْكُتُبِ مِائَةٌ وَأَرْبَعَةٌ عَشْرَ، وَقِيلَ غَيْرُ ذَلِكَ، وَالتَّحْقِيقُ الْإِمْسَاكُ عَنْ حَصْرِهَا فِي عَدَدٍ لِلِاخْتِلَافِ فِيهِ، فَالْوَاجِبُ عَلَى الْمُكَلَّفِ اعْتِقَادُ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ كُتُبًا وَصُحُفًا

مِنَ السَّمَاءِ عَلَى الإِجْمَالِ، إِلاَّ الكُتُبُ الأَرْبَعَةُ فَالوَاجِبُ عَلَيْهِ مَعْرِفَتُهَا وَالإِيْمَانُ بِهَا تَفْصِيلاً .

وَأَمَّا اليَوْمُ الأَخِرُ - بِكَسْرِ الحَاءِ - فَهُوَ يَوْمُ القِيَامَةِ، إِنَّمَا وَصِفَ بِالأَخِرِ لِأَنَّهُ آخِرُ أَيَّامِ الدُّنْيَا، وَقِيلَ: لِأَنَّهُ لَا لَيْلَ بَعْدَهُ، وَأَوَّلُهُ مِنَ النَّفْخَةِ الثَّانِيَةِ، وَقِيلَ مِنَ المَوْتِ، وَلَا نَهَايَةَ لَهُ، وَقِيلَ: يَنْتَهِي بِدُخُولِ أَهْلِ الجَنَّةِ الجَنَّةَ وَدُخُولِ أَهْلِ النَّارِ النَّارَ، وَالمُرَادُ بِالنَّفْخَةِ الثَّانِيَةِ نَفْخَةُ البَعْثِ، أَيِ إِحْيَاءِ الأَمْوَاتِ مِنَ القُبُورِ، وَذَلِكَ بَعْدَ المَوْتِ بِالنَّفْخَةِ الأُولَى وَهِيَ نَفْخَةُ الصَّعْقِ أَيِ المَوْتِ، وَلَا يَمُوتُ بِهَا إِلاَّ الكُفَّارُ، وَلَا تَقُومُ السَّاعَةُ إِلاَّ عَلَيْهِمُ، وَأَمَّا المُؤْمِنُونَ فَيَمُوتُونَ بِرِيحٍ لَيِّنَةٍ تَهَبُّ عَلَيْهِمُ قَبْلَ النَّفْخَةِ الأُولَى، وَيَبِينُ النَّفْخَتَيْنِ أَرْبَعُونَ عَاماً.

وَالمُرَادُ بِالإِيْمَانِ بِاليَوْمِ الأَخِرِ التَّصْديقُ بِهِ وَبِمَا وَرَدَ أَنَّهُ سَيَقَعُ فِيهِ مِنَ الأَهْوَالِ مَا يَطُولُ ذِكْرُهُ، وَإِنَّمَا كَانَ الإِيْمَانُ بِسَائِرِ الأنبياءِ وَالمَلآئِكَةِ وَالكُتُبِ وَاليَوْمِ الأَخِرِ دَاخِلاً فِي مَعْنَى قَوْلِنَا «مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ» (لِأَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ جَاءَ بِتَّصْديقِ جَمِيعِ ذَلِكَ) يَعْنِي جَاءَ بِطَلَبِ التَّصْديقِ بِجَمِيعِ مَا ذُكِرَ مِنَ الأُمُورِ الأَرْبَعَةِ الدَّاخِلَةِ فِي التَّصْديقِ بِكُلِّ مَا جَاءَ بِهِ اللَّازِمِ لِمَعْنَى قَوْلِنَا «مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ».

(وَيُؤْخَذُ مِنْهُ) أَيِ مِنْ قَوْلِنَا: «مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ» (وَجُوبُ صِدْقِ الرُّسُلِ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، وَاسْتِحَالَةُ الكَذِبِ عَلَيْهِمُ) الَّتِي هِيَ ضِدُّ وَجُوبِ الصِّدْقِ، وَوَجْهُ أَحْذِ هَذَيْنِ مِنْهُ أَنَّ التَّصْديقَ بِثُبُوتِ رِسَالَتِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الَّذِي هُوَ مَعْنَى قَوْلِنَا: «مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ» يَسْتَلْزِمُ التَّصْديقَ بِجَمِيعِ مَا جَاءَ بِهِ كَمَا قَدَّمْنَا

بَيَانُهُ، وَمِمَّا جَاءَ بِهِ وَجُوبٌ صِدْقِ الرُّسْلِ وَاسْتِحَالَةِ الكَذِبِ عَلَيْهِمْ، وَكَذَا اسْتِحَالَةُ فِعْلِ المَنْهِيَّاتِ الآتِي .

(وَالْأَيُّ وَإِنْ لَمْ يَجِبِ الصِّدْقُ لَهُمْ وَيَسْتَحِلُّ الكَذِبُ عَلَيْهِمْ (لَمْ يَكُونُوا رُسُلًا أَمْنَاءَ لِمَوْلَانَا الْعَالِمِ بِالْخَفِيَّاتِ جَلَّ وَعَزَّ) وَالْخَفِيَّاتُ هِيَ الْأُمُورُ الْعَوَامِضُ بِالنِّسْبَةِ إِلَيْنَا، وَإِذَا كَانَ ﷺ عَالِمًا بِالْخَفِيَّاتِ كَانَ عَالِمًا بِالْجَلِيَّاتِ - أَيُّ الْأُمُورِ - الظَّاهِرَةِ مِنْ بَابِ أَوْلَى، فَهُوَ جَلَّ شَأْنُهُ عَالِمٌ بِكُلِّ شَيْءٍ، وَقَدْ صَدَّقَ سُبْحَانَهُ الرُّسُلَ بِإِظْهَارِ الْمُعْجَزَةِ عَلَى أَيْدِيهِمْ، فَيَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ وَجُوبُ صِدْقِهِمْ وَاسْتِحَالَةُ الكَذِبِ عَلَيْهِمْ

(و) يُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِنَا: «مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ» أَيْضًا (اسْتِحَالَةُ فِعْلِ المَنْهِيَّاتِ كُلِّهَا) الشَّامِلَةَ لِلْخِيَانَةِ وَالْكِتْمَانِ، وَيَلْزَمُ مِنْ اسْتِحَالَةِ الخِيَانَةِ وَجُوبِ الْأَمَانَةِ، وَمِنْ اسْتِحَالَةِ الكِتْمَانِ وَجُوبِ التَّبْلِيغِ، فَاسْتِحَالَةُ فِعْلِ المَنْهِيَّاتِ تَسْتَلْزِمُ وَجُوبَ الْأَمَانَةِ وَوَجُوبَ التَّبْلِيغِ .

وَإِنَّمَا اسْتِحَالَ عَلَيْهِمْ فِعْلُ المَنْهِيَّاتِ كُلِّهَا (لِأَنَّهُمْ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أُرْسِلُوا لِيُعَلِّمُوا) بِتَشْدِيدِ اللَّامِ (النَّاسَ بِأَقْوَالِهِمْ) كَقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ»^(١)، (وَأَفْعَالِهِمْ) كَتَوَضُّعِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَغُسْلِهِ، (وَسُكُونِهِمْ) كَسُكُونِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا لَمَّا قَالَ بِحَضْرَتِهِ: «أُحِلَّتْ لَنَا مَيْتَتَانِ وَدَمَانِ السَّمَكُ وَالْجَرَادُ وَالْكَبِدُ وَالطَّحَالُ»^(٢) .

(١) أخرجه البخاري في أول صحيحه، باب بدء الوحي .

(٢) أخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب الأطعمة، باب الكبد والطحال .

وَلَا شَكَّ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَمَرَنَا بِالْإِقْتِدَاءِ بِهِمْ، (فَيَلْزِمُ أَنْ لَا يَكُونَ فِي جَمِيعِهَا) أَي فِي جَمِيعِ أَقْوَالِهِمْ وَأَفْعَالِهِمْ وَسُكُوتِهِمْ (مُخَالَفَةً لِأَمْرِ مَوْلَانَا جَلَّ وَعَزَّ) وَإِلَّا كَانَ تَعَالَى أَمْرًا بِالْإِقْتِدَاءِ بِهِمْ فِي تِلْكَ الْمُخَالَفَةِ، وَهُوَ بَاطِلٌ لِأَنَّهُ سُبْحَانَهُ لَا يَأْمُرُ إِلَّا بِالطَّاعَةِ، فَلِزِمَ أَنْ يَكُونَ جَمِيعُ أَقْوَالِهِمْ وَأَفْعَالِهِمْ وَسُكُوتِهِمْ عَلَى وَفْقِ أَمْرِ مَوْلَانَا جَلَّ وَعَزَّ (الَّذِي اخْتَارَهُمْ عَلَى جَمِيعِ خَلْقِهِ وَأَمِنَهُمْ عَلَى سِرِّ وَحْيِهِ) يَعْنِي عَلَى وَحْيِهِ السِّرِّ، أَيِ الْخَفِيِّ، وَالْمُرَادُ بِهِ هُنَا الْأَحْكَامُ الَّتِي جَاءَتْ بِهَا الرُّسُلُ فَإِنَّهَا كَانَتْ خَفِيَّةً عَلَيْنَا وَلَمْ تَظْهَرْ لَنَا إِلَّا عَلَى أَيْدِيهِمْ.

(وَيُؤْخَذُ مِنْهُ) أَي مِنْ قَوْلِنَا «مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ» (جَوَازُ الْأَعْرَاضِ الْبَشَرِيَّةِ عَلَيْهِمْ) لِكُونَ قَوْلِنَا «مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ» إِنَّمَا أُثِبَتْ فِيهِ لِسَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ الرَّسَالَةَ، لَا الْأُلُوهِيَّةَ، وَلَا أَنَّهُ مَلَكٌ، وَحِينَئِذٍ لَا يَمْتَنِعُ فِي حَقِّهِ إِلَّا مَا يَقْدَحُ فِي مَرْتَبَةِ الرَّسَالَةِ، وَإِخْوَانُهُ الْمُرْسَلُونَ مِثْلُهُ، وَلَا شَكَّ أَنَّ الْأَعْرَاضَ الْبَشَرِيَّةَ كَالْمَرَضِ وَنَحْوِهِ لَا تَمْتَنِعُ عَلَى جَمِيعِهِمْ، بَلْ تَجُوزُ عَلَيْهِمْ؛ (إِذْ ذَاكَ) أَي جَوَازُهَا عَلَيْهِمْ (لَا يَقْدَحُ فِي رِسَالَتِهِمْ وَعَلُوِّ مَنْزِلَتِهِمْ) أَي مَنْزِلَتِهِمْ الْعَالِيَةِ السَّامِيَةِ (عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى، بَلْ ذَاكَ) أَي جَوَازُ الْأَعْرَاضِ الْبَشَرِيَّةِ عَلَيْهِمْ، يَعْنِي جَوَازُهَا الْوُقُوعِيَّ، (مِمَّا يَزِيدُ فِيهَا) أَي فِي مَنْزِلَتِهِمْ الشَّامِحَةِ، وَالزِّيَادَةُ فِيهَا بِاعْتِبَارِ تَعْظِيمِ أَجْرِهِمْ مِنْ جِهَةِ مَا يُقَارَنُ تِلْكَ الْأَعْرَاضَ مِنَ الصَّبْرِ وَغَيْرِهِ.

تَنْبِيْهُ

الإيمان بسائر الأنبياء» إلى هنا ست عشرة عقيدة، منها الثمانية المتعلقة بالرسول النبي قدّمها أول المتن، وهي وجوب صدق الرسول، ووجوب الأمانة،

وَوُجُوبُ التَّبْلِيغِ لَهُمْ، وَجَوَازُ الْأَعْرَاضِ الْبَشَرِيَّةِ عَلَيْهِمْ، وَأَضْدَادُهَا الْأَرْبَعَةُ.

وَأَمَّا الثَّمَانِيَّةُ الْبَاقِيَّةُ وَهِيَ الْإِيمَانُ بِسَائِرِ الْأَنْبِيَاءِ وَبِالْمَلَائِكَةِ وَبِالْكِتَابِ السَّمَاوِيِّ وَبِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَأَضْدَادُهَا الْأَرْبَعَةُ فَلَمْ يَذْكُرْهَا الشَّيْخُ أَوَّلَ الْمَتْنِ، وَإِنَّمَا أَدْرَجَهَا فِي قَوْلِنَا «مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ» لِزِيَادَةِ الْفَائِدَةِ، فَإِذَا ضُمَّتِ السُّتُّ عَشْرَةَ عَقِيدَةَ الْمَأْخُودَةِ مِنْ قَوْلِنَا «مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ» إِلَى الْخَمْسِينَ عَقِيدَةَ الْمَأْخُودَةِ مِنْ قَوْلِنَا «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» كَانَتْ الْجُمْلَةُ سِتًّا وَسِتِّينَ عَقِيدَةً.

وَقَدْ نَظَمَ تَضَمَّنَ كَلِمَتِي الْإِسْلَامِ لِتِلْكَ الْعَقَائِدِ السُّتُّ وَالسُّتِّينَ شَيْخُنَا سَيِّدِي مُحَمَّدُ الْمَكِّيُّ بْنُ عَزُوزٍ^(١) رَحِمَهُ اللَّهُ وَطَيَّبَ تَرَاهُ حَيْثُ قَالَ رَاجِزًا فِي هَذَا الْمَجَالِ:

«إِلَهَ» فِي قَوْلِكَ «لَا إِلَهَ» مِنْ كَلِمَةِ الْإِسْلَامِ خُذْ مَعْنَاهَا مُسْتَعْنِيًّا عَنْ كُلِّ مَا سِوَاهُ مُفْتَقِرًا إِلَيْهِ مَا عَدَاهُ وَذَاتِ سَلْبٍ مَا عَدَا التَّوْحِيدَ وَالسَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْكَلامَ وَالْجَائِزَاتِ فِعْلٌ كُلُّ مُمَكِّنٍ ثُمَّ انْتِفَاءً غَرَضٍ وَعَدُّهَا وَتَحْتَ الْاِفْتِقَارِ وَحَدَانِيَّتِهِ

مِنْ كَلِمَةِ الْإِسْلَامِ خُذْ مَعْنَاهَا مُفْتَقِرًا إِلَيْهِ مَا عَدَاهُ وَذَاتِ سَلْبٍ مَا عَدَا التَّوْحِيدَ وَمَعْنَوِيَّةً لَهَا لِرَامَا وَنَفْيَ تَأْثِيرٍ بِقُوَّةٍ عُنْيِي أَرْبَعُ عَشْرَةَ وَزَيْدَ ضِدُّهَا ثُمَّ الْمَعَانِي أَرْبَعُ بَقِيَّتِهِ

(١) هو الشيخ: محمد المكي بن مصطفى بن محمد بن عزوز الحسني الإدريسي المالكي التونسي، كان قاضياً وفتياً باحثاً. ولد في مدينة نطفة بأرض الجريد في الجنوب التونسي بتاريخ ١٥ رمضان ١٢٧٠ هـ، وتعلم بتونس عن أبرز مشايخ الزيتونة كالشيخ عمر بن الشيخ وسالم بوحاجب، وولي الإفتاء بنطفة سنة ١٢٩٧ هـ ثم قضاءها. عاد إلى تونس سنة ١٣٠٩ هـ، وفي سنة ١٣١٣ هـ رحل إلى الآستانة إسطنبول، فتولى بها تدريس الحديث في دار الفنون ومدرسة الواعظين، واستمر إلى أن توفي بها سنة ١٣٣٤ هـ.

وَأَرْبَعٌ مِنْ لَازِمِ الْمَعَانِي
 نَفِيٌّ لِتَأْثِيرِ بَطْنِ فَادِرِهِ
 فَتِلْكَ إِحْدَى عَشْرَةَ وَضِدُّهَا
 وَفِي «مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ»
 وَبِالْمَلَانِكِ وَهُمْ عِبَادُهُ
 وَالْأَنْبِيَاءِ وَلَا تُفَرِّقُ بَيْنَهُمْ
 وَجَائِزٌ وَهِيَ الْأَعْرَاضُ الَّتِي
 تِلْكَ ثَمَانٍ ثُمَّ ضِدُّهَا تُضَمُّ

وَالْجَائِزَاتُ هَاهُنَا اثْنَتَانِ
 ثُمَّ حُدُوثُ عَالَمٍ بِأَسْرِهِ
 مَعَ سَابِقِ خَمْسِينَ وَافَى عَقْدُهَا
 إِيمَانُنَا بِكُتُبِ الْإِلَهِ
 وَالْيَوْمِ الْآخِرِ الْوَفَى سَوَادُهُ
 وَصِدْقِهِمْ أَمَانَةٌ تَبْلِيغُهُمْ
 لَيْسَتْ تُؤَدِّي لِانْتِقَاصِ الرُّتْبَةِ
 لِمَا مَضَى سِتًّا وَسِتِّينَ وَتَمَّ

(فَقَدْ بَانَ) أَيِ اتَّضَحَ (لَكَ) مِنَ التَّقْرِيرِ السَّابِقِ (تَضَمَّنُ) أَيِ اسْتَلْزَمُ
 مَعْنَى (كَلِمَتِي) أَيِ جُمْلَتِي (الشَّهَادَةِ) وَهِيَ جُمْلَةٌ «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» وَجُمْلَةٌ
 «مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ» (مَعَ قَلَّةِ حُرُوفِهَا) إِذْ هِيَ أَرْبَعَةٌ وَعِشْرُونَ حَرْفًا بِاعْتِبَارِ
 الرَّسْمِ، وَأَفْرَدَ الضَّمِيرَ فِي حُرُوفِهَا مَعَ أَنَّهُ عَائِدٌ عَلَى كَلِمَتِي الشَّهَادَةِ إِشَارَةً إِلَى
 أَنَّ الْكَلِمَتَيْنِ امْتِزَجَتَا حَتَّى صَارَتَا كَالْكَلِمَةِ الْوَاحِدَةِ بِاعْتِبَارِ أَنَّ الْإِيمَانَ لَا يَحْصُلُ
 إِلَّا بِمَجْمُوعِهِمَا، وَلَا يُكْتَفَى بِإِحْدَاهُمَا عَنِ الْأُخْرَى.

وَقَوْلُ الْمُصَنِّفِ: (لِجَمِيعِ) مُتَعَلِّقٌ بِ«تَضَمَّنُ»، وَ«جَمِيعِ» مُضَافٌ إِلَى (مَا)
 يَجِبُ عَلَى الْمُكَلَّفِ مَعْرِفَتُهُ مِنْ عَقَائِدِ الْإِيمَانِ (الْوَاجِبَةِ وَالْجَائِزَةِ وَالْمُسْتَحِيلَةِ
 فِي حَقِّهِ تَعَالَى وَفِي حَقِّ رُسُلِهِ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ).

(وَلَعَلَّهَا لِاخْتِصَارِهَا) أَيِ قَلَّةِ حُرُوفِهَا (مَعَ اسْتِمَالِهَا) أَيِ اسْتِمَالِ مَعْنَاهَا
 (عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ) مِنَ الْعَقَائِدِ (جَعَلَهَا الشَّرْعُ) أَيِ الشَّارِعُ الْحَكِيمُ (تَرْجَمَةً) أَيِ
 دَلِيلًا (عَلَى مَا فِي الْقَلْبِ) وَقَوْلُهُ: (مِنَ الْإِسْلَامِ) بَيَانٌ لِمَا «مَا».

وَمُقْتَضَى جَعْلِ الْمُؤَلَّفِ الْإِسْلَامَ فِي الْقَلْبِ أَنَّهُ مَا شِ عَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّ
الْإِسْلَامَ وَالْإِيمَانَ مُتْرَادِفَانِ، أَيْ مَعْنَاهُمَا وَاحِدٌ وَهُوَ تَصْدِيقُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
فِي كُلِّ مَا جَاءَ بِهِ مِمَّا عَلِمَ مِنَ الدِّينِ بِالضَّرُورَةِ.

وَالرَّاجِحُ الْقَوْلُ بِأَنَّهِمَا مُتَغَايِرَانِ مَعْنَى، فَلَا إِيْمَانُ هُوَ التَّصْدِيقُ الْمَذْكُورُ،
وَهُوَ أَمْرٌ بَاطِنِيٌّ قَائِمٌ بِالْقَلْبِ، دَلِيلُهُ النُّطْقُ بِالشَّهَادَتَيْنِ، وَالْإِسْلَامُ هُوَ الْإِذْعَانُ
الظَّاهِرِيُّ، أَيْ الْاِمْتِنَالُ لِلْعَمَلِ بِمَا جَاءَ بِهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِمَّا عَلِمَ مِنَ الدِّينِ
بِالضَّرُورَةِ كَالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ وَالصَّوْمِ وَالْحَجِّ.

وَعَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ: «جَعَلَهَا الشَّرْعُ» قَوْلُهُ: (وَلَمْ يَقْبَلْ) أَيْ الشَّرْعُ (مِنْ)
أَحَدِ الْإِيمَانِ إِلَّا بِهَا) ظَاهِرُهُ أَنَّ النُّطْقَ بِالْكَلِمَةِ الْمُشْرَفَةِ شَرْطٌ لِصِحَّةِ الْإِيمَانِ،
وَهُوَ ضَعِيفٌ كَالْقَوْلِ بِأَنَّ النُّطْقَ شَرْطٌ - أَيْ جُزْءٌ - مِنَ الْإِيمَانِ.

وَالرَّاجِحُ أَنَّ الْإِيمَانَ مُجَرَّدُ التَّصْدِيقِ الْقَلْبِيِّ^(١)، وَأَمَّا النُّطْقُ بِالْكَلِمَةِ
الْمُشْرَفَةِ فَهُوَ شَرْطٌ لِإِجْرَاءِ الْأَحْكَامِ الدُّنْيَوِيَّةِ، لَا لِصِحَّةِ الْإِيمَانِ، وَعَلَيْهِ فَمَنْ

(١) لا بد هنا من التنبيه على أمر مهم وهو أنه ليس مراد العلامة المارغني وأهل السنة عامة
من التصديق الذي عرفوا به الإيمان الشرعي مجرد أن يقع في القلب نسبة الصدق إلى
الخبر أو المخبر من غير إذعان وتسليم وقبول لما وقع فيه، فذلك باطل لغة وشرعاً، وإلا لزم
أن يكونوا قائلين بأن كل من صدق بمحمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بذلك المعنى يكون مؤمناً بالإيمان
الشرعي الواجب، وظاهر أنه ليس كذلك؛ فإن كثيراً من الكفار كانوا عالمين بصدقه
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كما يشهد لذلك قوله الله تعالى: ﴿يَعْرِفُونَ أَبْنَاءَهُمْ﴾ [البقرة: ١٤٦] وقوله
تعالى: ﴿وَحَدُّوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنفُسُهُمْ﴾ [النمل: ١٤]، بل مراد العلامة المارغني وأهل
السنة بالتصديق - الذي هو أصل الإيمان الشرعي المكلف به - الإذعان والقبول لما وقع في
القلب، والانقياد له وسكون النفس إليه واطمئنانها به وترك العناد والتكبر. وقد نقلنا عنه
ذلك في أول الكتاب عند تعريف الإيمان الشرعي من حاشيته على جوهرة التوحيد.

صَدَقَ بِقَلْبِهِ وَلَمْ يَنْطِقْ بِلسَانِهِ، لَا لِعِنَادٍ، بَلِ اتَّفَقَ لَهُ ذَلِكَ، فَهُوَ مُؤْمِنٌ نَاجٍ،
لَكِنْ لَا تَجْرِي عَلَيْهِ الْأَحْكَامُ الدُّنْيَوِيَّةُ كَدَفْنِهِ فِي مَقَابِرِ الْمُسْلِمِينَ وَالصَّلَاةَ عَلَيْهِ.

وَمَحَلُّ الْخِلَافِ الْمَذْكُورِ فِي الْكَافِرِ الْأَصْلِيِّ، وَأَمَّا أَوْلَادُ الْمُؤْمِنِينَ فَلَيْسَ
نُطْقُهُمْ بِالْكَلِمَةِ الْمُسْرَفَةِ شَرْطًا وَلَا شَطْرًا اتِّفَاقًا، كَالَّذِي لَهُ عُذْرٌ فِي عَدَمِ النُّطْقِ
بِهَا، فَيُحْكَمُ عَلَيْهِمْ بِالْإِيمَانِ وَإِنْ لَمْ يَنْطِقُوا بِهَا أَصْلًا.

نَعَمْ، يَجِبُ عَلَيْهِمْ عِنْدَ إِمَامِنَا «مَالِكٍ» رَحِمَهُ اللَّهُ النُّطْقُ بِهَا مَرَّةً وَاحِدَةً فِي
الْعُمْرِ كَالْحَمْدِ وَالصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وظَاهِرُهُ أَيْضًا أَنَّهُ يُشْتَرَطُ فِي الدُّخُولِ فِي الْإِيمَانِ الْإِثْبَانُ بِاللِّفْطِيِّ وَالْإِثْبَاتِ،
وَتَقْدِيمُ الْهَيْلَلَةِ عَلَى مَا بَعْدَهَا، وَهُوَ قَوْلُ عِنْدَ الْمَالِكِيَّةِ، وَبِهِ قَالَ أَكْثَرُ الشَّافِعِيَّةِ،
وَاشْتَرَطَ أَصْحَابُ هَذَا الْقَوْلِ أَيْضًا الْإِثْبَانَ بِالْفِطْرِ «أَشْهَدُ».

وَالْقَوْلُ الْمُعْتَمَدُ عِنْدَ الْمَالِكِيَّةِ أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ، وَبِهِ قَالَ
بَعْضُ الشَّافِعِيَّةِ، وَهُوَ مَذْهَبُ الْحَنْفِيَّةِ، وَعَلَيْهِ فَإِذَا قَالَ الْكَافِرُ: «اللَّهُ وَاحِدٌ
وَمُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ»، أَوْ قَالَ: «مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَاللَّهُ وَاحِدٌ» كَفَاهُ ذَلِكَ.

وَإِنَّمَا أَتَى الشَّيْخُ بِ«لَعَلَّ» الَّتِي لِلتَّرْجِيهِ وَلَمْ يَجْزِمْ بِمَا ذَكَرَهُ لِاحْتِمَالِ أَنْ
تَكُونَ الْحِكْمَةُ فِي جَعْلِ الشَّرْعِ لَهَا تَرْجَمَةً عَلَى مَا فِي الْقَلْبِ مِنَ الْإِيمَانِ وَفِي
عَدَمِ قَبُولِ الْإِيمَانِ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِهَا غَيْرَ مَا ذَكَرَهُ، ثُمَّ فَرَعَ عَلَى مَا قَدَّمَهُ فِي شَأْنِ
الْكَلِمَةِ الْمُسْرَفَةِ مَا سَيَذْكُرُهُ فِي الْخِتَامِ عَقِبَ هَذَا.

فَضَائِلُ كَلِمَةِ التَّوْحِيدِ

وَمَزَايَا الإِكْتَارِ مِنْ ذِكْرِهَا الْمُخْتَارِ، وَمَا فِيهَا مِنَ الْعَجَائِبِ وَالْأَسْرَارِ
لِمَنْ أُرِيدَ بِهِ خَيْرًا فِي هَذِهِ الدَّارِ وَفِي دَارِ الْقَرَارِ
حَتَّى يَكُونَ مِنَ الْمُصْطَفِينَ الْأَخْيَارِ وَيَنَالَ مَنَازِلَ الْأَبْرَارِ

قد ختم المؤلف مسائل هذه العقيدة بالتحريض على ذكر الهيئلة تلاوةً
وتلقيناً في جميع الحالات المرضية لكي ينال الذاكِرُ المقامات العلية
والمواهب اللدنية والأسرار الربانية حيث قال رحمه الله ومنحه رضاءه: (فعلى
العاقِل) يعني المؤمن (أن يُكثِرَ مِنْ ذِكْرِهَا) بعد أن يضبط لفظها لئلا يلحن
فيه، وبعد أن يعرف معناها ولو إجمالاً.

وأقل الإكتار منه عند الفقهاء ثلاثمائة في اليوم والليّلة، وعند الصوفية
إثنا عشر ألفاً، والإكتار من ذكرها مندوبٌ مؤكّدٌ، وليس بواجب اتّفاقاً، وإنّما
عبّر المؤلف بـ«على» المقتضية للوجوب للحثّ على الإكتار من ذكرها لما ورد
في فضلها من الأحاديث الكثيرة.

فمنها ما رواه إمامنا «مالك» في الموطأ رحمه الله من قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:
«أَفْضَلُ مَا قُلْتُهُ أَنَا وَالنَّبِيُّونَ مِنْ قَبْلِي لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ» (١).

(١) موطأ الإمام مالك، كتاب القرآن، باب ما جاء في الدعاء.

وَمِنْهَا مَا رُوِيَ مِنْ قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَمَدَّهَا هَدَمَتْ لَهُ أَرْبَعَةَ آلَافِ ذَنْبٍ مِنَ الْكَبَائِرِ»^(١)، قَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ شَيْءٌ مِنْ الْكَبَائِرِ؟ قَالَ: يُعْفَرُ لِأَهْلِهِ وَلِجِيرَانِهِ. وَمِنْهَا مَا ثَبَتَ عَنْهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ: «إِذَا قَالَ الْعَبْدُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ أَتَتْ عَلَى صَحِيفَتِهِ فَلَا تَمُرُّ عَلَى خَطِيئَةٍ إِلَّا مَحَتْهَا حَتَّى تَجِدَ حَسَنَةً مِثْلَهَا فَتَجْلِسُ إِلَى جَنْبِهَا»^(٢)، وَمِنْهَا قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ كَانَ آخِرَ كَلَامِهِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ دَخَلَ الْجَنَّةَ»^(٣)، وَهَذَا الْحَدِيثُ مَحْمُولٌ عَلَى مَنْ يَسْتَطِيعُ النُّطْقَ، وَمِنْهَا قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ مَاتَ وَهُوَ يَعْلَمُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ دَخَلَ الْجَنَّةَ»^(٤)، وَهَذَا الْحَدِيثُ مَحْمُولٌ عَلَى مَنْ لَا يَسْتَطِيعُ النُّطْقَ، وَمِنْهَا قَوْلُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «مَنْ دَخَلَ الْقَبْرَ بِ«لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» خَلَّصَهُ اللَّهُ مِنَ النَّارِ»^(٥)، وَوَرَدَ فِي بَعْضِ الْأَثَارِ أَنَّ مَنْ قَالَهَا سَبْعِينَ أَلْفَ مَرَّةٍ كَانَتْ لَهُ فِدَاءً مِنَ النَّارِ.

وَقَدْ جَرَى عَمَلُ النَّاسِ شَرْقًا وَعَرْبًا بِالْإِفْتِدَاءِ مِنَ النَّارِ بِالسَّبْعِينَ أَلْفًا اسْتِنَادًا لِلْأَثَرِ الْمَذْكُورِ، فَلْيُفْتَدِ بِهَا الْإِنْسَانُ لِنَفْسِهِ وَلِغَيْرِهِ^(٦) بِأَجْرَةٍ وَبِغَيْرِهَا فِي

(١) أُوْرَدَهُ التَّقِيُّ الْهِنْدِيُّ فِي كَنْزِ الْعُمَالِ بِرَقْم ٢٠١.

(٢) قَالَ الْعِرَاقِيُّ فِي تَخْرِيجِ أَحَادِيثِ الْإِحْيَاءِ لِلْغَزَالِيِّ: أَخْرَجَهُ أَبُو يَعْلَى مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ بِسَنَدٍ ضَعِيفٍ. (ج ٢/ص ٨٠)

(٣) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي سَنَنِهِ، كِتَابُ الْجَنَائِزِ، بَابُ فِي التَّلْقِينِ.

(٤) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِ، كِتَابُ الْإِيمَانِ، بَابُ مَنْ لَقِيَ اللَّهَ بِالْإِيمَانِ وَهُوَ غَيْرُ شَاكٍ فِيهِ دَخَلَ الْجَنَّةَ.

(٥) أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ فِي السَّنَنِ الْكُبْرَى لِلنَّسَائِيِّ، كِتَابُ عَمَلِ الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ، مَا يَقُولُ عِنْدَ الْمَوْتِ.

(٦) وَكَيْفِيَّةُ الْفِدَاءِ بِالْكَلِمَةِ الْمَشْرُفَةِ أَنْ يَذْكُرَهَا الْذَّاكِرُ سَبْعِينَ أَلْفَ مَرَّةٍ ثُمَّ يَقُولُ: اللَّهُمَّ إِنَّ هَذِهِ =

يَوْمٍ أَوْ أَيَّامٍ، مَعَ حُسْنِ الظَّنِّ بِمَوْلَانَا الْجَوَادِ الْكَرِيمِ الْعَفُوِّ الرَّءُوفِ الرَّحِيمِ جَلَّ ذِكْرُهُ وَعَظُمَ أَمْرُهُ.

وَمَزَايَا كَلِمَةِ الشَّهَادَةِ وَفَضَائِلُهَا كَادَتْ أَنْ لَا تُحْصَى، وَمِنْ نَمِّ خُصَّتْ بِالتَّأْلِيفِ مِنْ عِدَّةِ أَوْجِهٍ مِنْ حَيْثُ الْمَعَانِي وَالْإِعْرَابُ وَالْفَضَائِلُ وَالْخَوَاصُّ مِنْ عُلَمَاءِ الشَّرِيعَةِ وَالْحَقِيقَةِ وَعُلَمَاءِ التَّصَوُّفِ وَالتَّرْبِيَةِ، وَاللَّهُ يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِ مَنْ يَشَاءُ، وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ.

تَنْبِيْهُ

الْأَفْضَلُ لِلْكَافِرِ إِذَا أَرَادَ الدُّخُولَ فِي الْإِسْلَامِ أَنْ لَا يَمُدَّ الْأَيْفَ مِنْ «لَا» فِي كَلِمَةِ التَّوْحِيدِ، بَلْ يَفْتَصِّرُ عَلَى الْمَدِّ الطَّبِيعِيِّ وَهُوَ مِقْدَارُ النُّطْقِ بِحَرَكَتَيْنِ لِيَنْتَقِلَ لِلْإِيمَانِ فَوْرًا، بِخِلَافِ الْمُؤْمِنِ فَإِنَّ الْأَفْضَلَ لَهُ الْمَدُّ، أَيْ الزِّيَادَةُ عَلَى الْمَدِّ الطَّبِيعِيِّ، إِلَّا أَنْ يَأْمُرَهُ شَيْخُهُ بِطَرِيقَةٍ فَيَتَّبِعَهَا.

وَقَوْلُ الْمُصَنِّفِ: (مُسْتَحْضِرًا) حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ الْمُسْتَتِرِ فِي «يُكْثِرُ» الْعَائِدِ عَلَى الْعَاقِلِ، وَالْمَعْنَى: فَعَلَى الْعَاقِلِ أَنْ يُكْثِرَ مِنْ ذِكْرِهَا فِي حَالِ كَوْنِهِ مُسْتَحْضِرًا أَيْ مُلَاحِظًا (لِمَا احْتَوَتْ عَلَيْهِ مِنْ عَقَائِدِ الْإِيمَانِ) الْمُتَقَدِّمَةِ وَلَوْ إِجْمَالًا بِأَنْ يُلَاحِظَ عِنْدَ ذِكْرِهَا: لَا مَعْبُودَ بِحَقِّ إِلَّا اللَّهُ، أَوْ: لَا مُسْتَعْنِيًّا عَنْ كُلِّ

= السبعين ألفا نويتُ بها فداء نفسي من النَّار. أما إذا أراد أن يفدي بها والديه مثلا فيذكر على كل واحد منهما العدد الخاص أي سبعين ألفا ويقول: اللهم إني وهبت ثواب هذه السبعين ألفا لوالدي أو والدتي فداءً من النَّار. وهذا كسائر الدعاء لابد فيه من توفر الشروط كالإيمان والإخلاص وحسن الظن بالله تعالى، وانتفاء الموانع بأن لا يكون المقصود بالفداء ممن وجبت له النار كالذين ماتوا على الكفر، وبالله التوفيق.

مَا سِوَاهُ وَمُفْتَقِرًا إِلَيْهِ كُلُّ مَا عَدَاهُ إِلَّا اللَّهُ، وَلَا يُلَاحِظُ انْدِرَاجَ الْعَقَائِدِ فِي ذَلِكَ، وَهَذَا - أَعْنِي اسْتِحْضَارَ مَعْنَاهَا عِنْدَ الذِّكْرِ وَلَوْ إِجْمَالًا - لَا تَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ الْإِثَابَةُ لِأَنَّهُ شَرَطُ كَمَالٍ، بِخِلَافِ فَهْمِ مَعْنَاهَا قَبْلَ الذِّكْرِ، فَإِنَّ الْإِثَابَةَ مُتَوَقِّفَةٌ عَلَيْهِ، فَإِذَا ذَكَرَهَا وَلَمْ يَفْهَمْ مَعْنَاهَا فَلَا ثَوَابَ لَهُ أَصْلًا.

وَقَوْلُهُ: (حَتَّى تَمْتَزِجَ مَعَ مَعْنَاهَا بِلَحْمِهِ وَدَمِهِ) غَايَةٌ فِي الْإِكْتَارِ مِنْ ذِكْرِهَا، وَالْمُرَادُ بِالْإِمْتِزَاجِ هُنَا شِدَّةُ التَّمَكُّنِ، فَإِذَا أَكْثَرَ الْمُؤْمِنُ مِنْ ذِكْرِهَا وَدَاوَمَ عَلَيْهِ تَمَكَّنَتْ مِنْهُ ظَاهِرًا وَبَاطِنًا أَشَدَّ التَّمَكُّنِ بِحَيْثُ إِذَا تَرَكَ ذِكْرَهَا جَرَى عَلَى قَلْبِهِ وَلِسَانِهِ بَعِيرٌ اخْتِيَارِهِ، وَلِهَذَا حُكِيَ عَنْ بَعْضِهِمْ أَنَّ لِسَانَهُ كَانَ يَهْلُلُ حَالَةَ نَوْمِهِ، وَحُكِيَ أَنَّ بَعْضَهُمْ قَطَعَ رَأْسَهُ فَسَمِعَ تَهْلِيلُ دَمِهِ، وَكَانَ بَعْضُهُمْ يَقُولُ «اللَّهُ» دَائِمًا، فَتَوَاجَدَ فَأَصَابَ رَأْسَهُ حَجَرٌ فَجَشَّهُ^(١) فَسَالَ دَمُهُ عَلَى الْأَرْضِ فَكَتَبَ «اللَّهُ».

فَإِذَا امْتَزَجَتِ الْكَلِمَةُ الْمَشْرِفَةُ بِلَحْمٍ ذَاكِرِهَا وَدَمِهِ (فَإِنَّهُ يَرَى لَهَا مِنَ الْأَسْرَارِ وَالْعَجَائِبِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى مَا لَا يَدْخُلُ تَحْتَ حَصْرِ) أَي تَحْتَ عَدَدٍ مَحْصُورٍ، وَهَذَا كِنَايَةٌ عَنِ الْمُبَالَغَةِ فِي الْكَثْرَةِ، وَأَرَادَ بِالْأَسْرَارِ صَفَاءَ الْقَلْبِ وَالتَّجَلِّيَّاتِ الَّتِي تَرُدُّ عَلَيْهِ مِنَ اللَّهِ عَلَيْهِ، وَأَرَادَ بِالْعَجَائِبِ الْأُمُورَ الظَّاهِرَةَ كَالْخَوَارِقِ لِلْعَادَةِ.

(وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ) لَا بَعِيرِهِ، وَالتَّوْفِيقُ شَرْعًا هُوَ خَلْقُ الطَّاعَةِ فِي الْعَبْدِ، وَإِنَّمَا قَصَرَهُ عَلَى كَوْنِهِ بِاللَّهِ تَعَالَى لِأَنَّهُ (لَا رَبَّ غَيْرُهُ وَلَا مَعْبُودَ سِوَاهُ، نَسَأَلُهُ

(١) جَشَّ: دَقَّ وَكَسَرَ.

سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَنْ يَجْعَلَنَا وَأَحِبَّتَنَا عِنْدَ الْمَوْتِ نَاطِقِينَ بِكَلِمَةِ الشَّهَادَةِ) لِتَكُونَ آخِرَ كَلَامِنَا مِنَ الدُّنْيَا، فَقَدْ رُوِيَ عَنْ نَبِيِّنَا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ كَانَ آخِرُ كَلَامِهِ مِنَ الدُّنْيَا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ دَخَلَ الْجَنَّةَ»^(١) يَعْنِي مَعَ السَّابِقِينَ، وَرُوِيَ عَنْهُ أَيْضًا: «مَنْ كَانَ آخِرُ كَلَامِهِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ حَرَّمَهُ اللَّهُ عَلَى النَّارِ»^(٢)، (عَالِمِينَ بِهَا) أَي بِمَعْنَاهَا وَهُوَ مَا دَلَّتْ عَلَيْهِ مِنَ الْعَقَائِدِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ.

(وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ كُلَّمَا ذَكَرَهُ) أَي اللَّهُ جَلَّ وَعَلَا (الذَّاكِرُونَ وَعَقَلُ عَنْ ذِكْرِهِ) أَي ذَكَرِ اللَّهُ تَعَالَى (الْعَافِلُونَ) وَيَصِحُّ عَوْدُ كُلِّ مِنَ الضَّمِيرَيْنِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ الْمُخْتَارِ النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ الْخَاتَمِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَاخْتَلَفَ فِي مَنْ صَلَّى بِنَحْوِ هَذِهِ الصِّيغَةِ هَلْ يَحْضُرُ لَهُ ثَوَابٌ بَعْدَ مَا ذَكَرَهُ، أَوْ يَحْضُرُ لَهُ ثَوَابٌ وَاحِدٌ لِكِنَّهُ أَعْظَمُ مِنْ ثَوَابِ الصَّلَاةِ الْمُجَرَّدَةِ عَنْ ذَلِكَ؟ فَذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى الْأَوَّلِ، وَذَهَبَ الْمُحَقِّقُونَ إِلَى الثَّانِي.

(وَرَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ أَجْمَعِينَ) الْمُرَادُ بِالرِّضَا فِي حَقِّهِ تَعَالَى الْإِنْعَامُ أَوْ إِرَادَتُهُ، فَهُوَ صِفَةٌ فِعْلٌ عَلَى الْأَوَّلِ، وَصِفَةٌ ذَاتٌ عَلَى الثَّانِي.

(و) عَنِ (التَّابِعِينَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ إِلَى يَوْمِ الدِّينِ) أَي يَوْمِ الْجَزَاءِ الَّذِي هُوَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ، وَالْمُرَادُ بِالْإِحْسَانِ هُنَا الْإِيمَانُ، يَعْنِي وَالتَّابِعِينَ لَهُمْ فِي الْإِيمَانِ

(١) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الجنائز، باب في التلقين.

(٢) لفظه في صحيح البخاري، كتاب العلم، باب من خص بالعلم قوما دون قوم: «ما من أحد يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله، صدقا من قلبه، إلا حرمه الله على النار».

طَائِفَةٌ بَعْدَ طَائِفَةٍ إِلَى قُرْبِ يَوْمِ الدِّينِ، فَتَدْخُلُ عَصَاةُ الْمُؤْمِنِينَ لِأَنَّهُمْ أَحْوَجُ إِلَى الدُّعَاءِ مِنْ غَيْرِهِمْ.

وَإِنَّمَا قَدَّرْنَا قَبْلَ يَوْمِ الدِّينِ مُضَافًا وَهُوَ «قُرْبٍ» لِمَا قَدَّمْنَاهُ مِنْ أَنَّ يَوْمَ الْفِيَامَةِ مَبْدُؤُهُ مِنَ النَّفْخَةِ الثَّانِيَةِ، وَأَنَّ الْمُؤْمِنِينَ يَمُوتُونَ بِرِيحٍ لَيْتَنَ تَهْبُّ عَلَيْهِمْ قَبْلَ النَّفْخَةِ الْأُولَى الَّتِي لَا يَمُوتُ بِهَا إِلَّا الْكُفَّارُ، فَصَارَ مَعْنَى قَوْلِهِ: «إِلَى يَوْمِ الدِّينِ» إِلَى الزَّمَنِ الَّذِي تَأْتِي فِيهِ الرِّيحُ اللَّيْتَنَةُ الْقَرِيبُ مِنْ يَوْمِ الدِّينِ، (وَسَلَامٌ عَلَى الْمُرْسَلِينَ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ) بَاطِنًا وَظَاهِرًا أَوْلًا وَآخِرًا.

قَالَ جَامِعُ هَذَا الشَّرْحِ وَمُؤَلِّفُهُ وَفَقَّهُهُ اللَّهُ تَعَالَى وَعَفَا عَنْهُ بِمَنِّهِ: هَذَا آخِرُ مَا يَسْرُهُ اللَّهُ ذُو الْعَطَايَا الْكُبْرَى مِنْ شَرْحِ الْعَقِيدَةِ السَّنُوسِيَّةِ الْمُسَمَّاةِ بِأَمِّ الْبَرَاهِينِ وَالصُّغْرَى، جَعَلَهُ اللَّهُ مِنْ خَالِصِ الْأَعْمَالِ، وَنَفَعَ بِهِ فِي الْحَالِ وَالْمَالِ، وَأَسْأَلُ مِنْ مَكَارِمِ أَخْلَاقٍ مَنْ اِطَّلَعَ عَلَيْهِ أَنْ يَنْظُرَ بِعَيْنِ الرِّضَا وَالصَّوَابِ إِلَيْهِ، فَإِنِّي مُعْتَرِفٌ بِقِصْرِ الْبَاعِ وَقِلَّةِ الْبِضَاعَةِ وَالِاطِّلَاعِ.

وَمَا أَبْرَأُ نَفْسِي إِنْ نَبِيَّ بَشَرٌ أَسْهُوٌ وَأَخْطِئُ مَا لَمْ يَحْمِنِي قَدْرُ

وَقَدْ طَالَعْتُ عَلَيْهِ عِدَّةً مِنْ كُتُبِ الْفَنِّ، مِنْهَا شَرْحُ الْمُصَنَّفِ وَاخْتَرْتُهُ مِنْهَا، وَوَافَقَ الْفَرَاغُ مِنْ تَبْيِضِهِ يَوْمَ الْاِثْنَيْنِ ثَانِي عَشَرَ رِيْعِ الْأَنْوَرِ الَّذِي هُوَ يَوْمُ مَوْلِدِهِ الشَّرِيفِ عَلَيْهِ أَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَأَزْكَى التَّسْلِيمِ، عَامَ ١٣٤٢ هـ اِثْنَيْنِ وَأَرْبَعِينَ وَثَلَاثِمِائَةَ وَأَلْفَ، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا وَمَوْلَانَا مُحَمَّدٍ خَاتَمِ النَّبِيِّينَ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَالتَّابِعِينَ، وَآخِرُ دَعْوَانَا أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

الفهرس الإجمالي

- مقدمة التحقيق..... ٥
- تَرْجَمَةُ الإِمَامِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدِ بْنِ يُوسُفَ السَّنُوسِيِّ الحَسَنِيِّ ٩
- العَقِيدَةُ الصُّغْرَى (أُمَّ البَرَاهِين). ٣٥
- ترجمة الشيخ العلامة إبراهيم المارغني ٤٣
- طَالِعُ البُشْرَى عَلَى العَقِيدَةِ الصُّغْرَى ٥٥
- أَقْسَامُ الحُكْمِ العَقْلِيِّ وَحُدُودُهَا. ٦٠
- مُقَدِّمَةٌ ٦٦
- وَجُوبُ مَعْرِفَةِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَالرُّسُلِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ ٦٨
- الصِّفَاتُ الوَاجِبَةُ لِلَّهِ تَعَالَى وَمِنْهَا النَّفْسِيَّةُ وَالسَّلْبِيَّةُ ٧٢
- صِفَاتُ المَعَانِي السَّبْعَةِ وَحُدُودُهَا وَمَتَعَلِّقَاتُهَا الأَصْلِيَّةُ ٨١
- الصِّفَاتُ المَعْنَوِيَّةُ وَالخِلَافُ فِي مَدْلُولِهَا وَعَدَّهَا مَعَ الاتِّفَاقِ عَلَى وُجُوبِهَا لِلَّهِ ٩٠
- المُسْتَحِيلَاتُ عَلَى اللَّهِ الكَبِيرِ المُتَعَالِ جَلَّ ثَنَاؤُهُ وَتَقَدَّسَتْ أَسْمَاؤُهُ ٩٤
- المُمَكِّنَاتُ فِي حَقِّ اللَّهِ العَجَلِيلِ جَلَّ ذِكْرُهُ وَلَا خَيْرَ إِلَّا خَيْرُهُ ١٠٧

- أدلة الصفات وبراهينها الساطعة وبرهان الوجود فاتحتها الجامعة ١١٠
- براهين الصفات السلبيّة غير الوجدانيّة ١١٥
- برهان الوجدانيّة بخصوصه لكونه عماد الموحّدين ١١٩
- براهين صفات المعاني السبعة العقليّة ولأواخر مزيد السمعية ١٢١
- برهان الممكّنات في حقّ مولانا عالم الغيب والشهادات ١٢٤
- الصفات الواجبة للرسل والأنبياء عموماً وخصوصاً عليهم السلام ١٢٦
- ما يستحيل على الرسل والأنبياء وما يجوز قدس مقامهم ١٢٩
- براهين صفات الرسل والأنبياء والجائز في حقهم عليهم السلام ١٣٣
- السمعيّات الواردة في الكتاب والسنة وما أجمعت عليه الأمة ١٣٩
- شهادتا الإسلام والإيمان وكيفية جمع معنأهما لكلّ معاني تلك العقائد
بالبرهان ١٤٢
- فضائل كلمة التوحيد ومزايا الإكثار من ذكرها المختار ١٦٠
- الفهرس الإجمالي ١٦٧

